تحديات تنفيذ
الاتحاد الجمركي العربي ٢٠١٥
في
ضوء تجربة الاتحاد الجمركي الاوربي

اعداد
الدكتورة نور الهدي مصطفي سيد

العدد الثانى
السنة السادسة والخمسون ـ يوليو ٢٠١٤

المقدمة

يشهد العالم العربى فى الوقت الحالى تغيرات ملحوظة فى العلاقات الدولية الاقتصادية ، لمسايرة الأوضاع المتطورة فى الاقتصاد العالمى ، ناتجة عن التوجه الاقليمى نحو الاندماج الاقتصادى ، الذى شجعته اتفاقات منظمة التجارة العالمية فى مادتها الرابعة والعشرين ، معتبرة أن التوجه الاقتصادى الاقليمى خطوة مهمة لنجاح تحرير التجارة الدولية .

ووفقاً لذلك أهتمت الكثير من التكتلات الاقليمية بالجانب الاقتصادى وأولت له اهتمامًا خاصاً ، مقارنة باهتمامها بالنواحى السياسية والاجتماعية والثقافية ، ومن أهم التكتلات الاقليمية التى اهتمت بالناحية الاقتصادية الاتحاد الأوربى والاتحاد الافريقى وجامعة الدول العربية ، ونخص بالذكر فى دراستنا جامعة الدول العربية والاتحاد الأوربى ، منوهين أن هذين التكتلين يعملان فى اطار منظمة التجارة العالمية باعتبارها المنظمة الأم التى لا يمكن أن تخالف مبادئها وأحكامها المنظمات الاقليمية .

ويعتبر الاتحاد الأوربى من انجح التكتلات الاقليمية التى وصلت الى قمة التكامل الاقتصادى الاقليمى متخطياً العقبات التى واجهته منذ بداية نشأته ، فى حين الجامعة العربية ما زالت فى أولى مراحل التكامل الاقتصادى ، على الرغم أنها من أقدم التكتلات الاقليمية التى تكونت ، وأبرمت الكثير من الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف مع دول الاتحاد الأوربى ، الا أنها ما زالت تعانى من مشكلات اقتصادية، ولا تحظى بالنجاح الاقليمى مقارنة بالتكتلات الاقليمية الأخرى .

حيث نلاحظ انه فى ظل تسابق التكتلات الاقليمية الاقتصادية لتنفيذ مراحل التكامل الاقتصادى ، نجد الوطن العربى يواجه تحديات صعبة فى تنفيذ المرحلة الثانية للتكامل العربى ، فى عصر لا يعترف بالتكتلات الضعيفة .

لهذا يثار التساؤل حول مدى نجاح تنفيذ الاتحاد الجمركى العربى فى عام ٢٠١٥ ؟ ، لذلك نخص فى دراستنا الاجابة على كل ما يتعلق بالاتحاد الجمركى العربى مستندين الى التجربة الأوربية فى ذلك الشأن ، لنبين أهمية دخول الدول

العربية للاتحاد الجمركى ، وما هى المشكلات التى تعرقل تلك المرحلة ، وهل توجد تصورات يمكن تحقيقها خلال تنفيذ الاتحاد الجمركى العربى .

أهمية الموضوع تنبع أهمية البحث فى اجراء مقارنة لأهم مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى الاقليمى " مرحلة الاتحاد الجمركى " ، بين أهم تكتلين فى العالم ، (الوطن العربى – الاتحاد الأوربى .

حيث نلاحظ انه على الرغم من امتلاك الوطن العربى لمقومات التكامل الاقتصادى ، الا أنه فى أولى مراحل التكامل الاقتصادى فى الذى وصل فيه الاتحاد الأوربى الى أعلى قمة فى التكامل الاقتصادى .

لذلك يهمنا فى هذا الموضوع ، الاستفادة من تجربة الاتحاد الأوربى فى مرحلة الاتحاد الجمركى ، حتى يتم الاستفادة منها فى مرحلة الاتحاد الجمركى العربى ، الذى ينتظره الوطن العربى فى الأيام القليلة القادمة .

أهم المشكلات التى يثيرها الموضوع

تكمن مشكلة الدراسة فى ، البحث عن حلول قانونية واقتصادية لازالة العقبات التى تعترض مرحلة الاتحاد الجمركى العربى ، مستفدين من كيفية خروج الاتحاد الأوربى من الأزمات التى مر بها عقب الاعلان عن الاتحاد الجمركى الأوربى ١٩٦٨ ، حتى وصل الى قمة التكامل الاقتصادى الاقليمى .

منهج البحث

تستخدم الباحثة أكثر من منهج لعرض موضوع الدراسة ، نظراً لتعدد الموضوعات التى يثيرها موضوع البحث ، والمناهج المستخدمة هى :

المنهج التاريخى

نظراً لان ملاحظات الماضى تساعد على فهم الحاضر ، فقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخى للتعرف على نشأة المراحل السابقة للاتحاد الجمركى العربى ، مقارنة بالمراحل التى مر بها الاتحاد الأوربى فى ذات الموضوع .

حتى تساعد هذه المعرفة على كيفية الوصول الى الاعلان عن مرحلة الاتحاد الجمركى بنجاح ، لذلك يتم الاشارة الى العقبات التى اعترضت مراحل

التكامل الاقتصادى العربى السابقة على تلك المرحلة ، مستفدين من تجربة الاتحاد الجمركى الأوربى ، وما اعترضته من صعوبات ، وكيفية تنفيذه للقواعد القانونية التى ساهمت فى نجاح التكامل الاقتصادى الأوربى .

المنهج التأصيلى

حيث يتم عرض المبدأ العام لكل قضية يثيرها البحث ، وعن طريق الملاحظة ودراسة الفروض والبرهان والأدلة ، يتم كشف القاعدة .

ومثال على ذلك : المبدأ العام فى ذلك البحث هو التحديات حول اعلان الاتحاد الجمركى العربى ، ومن خلال هذا المنهج يتم دراسة ما هو الاتحاد الجمركى ، مزاياه – عيوبه – عرض المشكلات التى تعترض نجاحه – عرض الفروض عند قدوم موعد الاتحاد الجمركى العربى ٢٠١٥.

المنهج التحليلى

وفيه يتم استخلاص النتائج المترتبة على وضع القواعد القانونية ، لاتفاقات التكامل الاقتصادى للجانبين العربى والأوربى ، للتوصل الى أسباب النجاح لجانب دون أخر.

المنهج المقارن

حيث يتم اجراء مقارنة بين الاتحاد الجمركى للوطن العربى والاتحاد الأوربى ، وبحث ما يحيط بكل ما يتعلق بهذه المقارنة من نصوص قانونية وكيفية اجراءات التنفيذ والعقبات التى مر بها كل جانب .

وذلك عن طريق البجث على المستوى الرأسى ، حيث يتم عرض جزئيات الموضوع فى الاتفاقيتين فى آن واحد ، وما أن نفرغ من جزئية نتعرض الى جزئية أخرى لتشمل المقارنة موضوعات الاتفاقيتين فى مرحلتى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى .

خطة البحث

تحديات الاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى ٢٠١٥

في ضوء تجربة الاتحاد الجمركى الأوربى

الفصل الأول المقصود بالاتحاد الجمركى

المبحث الأول : شروط تطبيق الاتحاد الجمركى .

المبحث الثانى : الأثار المترتبة على تفعيل الاتحاد الجمركى .

المبحث الثالث : مبررات تطبيق الاتحاد الجمركى للدول العربية مقارنة بالاتحاد الجمركى الأوربى .

الفصل الثانى تطورات تطبيق مرحلة الاتحاد الجمركى للدول العربية والأوربية .

المبحث الأول : الأساس القانونى لتطبيق الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء .

المبحث الثانى : تنفيذ شرط الغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية .

المبحث الثالث : التكتلات الاقليمية التى سبقت الدول العربية فى تنفيذ الاتحاد.الجمركى .

الفصل الثالث مشكلات تطبيق الاتحاد الجمركى العربى مقارنة بالاتحاد الجمركى الأوربى.

المبحث الأول ، المعوقات الاقتصادية التى تعيق تنفيذ الاتحاد الجمركى العربى .

المبحث الثانى : المعوقات الادارية التى تعيق تنفيذ الاتحاد الجمركى العربى .

المبحث الثالث : المعوقات الناتجة عن تعدد ابرام الاتفاقات الدولية العربية .

-تصور للاتحاد الجمركى العربى ٢٠١٥.

- اقتراحنا للاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى .

-الخاتمة .

الفصل الأول

المقصود بالاتحاد الجمركى

اهتم العلماء العرب بالتكامل الاقتصادى العربى ووضعوا التعريفات لمراحل التكامل ، ونخص فى بحثنا تعريف الاتحاد الجمركى .

يعتبر الاتحاد الجركمى من ضمن الاستتناءات التى وردت على المادة الأولى التى تنص على شرط الدولة الأولى بالرعاية ، وقد تعددت التعريفات التى تناولت تعريف الاتحاد الجمركى ، منها ما هو اقتصادى ، ومنها ما هو قانونى ، ونستطيع أن نعرض بعض التعريفات التى تناولت الاتحاد الجمركى .

-يرى الدكتور فؤاد أبو ستيت . أن الاتحاد الجمركى هو مرحلة أعلى من مرحلة منطقة التجارة الحرة ، فهو اتفاق بين دولتين أو اكثر حول الغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات بين الدول الأعضاء ، وهذا ايضاً يعنى أن الدول الأعضاء تقوم بازالة كافة القيود الجمركية على المبادلات التجارية فيما بينها ، وتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة المشتركة على السلع التى ترد الى دول الاتحاد من الدول غير الأعضاء[١].

-يرى الدكتور محمود عبد الرازق ، أن الاتحاد الجمركى يتفق مع منطقة التجارة الحرة من حيث ، الغاء الرسوم الجمركية والقيود على واردات الدول الأعضاء ، اذ تختفى كافة الحواجز المقيدة لحركات السلع المنتجة وعناصر الانتاج ايضاً[٢].

-ترى الدكتورة سهير محمد السيد حسن و الد كتور محمد محمد البنا ، يعتبر الاتحاد الجمركى خطوة متقدمة فى التكامل الاقتصادى بين الدول ، وينص على ازالة كافة الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية فيما بين الدول الأعضاء ، كما فى حالة منطقة التجارة الحرة ، اضافة لذلك يتم توحيد السياسات

---

[١] د فؤاد أبو ستيت ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية ، المزايا والمعوقات أ المجلة العلمية للبحوث والدراسلت ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٣ ، ص ١٩٥ .

[٢] – د محمود عبد الرازق ، الاقتصاد الدولى والتجارة الخارجية (النظرية والتطبيق) ، الدار الجامعية ، ٢٠١١ ص ١٤٨ .

التجارية نحو الدول غير الأعضاء فى الاتحاد الجمركى ، كأن توحد التعريفة الجمركية التى تفرضها الدول الأعضاء تجاه وارداتها من الدول غير الأعضاء [٣] .

-وعرف الدكتور محمد صافى الوحدة الجمركية حسب المادة ٢٤ فقرة ٨ من جات ١٩٤٧ ، على انها احلال اقليم واحد محل اقليمين جمركيين أو اكثر ، حينما يؤدى هذا الاحلال الى احداث النتيجتين التاليتين .

النتيجة الأولى هى ازالة الرسوم الجمركية والحواجز التجارية المقيدة الأخرى ، بالنسبة للجزء الجوهرى من المبادلات التجارية بين الأقاليم المؤسسين للوحدة الجمركية ، أو على الأقل بالنسبة للجزء الجوهرى من المبادلات التجارية التى تنصب على المنتجات المنشأة داخل هذه الأقاليم .

النتيجة الثانية أن تكون الرسوم والحواجز التجارية المقيدة الأخرى التى يطبقها أعضاء الوحدة الجمركية على تجارتهم مع الأقاليم الأخرى متماثلة اجمالاً[٤].

نخلص من ذلك أن التعريفة الجمركية هى اتفاق الدول الأعضاء المشتركة فى تكتل اقتصادى اقليمى ، على تحديد تعريفة جمركية خارجية مشتركة فى مواجهة الدول غير الأعضاء فى التكتل ، ذلك بعد ازالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول أعضاء التكتل ، شرط أن لا تكون التعريفة الجمركية الخارجية أعلى من المتفق عليها للدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية .

واختلف معظم الاقتصاديين حول أهمية تطبيق الاتحاد الجمركى للدول النامية

فيرى معظم الاقتصاديين على ضرورة وصول التكتلات الاقليمية الاقتصادية الى مرحلة الاتحاد الجمركى ، نظراً لما يترتب على هذه المرحلة من

---

[٣] – سهير محمد السيد حسن واخر ، الاتجاهات الحديثة فى السياسات التجارية ، ٢٠١١

[٤] د محمد صافى يوسف ، النظام القانونى لشرط الدولة الاولى بالرعاية فى اطار اتفاقات منظمة التجاروة العالمية ، دار النهضة ، ٢٠٠٦، ١٢٢

مزايا للدول الأعضاء ، الا انه ليس هناك اتفاق على تأكيد نجاح هذه المرحلة فى التكتلات التى تضم الدول النامية ، ونعرض الاتجاهين .

الفريق الأول صعوبة تحقيق نجاح الاتحاد الجمركى للتكتلات التى تضم الدول النامية ، واقتصار نجاح الاتحاد الجمركى على اقتصاديات الدول المتقدمة .

الفريق الثانى

يرى ضرورة وصول تكتلات الدول النامية لمرحلة الاتحاد الجركى ، للحد من الأخطار الناجمة على تحرير التجارة العالمية .

ونعرض الحجج التى استند اليها كل فريق ، ثم رأى الباحثة ، وذلك بالتطبيق على حالة الدول العربية والاتحاد الأوربى باعتبارهما موضوع البحث ، مع الاشارة بأننا نقصد بالدول النامية " الدول العربية " وتم اختيار ذلك المصطلح ، حتى يتيح لنا فرصة التوسع فى عرض مقارنة اقتصاديات الدول العربية بالدول المتقدمة ، على اعتبار انها من الدول النامية طبقاً لتصنيف منظمة التجارة العالمية.

أولاً – الراى المعارض لتطبيق الاتحاد الجمركى للدول النامية

اعترض بعض الفقهاء على تطبيق الاتحاد الجمركى للدول النامية ، حيث يرى الدكتور عبد الهادى يموت ، عدم جدوى اقامة اتحادات جمركية لدول العالم الثالث ، ويستند فى ذلك لبعض الحجج ، وهى أنه يشترط عند اقامة الاتحاد الجمركى ثلاثة شروط هى :

١- أن تكون اقتصاديات هذه البلدان عشية اقامة الاتحاد متنافسة فيما بينها أو متشابهة ، وأن يكون بالامكان بعد اقامة الاتحاد وعن طريق المنافسة الوصول الى اقتصاديات متكاملة ومتنوعة .

٢- أن يكون حجم التبادل التجارى فيما بين هذه البلدان عشية اقامة الاتحاد مرتفعاً بالنسبة لحركة التبادل الاجمالية .

٣- أن تكون التجارة الخارجية لكل من هذه البلدان متدنية بالنسبة لانتاجها المحلى[٥] .

ثانياً – اراء المؤيدين لمرحلة الاتحاد الجمركى فى التكتلات التى تضم الدول النامية تعددت اراء الفقهاء التى تنادى بضرورة تحقيق مرحلة الاتحاد الجمركى للتكتلات التى تضم الدول النامية ، حيث تعتبرها خطوة هامة لتحقيق التكامل الاقتصادى الذى يعتبر الغاية الأساسية التى تهدف اليها جميع التكتلات الاقتصادية ، لهذا نعرض اراء المؤيدين لمرحلة الاتحاد الجمركى باعتباره مرحلة للوصول الى التكامل الاقتصادى .

يرى استاذنا الدكتور عز الدين ابراهيم ، بأن التكامل الاقتصادى يساعد الدول النامية الأعضاء فى التكتلات الاقليمية الاقتصادية على اقامة صناعات متعددة وزيادة كفاءة العمل ، ومن ثم زيادة الدخل واتساع الأسواق ، وهو لا يمكن تحقيقه فى حالة عدم الانضمام الى الاتحاد الجمركى .

وتوجد مجموعة من العوامل يجب بحثها فى تكوين التكامل الاقتصادى منها ، بحث التعريفات الجمركية فى الدول الراغبة فى التكامل ، حيث أنه كلما بلغت مستويات مرتفعة على التبادل التجارى بين هذه الدول ، كلما كان هناك حافز قوى لاقامة التكتل الاقتصادى لازالة أو التخفيف من القيود الجمركية والتمتع بالمعاملات التفضيلية ،واذا وصل التكامل الاقتصادى الى مرحلة الاتحاد الجمركى على الأقل ، فانه يلزم تخفيض الضرائب الجمركية حتى يمكن أن يجد الاندماج معاملات بالمثل من الخارج[٦] .

يرى الدكتور فؤاد أبو ستيت بضرورة التكامل الاقتصادى بين اقتصاديات الدول النامية ، وذلك الأمر يقتضى وصول تلك التكتلات لمرحلة الاتحاد الجمركى ، ويعتبر الاتحاد الجمركى خطوة هامة لتحقيق التكامل الاقتصادى ،

---

[٥] د عبد الهادى يموت واخر ، مدخل دراسة التكتلات الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث ، معهد الانماء العربى ، الدراسات الاقتصادية ، بدون سنة نشر

[٦] عز الدين ابراهيم ، موقف التجارة الدولية والتكامل الاقتصادى من التنمية الاقتصادية ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية ، العدد الأول ، السنة الرابعة والاربعون ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، يناير ٢٠٠٢ ، ص ٥٥: ٩١ .

حيث يساعد على توسيع حجم السوق بالنسبة لبضائع الدول الداخلة فى الاتحاد الجمركى ، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء ، بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التى تتمتع بها فى انتاج السلع والخدمات [٧] .

ويرى كذلك انه يوجد تحد كبير امام التعاون بين الدول العربية ، ولا يوجد خيار للعرب سوى الاسراع فى تنفيذ الاتفاقات والانتقال الى المراحل الأخرى للتكامل الاقتصادى [٨].

ويرى الدكتور عبد الله المعجل ، أن الدول النامية بحاجة للتكامل الاقتصادى فيما بينها لتتمكن من تطور هياكلها الانتاجية وللتغلب على اوجه القصور والتخلف لديها من خلال الاستفادة من قدراتها ومواردها المشتركة والجهود الجماعية فى دفع عجلة التنمية ، بدلا من الاعتماد على الجهود الفردية التى لا يمكنها مواجهة تحديات العولمة الاقتصادية المتنامية [٩].

ويرى الدكتور حسين عبد المطلب أن وجود الاتحاد الجمركى العربى من أهم الآليات القادرة على تفعيل وتنشيط حركة التبادل التجارى العربى ، وذلك نظراً لأهمية قطاع التجارة وقدرته على تحقيق المنافع المتبادلة والملموسة على وجه السرعة ، وعلى تحقيق تكتل تجارى عربى فى مواجهة التكتلات التجارية الاقليمية القائمة دون مخالفة لمقتضيات اتفاقات التجارة العالمية متعددة الأطراف[١٠].

ونؤيد الراى الثانى الذى ينادى بضرورة تطبيق التكتلات الاقليمية الاقتصادية لمرحلة الأتحاد الجمركى ، متفقين مع جميع الحجج التى استند اليها اصحاب هذا الاتجاه ، لكننا نختلف فى نقطة ذكرها استاذى الجليل عز الدين

---

[٧] فؤاد ابو ستيت ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٥ .

[٨] فؤاد ابو ستيتت ، التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة ، الدار اللبنانية ، ٢٠٠٤ ، ص ٢١٩ .

[٩] عبد الله عبد العزيز المعجل ، التكامل الاقتصادى فى ظل تحديات العولمة الاقتصادية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، السنة الخامسة عشر ، العدد الثالث والرابع ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، فسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠١ .

[١٠] حسين عبد المطلب الاسرج ، تفعيل الاتحاد الجمركى العربى ، مجلة شئون اجتماعية – العدد ١٠٠ لسنة ٢٥ ، جمعية الاجتماعيين ، الامارات العربية المحدة ، شتاء ٢٠٠٨

ابراهيم رحمه الله وهى " فانه يرى سيادته انه اذا وصل التكامل الاقتصادى الى مرحلة الاتحاد الجمركى على الأقل ، فانه يلزم تخفيض الضرائب الجمركية حتى يمكن أن يجد الاندماج معاملات بالمثل من الخارج " . ويتمثل اعتراضى فى " أنه لا يمكن تطبيق ذلك الفرض على جميع اقتصاديات دول العالم ، حيث أن تحديد الرسوم الجمركية فى الاتحاد الجمركى يخضع لمتوسطات التعريفة الجمركية المطبقة لدى كل دولة فى التكتل الاقليمى ، وغالباً ما تطبق الدول النامية المنضمة للتكتلات الاقتصادية تعريفة جمركية مرتفعة لحماية اسواقها الداخلية من المنافسة الخارجية [١١] .

المبحث الأول

شروط تطبيق الاتحاد الجمركى

يشترط لتنفيذ الاتحاد الجمركى توافر بعض الشروط ، حيث لا يستطيع أى تكتل اقليمى الاعلان عن الاتحاد الجمركى دون أن يتخذ بعض الاجراءات الادارية داخل وخارج التكتل الاقليمى ، حيث تتمثل الاجراءات التى يجب اتخاذها داخلياً ، فى ازالة الرسوم الجمركية وتحديد فترة زمنية للاعلان عن الاتحاد

[١١] انظر د سامى عفيفى حاتم ، حيث يذكر سيادته بأن الرسوم الجمركية المرتفعة والمبالغة فى تطبيق القيود الكمية والتعليمات الصارمة للصرف الاجنبى تشكل القاعدة المألوفة للسياسات التجارية المتبعة فى الدول الاخذة فى النمو ، فاقناع الدول الاعضاء بتحرير هذه القيود المفروضة على تجارتها البينية مرحلياً ، مع احتفاظها بهذه السياسات التجارية فى مواجهة العالم الخارجى يعد شيئاً ممكناً فى مستهل التطبيق الفعلى لنموذج التكامل الاقتصادى الانمائى .
الاطار التنظيرى للتكامل الاقتصادى ، المؤتمر الدولى الاول لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية بعنوان الوطن العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين ، الجزء الثانى ، بحوث فى التكامل الاقتصادى العربى ، كلية التجارة وادارة الاعمال ، جامعة حلوان ، خلال الفترة (٨-١٠) مايو ٢٠٠٠ ، ص ٤٤ .

الجمركى وتسهيل التجارة بين الدول الأعضاء بازالة كافة القيود غير الجمركية ، ويعتبرأهم شرط والذى يحدد انها مرحلة اتحاد جمركى يتمثل فى الاتفاق على تعريفة جمركية مشتركة تفرض فى مواجهة الدول خارج التكتل ،اما عن الشروط الخارجية هى ضرورة موافقة لجنة الاتفاقات التجارية الاقليمية لقيام الاتحاد الجمركى .

أ- ازالة الرسوم الجمركية بين الدول اعضاء التكتل

تلزم اتفاقية منظمة التجارة العالمية الدول اعضاء التكتل الاقتصادى الاقليمى ، بازالة كافة الرسوم الجمركية فيما بينها ، وتطبيق ذلك عندما يصل التكتل لمرحلتى منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى .

والمقصود بازالة الرسوم الجمركية هى الازالة الكاملة لأ ى رسم جمركى وليس الخفض ، ولم تقتصرمنظمة التجارة العالمية على الزام الدول اعضاء التكتل بازالة الرسوم الجمركية فقط ، لكن الزمت ايضاً ازالة كافة الحواجز غير الجمركية مثل الحصص أو غيرها من القيود الفنية التى تطبقها السلطات الجمركية.

واختلف الفقه حول تحديد المعيار الذى يمكن على أساسه اعتبار أن الاتحاد الجمركى أو منطقة التجارة الحرة قد أزالت العقبات الجمركية وغير الجمركية ، حيث يرى بعض من الفقهاء باللجوء الى المعيار الكمى ، والذى يشترط بعض انصاره ازالة ٩٠% من الضرائب الجمركية بين الدول الأعضاء .

والبعض الأخر يرى بأنه يكفى ازالة ٥١% من الضرائب الجمركية ، والثالث يرى ، الزام الدول بازالة ٨٠% من الضرائب الجمركية ، بينما يرى فريق أخر من الفقهاء أن المعيار الكمى وحده لا يكفى لازالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، حيث يلزم ايضاً اللجوء الى المعيار الكيفى للقضاء على أية قيود غير جمركية مثل فرض نظام الحصص على بعض المنتجات أوعدم استيراد سلع فى مواسم محددة[١٢].

[١٢] لمزيد من التفاصيل انظر د محمد صافى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٦ .

مع ملاحظة أن التزام الدول اعضاء الاتحاد الجمركى بازالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية لا يحول دون تطبيق دولة معينة بعض الاستثناءات التى حددتها اتفاقات منظمة التجارة العالمية فى المواد من الحادية عشرة الى الخامسة عشرة والمادة العشرين فى حالة وجود مشكلات فى الميزان التجارى للدولة أو المحافظة على منتج جديد يلزم حمايته .

ب- تحديد مدة زمنية تسمح بوضع الترتيبات اللازمة لانطلاق الاتحاد الجمركى

تلزم اتفاقية منظمة التجارة العالمية فى مادتها الرابعة والعشرين "فقرة ٥ج " ، على أن يتم انشاء الاتحاد الجمركى أو منطقة تجارة حرة على خطة وبرنامج يسمحان خلال مدة معقولة باقامة الوحدة الجمركية أو منطقة التبادل الحر .

يستفاد من نص المادة أن منظمة التجارة العالمية تؤكد على تنظيم مراحل التكامل الاقتصادى باتباع خطوات موحدة للتكتلات الاقتصاية الاقليمية ، يتم فيها وضع الترتيبات اللازمة ، بمقتضاها يتعهد اطراف التكتل بتحديد مدة زمنية لتنفيذ تعريفة جمركية أو منطقة تجارة حرة .

بيد أن المادة الرابعة والعشرين لم تحدد المدة الزمنية لانطلاق التعريفة الجمركية ، لكن تم تحديد المدة هذه فى وثيقة التفاهم الخاصة بتفسير المادة السالفة الذكر فى فقرتها الثالثة ، أن المدة المشار اليها لا يجب أن تتخطى عشر سنوات ، الا فى حالات استثنائية .

يستفاد من ذلك أن أى تكتل اقتصادى يعد لانطلاق الاتحاد الجمركى ، يجب النص " أن المدة الانتقالية يجب أن لا تتجاوز عشر سنوات ، وقد يسمح بتطبيق بعض الاستثناءات على المدة المذكورة ، بأن يتفق على مدة اضافية لوجود بعض المشكلات الاقتصادية لأعضاء التكتل ، ونذكر على سبيل المثال " اتفاقية الكوميسا " والتى تنص فى مادتها السابعة والأربعين الخاصة بالتعريفة الخارجية الموحدة بأنه " توافق الدول الأعضاء على وضع تعريفة خارجية موحدة تدريجياً ، تخضع لها جميع وارداتها القادمة من الدول غير الأعضاء بها ، وذلك

فى غضون عشر سنوات من تاريخ بدء سريان هذه المعاهدة ، وطبقاً لجدول يتم اعتماده من المجلس لهذا الغرض [١٣].

ونظراً لعدم استكمال الترتيبات اللازمة للتنسيق بين الدول الأعضاء لتحديد تعريفة خارجية مشتركة ، تم ارجاء انطلاق التعريفة الخارجية المشتركة حتى يونية ٢٠٠٩، والذى كان من المتعين يتم اعلانها ٢٠٠٤ ، وليس هذا فحسب ، لكن تم ارجاء المدة الزمنية لانطلاق التعريفة الخارجية المشتركة ٢٠٠٩ ثلاث سنوات أخرى ، لحين استكمال الترتيبات المشتركة للدول اعضاء التكتل [١٤] .

ج- الالتزام بتسهيل التجارة العالمية وعدم عرقلتها

شجعت المادة ٢٤ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية التجارة الاقليمية للتكتلات الاقتصادية الاقليمية ، وسمحت بمنح مزايا تفضيلية لأعضاء التكتل الاقليمى لا تمنح لدول خارج التكتل ، وذلك بهدف تنشيط التجارة الاقليمية .

ذلك بمقتضى الفقرة الرابعة من المادة ٢٤، التى تنص على أنه من المرغوب فيه زيادة حرية التجارة عن طريق تكامل أوثق ما بين اقتصايات الدول التى تدخل فى اتفاقات تجارة حرة لهذا الغرض ، بشرط الا يضيف عقبات أمام تجارة اعضاء منظمة التجارة العالمية مع هذه الاقاليم .

وعلى هذا فقد اشارت الفقرة الرابعة " على أنه اذا كان الهدف من انشاء اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة ، يجب أن يؤدى الى تسهيل وتنشيط التبادل التجارى بين الأقاليم المؤسسة ، فانه يشترط مع ذلك الا يضيف عقبات أمام تجارة اعضاء منظمة التجارة العالمية مع هذه الاقاليم .

وتتمثل تلك العقبات والتى تعتبر من شروط تطبيق استثناء التكتل الاقتصادى ، الا يترتب على قيام التكتل تطبيق تعريفات جمركية أعلى أو قيود

---

[١٣] المادة ٤٧ من اتفاقية السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقى " الكوميسا" ، وزارة الخارجية ، الادارة القانونية والمعاهدات ، مجموعة المعاهات ٢٠٠٠ .

[١٤] لمزيد من التفاصيل انظر رسالتنا " عضوية مصر فى منظمة الكوميسا واثر ذلك على الشراكة مع الاتحاد الاوربى ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٢ ، ص ١٧٨

تجارية أشد من المطبقة قبل الاشتراك فى التكتل الاقتصادى الاقليمى ، مثل تحديد حصص أو مواسم لاستيراد بعض المنتجات [١٥].

كذلك من شروط ذلك الاستثناء ان تنتمى الدول التى تكون تكتلاً اقتصاديًا فيما بينها لمنطقة جغرافية واحدة ان كانت من الدول المتقدمة ، لكنه لا يشترط مثل هذا الشرط ان كانت من الدول النامية [١٦].

هـ- الاتفاق على تعريفة جمركية مشتركة للدول الأعضاء فى التكتل

طبقاً لنص المادة ٢٤فقرة ٨ التى تنص على " الرسوم الجمركية والحواجز التجارية المقيدة الأخرى التى يطبقها كل عضو من اعضاء الاتحاد الجمركى على التجارة مع الدول غير الأعضاء ، يجب أن تكون متماثلة اجمالاً، وهو الأمر الذى يلزم هؤلاء الأعضاء بانشاء تعريفة جمركية خارجية موحدة وتنظيمات تجارية مشتركة .

يستفاد من ذلك النص أن جميع أعضاء الاتحاد الجمركى ملتزمون بتطبيق تعريفة جمركية متماثلة تفرض على الدول غير الأعضاء ، ولا يمكن لأحد الأعضاء أن يطبق تعريفة جمركية مختلفة ، فان كان ملتزماً بتعريفة جمركية مغايرة مع أعضاء منظمة التجارة العالمية ، وجب عليه تعديلها وفقاً للاجراءات المتبعة فى نصوص منظمة التجارة العالمية .

ومفاد ذلك يلتزم اعضاء الاتحاد الجمركى الاقليمى باجراء تعديلات على الرسوم الجمركية المتفق عليها مع اعضاء منظمة التجارة العالمية قبل دخول الاتحاد الجمركى حيز التنفيذ ، ذلك فى حالة اختلاف التعريفة الجمركية التى تم الاتفاق عليها فى الاتحاد الجمركى الاقليمى .

ويترتب على ذلك التعديل ، اذا كانت التكتلات الاقليمية ذات تعريفة مرتفعة ، ينبغى على الأعضاء المؤسسين للاتحاد الجمركى ذات التعريفة المنخفضة ارتفاع التعريفة الجمركية المتفق عليها مع اعضاء منظمة التجارة

[١٥] نص الفقرة ٤ من المادة ٢٤ اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

[١٦] نقلاً د احمد جامع ، اتفاقات التجارة العالمية وشهرتها الجات ، الجزء الاول ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠١ ، ص ٥٢ .

العالمية ، فى حين يلتزم الأعضاء المؤسسين للاتحاد الجمركى الاقليمى ذات التعريفة المرتفعة بخفضها امام اعضاء منظمة التجارة العالمية ، حتى تتناسب مع التعريفة الجمركية للتكتل الاقليمى [١٧].

وانطلاقاً من هذا يلاحظ أن بعض اعضاء الاتحاد الجمركى قد يرفع التعريفة الجمركية ، والبعض الاخر قد يخفض التعريفة ، واذا كان تخفيض الرسوم الجمركية فى صالح الدول اعضاء منظمة التجارة العالمية ، فان الأمر يختلف فى حالة رفع الرسوم ، حيث يتطلب ذلك الرجوع الى المادة الثامنة والعشرين التى تجيز ذلك وفقاً لشروط واجراءات محددة .

د – الرجوع الى لجنة الاتفاقات التجارية الاقليمية .

تلزم اتفاقية منظمة التجارة العالمية الدول المؤسسة للاتحاد الجمركى ، ابلاغ لجنة الاتفاقات التجارية الاقليمية بمقتضى المادة الرابعة والعشرين ، الفقرة السابعة " كل عضو فى منظمة التجارة العالمية يقرر الدخول فى اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة ، أن يقرر المشاركة فى أتفاق مؤقت يبرم بهدف انشاء اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة ، يجب ابلاغ ذلك دون تأخر الى لجنة الاتفاقات التجارية الاقليمية ويزودها بالمعلومات الضرورية التى تسمح لها بأن توجه الى الأعضاء المؤسسين أو المنطقة ، التوصيات المناسبة .

يستفاد من نص المادة سالفة الذكر ، أن اى عضو فى منظمة التجارة العالمية يشترك فى الاتحاد الجمركى لأى تكتل اقليمى اقتصادى ، يجب عليه ابلاغ لجنة الاتفاقات الدولية ، وقد ورد فى نص المادة أن ابلاغ اللجنة يجب أن يكون دون تأخير ، ولكن لم تحدد المدة الزمنية التى يلتزم بها العضو ابلاغ اللجنة فى اشتراكه للاتحاد الجمركى ، حتى يستطيع التعرف اذا كان هناك تأخر أم لا ، مما يسمح للأعضاء الحق فى التفسير الواسع لنص المادة ، حيث يمكن أن يتم الابلاغ أما قبل أو بعد توقيع الاتفاق المنشىء للاتحاد الجمركى ، واما بعد الاشتراك ودخول الاتفاق حيز التنفيذ .

---

[١٧] انظر د احمد جامع ، مرجع سبق ذكره و
د محمد صافى يوسف ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٧ .

ويرى بعض الفقهاء أن اصطلاح دون تأخير " يتطلب ابلاغاً ليس فقط سريعاً ، وانما ايضاً مؤكداً ، ولما كان الابلاغ الذى يتم مباشرة بعد توقيع الاتفاق المنشىء للتكامل الاقتصادى الاقليمى لا يعتبر ابلاغاً مؤكداً ، حيث أن عدم التصديق على هذا الاتفاق من قبل السلطات المعنية هو أمر جد وارد ، فانه يمكن القول أن اعضاء منظمة التجارة العالمية يلتزمون بالابلاغ عن قراراتهم المتعلقة بانشاء اتحاد جمركى أو منطقة تجارة حرة مباشرة فى اعقاب دخول الاتفاق المنشىء حيز النفاذ ، أى بعد اتمام الاجراءات اللازمة لارتضاء الالتزام بالاتفاق نهائياً [١٨].

ونريد ان نوضح من خلال تلك الشروط أن تحديد التعريفة الجمركية الموحدة للدول الأعضاء هو الشرط الذى يميز مرحلة الاتحاد الجمركى عن مرحلة منطقة التجارة الحرة ، حيث يطبق ذلك الشرط فى مرحلة الاتحاد الجمركى فقط ، اما باقى الشروط الأخرى يجب توافرها منذ قيام منطقة التجارة الحرة .

لذلك فانه وفقاً للمادة ٢٤ فقرة ٨ " يقصد بمنطقة التجارة الحرة " كل تجمع من اقلمين جمركيين أواكثر تم بينهما أو بينهم ازالة الرسوم الجمركية والحواجز التجارية المقيدة الأخرى بالنسبة للجزء الجوهرى من المبادلات التجارية التى تنصب على المنتجات المنشأه داخل الاقاليم المؤسسة للمنطقة .

وهكذا فان منطقة التجارة الحرة يقتصر التزام الأعضاء المشتركين فيها ، بازالة الرسوم الجمركية وغير الجمركية فيما بينها حتى تصل الى الاعفاء التام، دون تحديد تعريفة جمركية موحدة بين الأعضاء ، حيث يتم تطبيق ذلك الشرط فى مرحلة تنفيذ الاتحاد الجمركى فقط.

المبحث الثانى

الاثار المترتبة على تفعيل الاتحاد الجمركى

يرجع اهتمام الدول اعضاء التكتلات الاقليمة الاقتصادية بمرحلة الاتحاد الجمركى ، الى ما يترتب على تلك المرحلة من مزايا متعددة للدول المشتركة فى

[١٨] د محمد صافى يوف ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٣٦ .

تلك المرحلة ، حيث تعتبر تلك المرحلة من وجهة نظرنا البداية الحقيقية لتكوين التكامل الاقتصادى الاقليمى ، ذلك لأن الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة تفرض على الدول غير الأعضاء فى التكتل الاقليمى هى المواجهة الحقيقية للمنافسة الاقتصادية العالمية .

وتظهر مزايا الاتحاد الجمركى ، فى انه يعتبر المرحلة الثانية للتكامل الاقتصادى الاقليمى ، حيث تؤدى تلك المرحلة الى توسيع العلاقات الاقتصادية مع المنظمات الاقليمية والعالمية الأخرى ، لذلك يترتب على تلك المرحلة الحفاظ على المستوى الاقتصادى للدول اعضاء الاتحاد الجمركى من أية منافسة أجنبية للاقتصاد الداخلى للدول اعضاء التكتل .

ولهذا نلقى الضوء على أهمية اشتراك الدول اعضاء التكتل الاقليمى الاقتصادى فى مرحلة الاتحاد الجمركى بصفة عامة ، دون الاشارة على اقليم محدد ، ذلك لأن المزايا المترتبة على تلك المرحلة تنطبق على كافة التكتلات الاقتصادية ، وتتمثل المزايا الناتجة عن الاشتراك فى مرحلة الاتحاد الجمركى فى الأتى :

١- الاستفاة من استثناءات مبدا شرط الدولة الأولى بالرعاية

Most – Favoured – Nation treatment (MFN)

طبقاً للفقرة ١ من المادة (١) من اتفاقات منظمة التجارة العالمية وعنوانها المعاملة التفضيلية للدولة الأكثر رعاية General – Most Favoured – Nation Treatment

يلتزم كل عضو فى منظمة التجارة العالمية ، بأن يمنح مباشرة ودون أى شرط ، المنتجات المنشأة على اقليم أى عضو المزايا التفضيلية التى يمنحها للمنتجات المنشأة فى أية دولة أخرى .

ويقصد من ذلك أن أية ميزة تجارية يمنحها أى عضو فى منظمة التجارة لمنتجات أحد الأعضاء ، يلتزم بتطبيقها على كافة اعضاء المنظمة ، ودن قيود أو شروط أو اجراءات لم يتفق عليها من قبل .

ومن الواضح يمتد تعميم المزايا التفضيلية الممنوحة للدول أعضاء منظمة التجارة العالمية ليشمل كافة صور التسهيلات لتحرير التجارة الدولية ، أى يستوى أن تكون الميزة تخفيضاً فى التعريفة الجمركية المطبقة على السلع المستوردة أو المصدرة أو تسهيل فى الاجراءات أو المدفوعات أو التحويلات الدولية الخاصة بالاستيراد أو التصدير ، كما يستوى أن يمنحها طرف متعاقد أخر أو لدولة غير متعاقد ، كما يستوى أن تكون الميزة تم منحها فى الماضى [١٩] .

وانطلاقاً من هذا فضلت جميع دول منظمة التجارة الاندماج فى التكتلات الاقتصادية الاقليمية ، للحد من التأثير المترتب على تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية ، وذلك عن طريق الاستفادة من نص المادة (٢٤) من اتفاقات منظمة التجارة العالمية والذى يعتبر استثناء على شرط الدولة الأولى بالرعاية ، وعنوانها التطبيق الاقليمى ، تجارة الحدود – الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة

Territorial Application – Frontier traffic – Customs Union and free Trade Areas .

وبمقتضى نص المادة (٢٤) فانه لا يسرى مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية فى حالة تكوين مجموعة من الدول ، وكذلك الأراضى المتمعة باستقلال جمركى ، تكتلاً اقتصادياً فيما بينها يأخذ شكل اتحاد جمركى أو شكل منطقة تجارة حرة .

وهكذا فانه بقيام تكتل اقتصادى يأخذ شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى ، فانه يمكن للدول اعضاء التكتل الاقليمى أن تتبادل المزايا التفضيلية فيما بينها ، دون أن يطبق على دولة أخرى خارج التكتل ، وان كانت الأخيرة عضو فى منظمة التجارة العالمية ، وبالتالى لا يحق لها المطالبة بتطبيق المزايا التى منحت لأعضاء الاقليم استناداً الى مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية[٢٠].

وبهذا تستطيع الدول اعضاء الاتحاد الجمركى الاقليمى ، أن تستفاد من نص المادة (٢٤) ، وذلك بأن يقتصر منح المزايا التفضيلية للدول اعضاء الاقليم

[١٩] د احمد جامع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ .

[٢٠] مع ملاحظة أن تطبيق ذلك النص مقيد بشروط أوردتها المادة ٢٤ ، سبق ذكرها عند تناولنا لشروط الاتحاد .

دون تعميم على الدول اعضاء منظمة التجارة ، وهو الأمر الذى ينعكس ايجابياً على الدول اعضاء الاتحاد الجمركى .

٢- الحفاظ على المستوى الاقتصادى للدول أعضاء الاقليم

حرصت الغالبية من الدول المنضمة فى التكتلات الاقتصادية الاقليمية على التصديق على مرحلة الاتحاد الجمركى ، لاسهام تلك المرحلة فى تحقيق فوائد قد يستحيل تحقيقها ، اذ اقتصرت عضويتها فى منطقة تجارة حرة .

ويرجع الفضل للمادة (٢٤) من منظمة التجارة العالمية ، التى شجعت تكوين التكتلات الاقتصادية الاقليمية والسماح للأخيرة بتبادل مزايا وتفضيلات لا تعمم على دول خارج التكتل الاقليمى ، ولكن كما أشرنا أن هذه الميزة تطبق مع بداية التصديق على مرحلة منطقة التجارة الحرة وتستمر مع تنفيذ مرحلة الاتحاد الجمركى .

ولكن قد يتساءل البعض ، كيف تستطيع الدول أعضاء الاتحاد الجمركى الحفاظ على المستوى الاقتصادى ، اذا كانت المزايا الممنوحة لهم بموجب استثناء مبدأ شرط الدولة الأولى بالرعاية يطبق مع بداية منطقة التجارة الحرة ؟

أى ما هى الاستفادة التى تعود على اعضاء الاتحاد الجمركى وهى المرحلة التالية لمنطقة التجارة الحرة ؟

يمكننا الاجابة بأنه تتمثل استفادة الدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى ، عندما يتم الاتفاق على تعريفة جمركية موحدة تفرض على الدول خارج التكتل ، فغالباً ما تكون تلك التعريفة عبارة عن متوسط التعريفات للدول الأعضاء المطبقة ، وهو الأمر الذى يحقق ميزة للتبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ، متمثلة فى الأتى :

أ- منع منافسة منتجات الدول أعضاء التكتل .

تحصل الدول اعضاء الاتحاد الجمركى على مزايا انضمامهم لمنطقة التجارة الحرة ، حيث تتمثل تلك المزايا فى ارتفاع نسبة التبادلات التجارية الناتجة عن تحديد تعريفة جمركية موحدة بنسب من شأنها تمنع منافسة أى منتج أجنبى

لمنتجات الدول الأعضاء ، فضلاً عن تطبيق الاعفاء التام من الرسوم الجمركية للتبادلات التجارية بين دول التكتل منذ مرحلة منطقة التجارة الحرة ، فهذا يؤدى الى انتعاش المستوى الاقتصادى للدول اعضاء التكتل ، وينعكس بالتالى على ارتفاع مستوى معيشة الافراد .

وتختلف نسب التعريفة الجمركية من اقليم الى أخر ، حيث يخضع تحديد النسبة للتعريفة الجمركية الخارجية الى مدى ملأئمة النسبة المحددة للحفاظ على السوق الداخلى للمنتجات الداخلية لدول الاتحاد ، فاذا كان هناك سلع تمثل أهمية لدول الاتحاد يتم رفع نسبة التعريفة الجمركية على هذه السلع .

كذلك تتوقف تحديد نسبة التعريفة الجمركية الخارجية على مدى اعتماد الدولة على الواردات أو اعتمادها على تصدير مواد خام أو مصنعة أو اهتمام دول على التصدير والحد من الاستيراد ، بذلك يتضح لنا اختلاف نسب التعريفة الخارجية من اقليم جمركى الى أخر ، وعلى سبيل المثال نسب التعريفة الجمركية لدول مجلس التعاون الخليجى ٥% ،نسب التعريفة الجمركية لدول الكوميسا صفر% على المواد الخام ، صفر% على السلع الراسمالية ، ١٠% على السلع الوسيطة ، ٢٥% على السلع النهائية [٢١].

نستطيع أن نخلص مما سبق ، أن تحدد نسبة التعريفة الجمركية الخارجية لدول التكتل لابد أن تخضع لمصلحة جميع الدول أعضاء الاتحاد الجمركى وأن تكون نسبة التعريفة تمنع منافسة منتج أجنبى لمنتج من منتجات دول التكتل الاقليمى ، ويترتب على ذلك تحقيق فائدة للدول أعضاء الاتحاد الجمركى ، نتيجة المحافظة على زيادة التبادلات التجارية فيما بينهم .

ب- منع تسرب منتجات الدول غير الاعضاء داخل التكتل .

من خصائص الاتحاد الجمركى ، الاتفاق على تطبيق مجموعة من الاجراءات الجمركية الموحدة بين الدول الأعضاء ، بغية منع تسرب منتجات دول

[٢١] المصدر شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، http: // www. Programes .comesa . int.

غير اعضاء داخل اسواق دول التكتل للاستفادة من المزايا التفضيلية المتبادلة بين الدول اعضاء التكتل .

وهكذا يتضح لنا انه من مزايا الاتحاد الجمركى وضع مجموعة واحدة من القواعد والاجراءات الجمركية وتسمى ، استخدام المستند الجمركى الخاص بالاتحاد مثال " التقييم والتوصيف والترقيم للسلع [٢٢] ، ذلك لمنع حدوث ارتباك فى الادارات الجمركية من احتمال انحراف مسار التجارة [٢٣]، وهو الأمر الذى يساهم فى نجاح مرحلة الاتحاد الجمركى ، حيث يعتبر وجود مستند جمركى للسلع الواردة داخل التكتل الاقليمى بمنع دخول سلعة لدولة غير عضو فى التكتل ، الا اذا طبق عليها الرسم الجمركى المتفق عليه من قبل الدول اعضاء التكتل ، غالباً ما يكون هذا الرسم محدد بنسبة ، الغرض منها الحفاظ على سلع الدول اعضاء التكتل من أى منافسة خارجية " حيث أن الرسوم الجمركية هى الوسيلة الوحيدة للحفاظ على نجاح التكتل الاقتصادى " .

ج- الحد من المخاطر التى تسببها الشركات المتعددة الجنسيات .

---

[٢٢] التصنيف الجمركى : عبارة عن نظام لتعريف السلع التى تدخل فى التبادل التجارى بغرض تحديد فئات الرسوم الخاصة بها وتجميع الاحصاءات التجارية ، حيث يعمل هذا النظام على وضع تفاصيل للبنود الجمركية للسلع المستوردة .

- نظام التقييم طريقة لتحديد القيمة الجمركية التى يقوم على اساسها تقدير الرسوم والضرائب الاخرى الواجبة الدفع .
- التبويب هى المجموعات التى يتم على اساسها وضع الترتيبات التكاملية حول العالم وهذه المجموعات هى " سلع راسمالية – مواد خام – سلع وسيطة – سلع نهائية او تامة الصنع ويتم ذلك التبويب من اجل تفادى التهرب من الرسوم المقررة على السلع المستورة .

د عبد الفتاح مراد ، شرح النصوص العربية لاتفاقات الجات ومنظمة التجارة العالمية ، دار النهضة العربية ، ص ٥٠٨ .

Fequently asked question " FAQ" on the comesa customs union , 2008 .

[٢٣] يقصد بانحراف مسار التجارة – تعمد تصدير سلع الى بلد من خلال عبور بلد اخر ترانزيت ، مع الادعاء بان بلد العبور هى البلد المقصود بالتصير .

يلاحظ دور الشركات متعددة الجنسيات وما تسببه من مخاطر اقتصادية داخل الدول التى تمارس نشاطها فيها خاصة الدول النامية ، ولكن يمكننا القول أن هذه الشركات اصبحت واقعاً لا يمكن تجاهله فى ظل تحرير التجارة العالمية والانفتاح الاقتصادى الذى يشهده العالم فى وقتنا الحالى [٢٤]، لكن كيف تستطيع الدول النامية تخطى هذه المخاطر الناجمة عن الممارسات السلبية للشركات متعددة الجنسيات .

ويظهر التأثير السلبى بوضوح للشركات متعددة الجنسيات فى تولد الأزمات الاقتصادية داخل الدول النامية ، بسبب تدفق صافى الموارد باعادة الأرباح الضخمة الى بلادها ، واحتكار التكنولوجيا العالمية ، وتقيد حصول الدول النامية عليها تحت مسمى " حقوق الملكية الصناعية للبراءات والعلامات التجارية وحقوق الطبع ، أو وضع أسعار أو ايجارات احتكارية استغلالية لها ، ونقل التكنولوجيا ذات التكلفة الراسمالية الكبيرة نسبياً وغير المناسبة للدول النامية [٢٥].

وانطلاقاً من هذا يأتى أهمية الاتحاد الجمركى ، " وخاصة التكتل الذى يشمل الدول النامية " حيث تتفق الدول أعضاء الاتحاد فى توحيد السياسات الاقتصادية ، وتحديد تعريفة جمركية مشتركة الغرض منها حماية السوق الداخلى للدول اعضاء الاتحاد الجمركى ، بجانب التسهيلات الجمركية وغير الجمركية للدول الأعضاء ، يترتب على ذلك تنسيق العمل الاقتصادى وزيادة المشروعات الاستثمارية المتبادلة بين الدول اعضاء التكتل ، وفى حالة نجاح تلك المرحلة يتم الحد من المخاطر المتولدة عن سلوكيات الشركات المتعددة الجنسيات ، ورفض الشروط التى تؤدى الى التأخر الاقتصادى للدول اعضاء التكتل ، وبالطبع ينعكس ذلك على الدول اعضاء الاتحاد الجمركى .

---

[٢٤] Todaro Michael , economic development , fifth edition neuyork university , Longman , 1994 p , 437 : 438

[٢٥] بادى التيمود ، ترجمة بهجت عبد الفتاح ، افريقيا الطريق الوحيد ، الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٩٥ ، ص ٢٩: ٣٠ . و

د ابراهيم محمد يوسف الفار ، دور التمويل الخارجى فى تنمية اقتصاديات البلاد النامية ، مع دراسة لجمهورية مصر العربية ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ١٩٨٤ ، ص ٢٨٨ .

٤- الاتحاد الجمركى يحد من فشل منظمة التجارة العالمية لادماج الدول النامية فى النظام التجارى على الرغم من تعدد النصوص القانونية فى اتفاقية منظمة التجارة العالمية التى تلزم الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية ، الا انها فشلت فى ادماج الدول النامية فى النظام الدولى التجارى .

فمنذ بداية تنفيذ جات ١٩٤٧ ، الزمت الاتفاقية الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية ، وخصصت المادة الثامنة عشرة من أجل ذلك ، وعنوانها المساعدة الحكومية للتنمية الاقتصادية Governmental assistance to economic development .

حيث تحتوى هذه المادة على ٢٣فقرة تسمح فيها للدول النامية بتطبيق معاملة تفضيلية لمنتجاتها برفع رسومها الجمركية وفرض قيود كمية على الواردات بهدف حماية صناعتها الوطنية .

وعلى الرغم من بعض الاستثناءات الواردة فى المادة (١٨) من أجل معاملة الدول النامية معاملة تفضيلية ، الا أن نصوص الاتفاقية السابق ذكرها (جات ١٩٤٧) لم تتعرض لمشكلات التنمية الاقتصادية للدول النامية ، حيث لم تسمح بتطبيق استثناءات على شرط الدولة الأولى بالرعاية ، وهو ما أدى الى تطبيق المساواه الكاملة فى المعاملة ، وعدم التمييز بين الدول النامية والمتقدمة ، وبذلك تم معاملة منتجات الدول النامية ذات المعاملة لمنتجات الدول المتقدمة ، مما أدى الى اعتراض الدول النامية والذى ترتب عليه تبنى الجزء الرابع من جات ١٩٤٧ ، وصدور قرار النظام المعمم للأفضليات [٢٦].

---

[٢٦] لمزيد من التفاصيل انظر د احمد جامع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٣: ٩٤ . و د محمد صافى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤١: ١٤٣ .

يشمل الجزء الرابع من الجات ثلاث مواد " ٣٦، ٣٧، ٣٨، وتهدف هذه المواد الى تشجيع التنمية الاقتصادية للدول النامية أعضاء منظمة التجارة العالمية

ويرجع السبب فى صدور قرارات انشاء الجزء الرابع ، الى اقتصار جات ٤٧بالاهتمام بالدول المتقدمة ، مما دعا الدول النامية الأعضاء فى الامم المتحدة الى التجمع والتوجه الى الأمم المتحدة ، وكان عدد هذه الدول فى ذلك الوقت ٧٧ دولة ، تعرض مشكلاتهم الاقتصادية ، وقد لبت الأمم المتحدة ذلك النداء ، ووافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٦٢ الى عقد " مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية " ويعرف بكلمة

وانطلاقاً من ذلك يأتى دور الاتحاد الجمركى الذى يشمل اغلب دول التكتل على ، تحديد تعريفة جمركية واحدة من شأنها الحد من المنافسة العالمية الناتجة عن تحرير التجارة العالمية ، فلا شك أن المساواه فى المعاملة وعدم التميز بين منتجات الدول الأعضاء " الدول اعضاء منظمة التجارة العالمية " ، أدى الى تزايد الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية .

حيث يوجد فرق كبير بين منتجات وخدمات الدول النامية مقارنة بمنتجات الدول المتقدمة ، بالتالى لا يمكن المنافسة بينها ، ولا تستطيع الدول النامية الخروج من تلك الأزمة ، الا عن طريق تكوين تكتلات اقتصادية فيما بينها ، واتباع مراحل التكامل الاقتصادى الاقليمى ، وتعتبر أهم مرحلة فى تلك التكامل هى مرحلة الاتحاد الجمركى ، الذى يعمل على الحفاظ على السوق الداخلى للدول اعضاء الاتحاد عن طريق تحديد نسبة للتعريفة الجمركية من شأنها لا تمنع منافسة المنتجات الأجنبية لمنتجات الدول أعضاء الاتحاد الجمركى

المبحث الثالث

مبررات تطبيق الاتحاد الجمركى للدول العربية مقارنة بالأتحاد الأوربى

الانكتاد " وهى كلمة انجليزية UNCTAD والتى تتكون من الحروف الأولى لاسم المؤتمر . United nation conference on trade and development

وانطلاقاً من هذا المؤتمر تم اضافة الجزء الرابع الى اتفاقية الجات ٤٧، ويحمل الجزء الرابع عنوان" التجارة والتنمية " يشمل على ثلاث مواد كما ذكرنا ، يتم الاتفاق بين الدول المتقمة والدول النامية والدول النامية فيما بينها على وجوب معاملة الدول النامية معاملة خاصة وتفضيلية فى مجال العلاقات التجارية الدولية .

انظر د احمد جامع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٤: ١٠٥

د محمد صافى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤١: ١٥١ .

خيرى فتحى البصيلى ، تسوية المنازعات فى اطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، رسالة دكتوراه ، حقوق عين شمس ، ٢٠٠٥ ، ص ٦٢: ٦٧

يقصد بالنظام المعمم للأفضليات ، السماح للأطراف المتقدمة بأن تمنح وفقاً للأجرات معاملة جمركية تفضيلية لمنتجات منشأة فى دول واقاليم نامية ، ذلك ون الأخلال باحكام اية مادة اخرى من الاتفاق العام " الجالت" ، ويعتبر ذلك النظام استثناء على المبدأ الأول من جات ٤٧ " شرط الدولة الاولى بالرعاية " ، ويطبق لمدة عشر سنوات وفى الحدود الضرورية .

نقلاً د محمد صافى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٤ .

من الواضح أن القوة التنافسية للدول العربية منفردة ضعيفة فى الأسواق الدولية ، مقارنة بالدول المنضمة فى تكتلات اقتصادية ووصلت الى التكامل الاقتصادى مثل الاتحاد الأوربى ، ويرجع السبب فى ذلك الى الاختلالات الهيكلية فى اقتصاد الدول العربية ، بسبب عدم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة اليها ، فضلاً عن اعتمادها على الواردات من دول لا توجد بينها معاملات تفضيلية [٢٧].

ويأتى دور الاتحاد الجمركى واضحاً للحد من المخاطر الاقتصادية التى تشهدها المنطقة العربية ، حيث يعتبر الاتحاد الجمركى أحد الآليات الهامة التى تهدف اليها جميع التكتلات الاقتصادية الاقليمية ويعتبرها خطوة لتحقيق التكامل الاقتصادى ، وما انتهجته دول الأتحاد الأوربى ، حيث دأبت على تنفيذ نصوص المعاهدات التى تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادى " مثال معاهدة روما ومعاهدة السوق المشتركة " .وفى الحقيقة لم تختلف الأسباب التى دعت دول الاتحاد الأوربى للوصول لتطبيق الاتحاد الجمركى عن الأسباب التى تستدعى لتطبيقه فى الدول العربية .

ونوضح ذلك ، مع الاشارة انه عند المقارنة نذكر ما حققته دول الأتحاد الأوربى من مزايا نتيجة تطبيق الأتحاد الجمركى ، على اعتبار أن الأتحاد الأوربى سبق الدول العربية فى تنفيذ الأتحاد الجمركى بمراحل عديدة ، وبذلك تتمثل مبررات تطبيق الأتحاد الجمركى العربى فى الأتى :

١- الأتحاد الجمركى خطوة لنجاح الأتفاقات الدولية العربية

يعتبر وصول الدول العربية لمرحلة الأتحاد الجمركى خطوة هامة لتنسيق العمل المشترك ، حيث نلاحظ تعدد الأتفاقات العربية الثنائية ومتعدة الأطراف فيما بين الدول العربية ، أو بين الدول العربية وغيرها من دول العالم ، لكن دون جدوى ، فما زال العالم العربى يعانى من المشكلات الأقتصادية ، وعدم وصوله

[٢٧] فؤا ابو ستيت ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية ، المزايا والعيوب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٨ .

الى المستوى الأقتصادى المتناسب مع حجم موارده وما أبرمه من اتفاقات دولية [٢٨] .

وتأتى أهمية الأتحاد الجمركى للدول العربية فى أنه يساعد على تنسيق الأتفاقات الدولية للدول العربية المبرمة مع مختلف الدول سواء بين الدول العربية ، أو غيرها من الدول الأخرى [٢٩] ، فقد بيننا فى المبحث السابق أن من اثار الأتحاد الجمركى وجود سياسة اقتصاية مشتركة لدى اعضاء الأتحاد ، تلك السياسة المشتركة تستدعى اعادة النظر فى الأتفاقات المبرمة لدى الدول العربية ، وتعديلها لما يتناسب مع مبادىء الأتحاد الجمركى المتفق عليه .

وذلك يتطلب اتفاق الدول العربية على انشاء سياسة مشتركة فى مواجهة العالم الخارجى ، تتناسب مع التغيرات الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية الاقليمية ، التى لا تعترف بالكيانات الصغيرة ، مقارنة بدول الأتحاد الأوربى التى اعتنقت منذ نشأة السوق الأوربية المشتركة (١٩٥٧) سياسة مشتركة تحتوى على المبادىء الأساسية لتحقيق التكامل الأقتصادى بين الدول الأوربية ، ثم تنفيذ دول الأتحاد الأوربى لنصوص معاهدة روما بجدية التى تتضمن عدداً من الاجراءات التى تهدف الى ازالة العقبات التجارية بين الدول الأوربية ، وانشاء سياسة تجارية موحدة ومحددة المدة فى مواجهة العالم الخارجى ، بهدف اقامة التكتل الاقتصادى الأوربى ، وهو ما نجحت فى تحقيقه الدول الأوربية ، ليتم اقرار التعريفة الجمركية الموحدة " تنفيذ الاتحاد الجمركى منتصف عام ١٩٦٨ "[٣٠]

٢- الحد من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة

---

[٢٨] عبد الله المعجل ، مرجع سبق ذكره، ص ١٨ . و التقرير الأقتصاى العربى الموحد ٢٠١٣، ص ١٧٣ .

[٢٩] نوضح الأتفاقات الدولية المبرمة بين الول العربية وغيرها من الدول الأخرى الثنائية ومتعدة الأطراف عن عرض مشكلات الدول العربية فى الفصل الثالث .

[٣٠] د سامى عفيفى حاتم ، الدروس المستفادة من تجربة السوق الأوربية المشتركة فى بناء السوق العربية المشتركة ، دارسة تحليلية للفترة ١٩٥٠- ١٩٩٢ ، الجزء الثانى بعنوان ، بحوث فى التكامل الاقتصادى العربى، المؤتمر الدولى الأول لمركز بحوث ودراسات التنمية التكنولوجية ، تحت عنوان الوطن العربى وتحديات القرن الحادى والعشرين خلال الفترة ٨-١٠ مايو ٢٠٠٠ ، أ ص ٦٧ .

يتباين اطراف الاقتصاد الدولى المنقسم الى دول متقدمة واخرى نامية ، وتحكم الدول الأولى فى الاقتصاد الداخلى للدول الثانية ، نتيجة اعتماد الدول النامية على استيراد المواد الغذائية والتكنولوجيا وتصدير المواد الخام للدول المتقدمة ، ترتب على ذلك كله تبعية الدول النامية للدول المتقدمة ، وعدم تحمل اقتصاد الدول النامية للتقلبات الاقتصادية العالمية مثل انهيارالأسواق العالمية منذ فترة الستينات واخرها الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ، التى تأثرت بها معظم الدول النامية ، حيث اقتصر تأثير الأزمة على الدول التابعة للدول المتقدمة فقط [٣١] .

وتظهر اثار التبعية الاقتصادية للدول النامية فى أداء المبادلات التجارية للدول العربية ، فقد تباطأ معدل نمو قيمة التجارة البينية العربية فى عام ٢٠١٢ ، ليحقق ارتفاعاً بنسبة ٦.١ % مقابل ارتفاع بلغت نسبته حوالى ١٥.٥ خلال عام ٢٠١١ ، وجاء هذ التباطؤ كمحصلة لتراجع كل من معدل نمو الصادرات والواردات البينية للدول العربية ، اما عن التجارة الخارجية للدول العربية ، فقد انحسرت فى المواد الخام مثل الوقود والمعادن ، بينما تراجعت الصادرات العربية من المصنوعات الأسياسية والالات ومعدات النقل ، وكذلك تراجع معدلات الطلب فى منطقة اليورو نتيجة تفاقم أزمة الديون السيادية الأوربية [٣٢].

ويرجع ذلك الى النزعة الحمائية التى سادت البلاد الصناعية منذ اوائل الثمانينيات ، بالاضافة الى وجود التكتلات الاقليمية خاصة الأوربية [٣٣].

فقد ادركت الدول الأوربية منذ نشأة الجماعة الاقتصادية الأوربية بحتمية وجود سياسة أوربية مشتركة ، غير تابعة لأى قوى عظمى فى وقت كانت تتصارع فيه قوتان عظميان " الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى روسيا حالياً ، على تبعية دول العالم لها ، وبدأت دول اوربا بابرام الاتفاقات الأوربية التى

---

[٣١] انظر فؤاد ابو ستيت ، التكتلات الاقتصاية الاقليمية والعالمية – المزايا والعيوب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١١ .

[٣٢] د عز الين ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤١ : ١٤٥ و
التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٣ ، ص ١٦٤ .

[٣٣] سعيد النجار ، تجديد النظام الاقتصادى والسياسى فى مصر ، دار الشروق ، طبعة ١٩٩٧، الجزء الثانى ، ص٥٩ .

تتفق فيها الدول الأعضاء على اتباع سياسة تجارية مشتركة من شأنها الحفاظ على السوق الأوربية ، ومنع دخول منتجات منافسة للمنتجات الأوربية [٣٤].

وترتب على السياسة الأوربية المشتركة زيادة التجارة الأوربية وتراجع التجارة العربية داخل الدول الأوربية ، فضلاً عن استخدام الدول الأوربية الحماية التجارية لأسواقها الداخلية عن طريق فرض تعريفة جمركية موحدة فى مواجهة العالم الخارجى ، وليس هذا فحسب ، لكن استخدمت دول أوربا السياسة الزراعية المشتركة ، التى تعتبر احدى الآليات الهامة التى تعتمد عليها فى تنفيذ اهداف معاهدة روما ، اذ نجد هذه السياسة سندها القانونى فى المادة (٣٨) من المعاهدة التى تنص على وضع سياسة زراعية مشتركة داخل اطار السوق الأوربية المشتركة .

ولم تقتصر مجموعة الأليات الأوربية التى تهدف الى تكوين كيان اقتصادى متمثل فى الوحدة الاقتصادية الأوربية فى نصوص قانونية صريحة نصت عليها معاهدة روما ، حيث استكملت بقرارات مجلس السوق الأوربية ، باعتباره السلطة التشريعية للجماعة الاقتصادية الأوربية ، كذلك اتخذ مجلس الوزراء فى ١٤ يناير ١٩٦٢ قرارات بشأن السياسة الزراعية المشتركة ، ترتكز على القاعدتين التاليتين :

اولاً – تفضيل المنتجات الزراعية لدول الجماعة الاقتصادية الأوربية ، التى لديها فائض منها فى سد حاجة دول الجماعة الأخرى فى تلك المنتجات ، بحيث لا تستورد منتجات زراعية من خارج السوق المشتركة ، الا فى حالة عجز هذا الفائض عن الوفاء باحتياجات الدول الأعضاء .

ثانياً – التزام الجماعة الاقتصادية الأوربية بتحمل عبء التكاليف التى تنشأ عن السياسة الزراعية المشتركة ، ولتحقيق الأهداف المرجوة اتخذت دول الجماعة الأوربية مجموعة من الاجراءات أهمها .

[٣٤] اركية رامازانى ، الشراكة الاوربية المتوسطية : اطار برشلونة ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، بدون سنة نشر ، ص ٨: ٢١ .

منح الاعانات لمرحلتى الانتاج والتسويق ، فرض ضريبة جمركية يتغير سعرها من وقت لآخر فى مواجهة واردات المنتجات الزراعية الأجنبية التى تدخل المنطقة الأوربية ، وغيرها من السياسات والاجراءات الحمائية التى اتخذتها دول الجماعة الأوربية من أجل الحفاظ على أسواقها الداخلية ومنع منافسة أى منتجات أجنبية لمنتجات الدول الأوربية [٣٥].

من خلال العرض الموجز عن السياسة التجارية المشتركة للدول الأوربية ، يمكننا تفسير تباطؤ المبادلات التجارية العربية مقارنة بالمبادلات الأوربية ، وعدم تبعية الأخيرة " الدول الأوربية " لأية دولة أو تكتل اخر .

فعلى الرغم من تعدد الاتفاقات المبرمة بين الطرفين فى المجال الاقتصادى ، لكن نتيجة استخدام الدول الأوربية للسياسة الحمائية والضغوط الاقتصادية فى مواجهة منتجات الدول العربية ، حالت دون الوصول الى التقدم الذى يتلاءم مع ما تملكه الدول العربية من موارد طبيعية ، مما جعلها تابعة لدول وتكتلات اقليمية للدول الصناعية [٣٦] .

وانطلاقاً من ذلك نستخلص مبررات تطبيق الأتحاد الجمركى للدول العربية ، وهو الحد من التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة ، لما يترتب على تطبيق الاتحاد الجمركى اتباع سياسة تجارية مشتركة فى مواجة العالم الخارجى ، امتثالاً بالسياسة التى اتبعتها الجماعة الأوربية [٣٧] .

٣- الاتحاد الجمركى يقوى المركز التفاوضى للدول العربية امام التكتلات الاقليمية الاخرى

---

[٣٥] لمزيد من التفاصيل انظر سامى عفيفى حاتم – الدروس المستفادة من تجربة السوق الأوربية المشتركة – دراسة تحليلية ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦: ٨١ .

[٣٦] Said El – Naggar , economic development of the Arab Countries , selected Issues , papers presented at a seminar held in Bahrain , February 1-3 , 1993 , international monetary fund , 1993

[٣٧] Dominick Salvatore , international economics , Fordham university , 2004 , p 321

بمقتضى الاستثناء الوارد فى نص الماة (٢٤) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية ، تتحول تيارات التجارة من تجارة دولية ثنائية Bilateral Trade الى تجارة متعددة الاطراف Multilateral Trade ، حيث يمكن للدول اعضاء التكتل الذى يأخذ شكل منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى أن تتبادل المزايا الجمركية أو التسهيلات ، دون أن تطالب أى دولة فى منظمة التجارة العالمية بتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية [٣٨] .

ومما لا شك فيه يترتب على تلك الأستثناءات تقوية المركز التفاوضى للتكتلات التى وصلت الى مرحلة منطقة التجارة الحرة أو الاتحاد الجمركى ، لذلك حرصت بعض التكتلات الاقتصادية الاقليمية على الاستفادة من هذا الاستثناء ، بعد أن اثبتت التجارب بصعوبة نجاح الدول منفردة بالتفاوض فى مجال التجارة الدولية [٣٩] .

وبتطبيق ذلك الاستثناء على الدول العربية ، نلاحظ انها ما زالت تعانى من ضعف المركز التفاوضى والتنافسى فى علاقاتها الاقتصاية الدولية ، ويرجع ذلك لعدد من العوامل أهمها ، العامل الاقتصادى المتمثل فى اعتماد الدول العربية على تصدير المواد الأولية سواء كانت زراعية أو تعدينية واستيراد معظم مستلزمات الانتاج من الدول الصناعية [٤٠]

مما أدى الى انخفاض نسبة التجارة البينية للدول العربية ، كما أوضحنا فى العنصر السابق وليس هذا فحسب ، لكن أدى ايضاً الى ارتفاع نسبة الواردات خاصة من الدول التى تنتمى الى تكتلات اقليمية ، فنلاحظ أن نسبة الصادرات العربية الى دول الاتحاد الأوربى ١٣.٥ % عام ٢٠١٢ ، فى حين الواردات العربية من دول الاتحاد الأوربى بلغت ذات العام الى ١٦.٣ % [٤١] .

---

[٣٨] د احمد جامع ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٨: ٥١.

[٣٩] عز الين ابراهيم ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٦: ١٤٧ .

[٤٠] فؤا ابو ستيت ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية – المزايا والمعوقات ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٠ .

[٤١] التقرير الاقتصادى العربى الوحد ٢٠١٣ ، ص ١٦٦، ١٦٧

وذلك يرجع الى ان هياكل الصناعة فى الدول العربية هياكل صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد ، مما أدى الى ارتباط الدول العربية بأسواق الدول الصناعية ، وترتب على ذلك تدهور الصناعة العربية ، وارتفاع المديونيات الخارجية لمعظم الدول العربية [٤٢] .

من هنا نستطيع القول أن الأهداف التى تسعى اليها الدول المنضمة الى الاتحاد الجمركى هى تقليل الواردات نتيجة تقسيم العمل بين اعضاء الاتحاد ، مما يترتب عليه أن تلك الدول تكون اكثر مساومة فى المفاوضات التجارية الدولية خاصة فى التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية الاقليمية [٤٣] .

---

[٤٢] ارتفع اجمالى الدين العام الخارجى القائم فى ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة ٨.٨ % فى عام ٢٠١٢ ، مسجلاً أعلى نسبة نمو خلال السنوات القليلة الماضية ، وقد ازدادت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من حوالى ١٧٨.٨ مليار دولار فى نهاية عام ٢٠١١ الى نحو ١٨٩.١ مليار دولار فى نهاية عام ٢٠١٢ ، وهو أعلى مستوى تصله هذه المديونية ، ويعود الارتفاع الكبير فى هذه المديونية الى لجوء العديد من الدول المقترضة الى الاقتراض الخارجى لتمويل العجز المالى المتصاعد ، وتغير اسعار صرف العملات الرئيسية المكونة لهذه المديونية مقابل الدولار الامريكى .

يتكون الدين العام الخارجى من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولى والديون الخاصة غير المضمونة .

والدول العربية المقترضة تشمل

مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن تظام تسجيل الدول المدينة التابع للبنك الدولى وهى الاردن وتونس والجزائر وجيبوتى والسودان وسورية والصومال وعمان وجزر القمر ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن .

فقد ارتفعت نسبة المديونية للدول العربية فرادى فى عام ٢٠١٢ " نذكر البعض على سبيل المثال ، فقد زاد اجمالى الدين العام الخارجى لليمن بنسبة ١٩% ليصل الى حوالى ٧.٢ مليار دولار ، ارتفع فى لبنان بنسبة ١٦.٨ ليبلغ نحو ٢٤.١ مليار دولار وازداد فى مصر بنسبة ١٥.٢% ليصل الى حوالى ٣٨.٨مليار دولار ، وارتفع فى المغرب بنسبة ١٤.٤ ليباغ حوالى ٢٥.٢مليار دولار ، وعلى الرغم من الارتفاع الكبير فى المديونية الخارجية لكل من مصر والمغرب فى عام ٢٠١٢ ، الا ان اعتمادها على الاقتراض الداخلى كان اكبر .

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٣ ، ص ١٩٧، ١٩٨ .

[٤٣] د نزيه عبد المقصود محمد مبروك ، التكامل الاقتصادى العربى وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية ، دار الفكر الجامعى ، ٢٠٠٧، ٢٥ .

وليس ذلك فحسب لكن يظهر ضعف الجانب التفاوضى للدول العربية ، اثناء انعقاد مؤتمر سياتل [٤٤] ، حيث تباينت مواقف الدول النامية حول تحرير الزراعة ، لأن هناك دول مستورد صافية للمنتجات الزراعية " مصر ، واخرى مصدرة رئيسية للمنتجات الزراعية ، فقد خشيت العديد من الدول نجاح المؤتمر لما سيؤدى من تهديد لسياستها التجارية ، ومنها بالطبع الاتحاد الأوربى لما يقدمه من دعم للمنتجات الزراعية .

وامام فشل الدول النامية فى الاندماج فى النظام العالمى ، كذلك ضعف التفاوض مع التكتلات الاقليمية " خاصة مع الاتحاد الأوربى " ، لا يوجد اختيار للدول العربية سوى تكوين تكتل اقليمى ، ويصل ذلك التكتل الى تطبيق مرحلة الاتحاد الجمركى بنجاح ، حتى يتسنى له الحصول على تحقيق مزايا للأقتصاد العربى تساعده على التفاوض مع التكتلات الأخرى .

ذلك الأمر يختلف تماماً بالنسبة الى الاتحاد الأوربى ، حيث يتضح لنا فى الوقت الحاضر مدى قدرة الاتحاد الأوربى على المساومة فى المفاوضات التجارية الدولية ويرجع ذلك لتطبيق الاتحاد الجمركى ، واعتماد الدول الأوربية على الجانب التنافسى والحفاظ على السوق الأوربية اكثر من اعتمادهم على الناحية الجغرافية فى تكوين الاتحاد الأوربى .

فمنذ اول يوليو عام ١٩٦٨ تم تطبيق الاتحاد الجمركى للدول الأوربية ، ونجحت فى تطبيق سياسة تجارية موحدة ، بمقتضاها اخضعت دول العالم على التعامل مع الدول الأوربية وفقاً لما يخدم سياستها ، ويساعد على ذلك اشتراك عدد كبير من الدول الأوربية فى الاتحاد الجمركى ، بعد ان أثبتت الدراسات التى اقامتها عدد من الدول الأوربية تحقيق مزايا للأنضمام الى الاتحاد الجمركى ، وهو الأمر الذى يفسر انضمام المملكة المتحدة الى الاتحاد الجمركى الأوربى عام ١٩٧٣ [٤٥] .

---

[٤٤] كان بدية مؤتمر سياتل فى ٣٠ نوفمبر الى ٣ ديسمبر ١٩٩٩ ، وأهدافه هى وجوب الشروع فى مفاوضات حول مزيد من التحرير فى المنتجات الزراعية والتجارة والخدمات .
لمزيد من التفاصيل انظر احمد جامع ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٧٥ .

[٤٥] Salvatore d , (op cit) , p 321 : 350

نتيجة لذلك اشترك عدد من الدول الأوربية الصغبرة " بلجيكا وهولندا " فى الاتحاد الجمركى ، لما اثبتته الدراسات من تحقيق فرص أفضل للتصدير لهم ليس على المستوى القومى فقط ، لكن على المستوى العالمى ايضاً ، وذلك ما يفسر تزايد تأثير الاتحاد الأوربى فى دول العالم ، والناتج عن تزايد اعداد الدول الأوربية المنضمة الى الاتحاد الجمركى ، واتباع سياسة تجارية مشتركة ، أدى ذلك كله الى تطبيق الاتحاد الأوربى لسياسة منظمة تجاه دول العالم ، وتقسيم دول العالم الى اقاليم تتفق مع مصالح الدول الأوربية ، اقتناعاً منها بصعوبة التعامل مع دول العالم على قدم المساوة .

وهو ما يفسر تزايد الاتفاقات الاقتصادية التى ابرمتها الجماعة الأوربية " فى ذلك الوقت " مع الدول الواقعة فى حوض البحر المتوسط والبحر الكاريبى والباسفيك والدول الأفريقية والمنظمات الدولية [٤٦] .

ونلاحظ اتباع الاتحاد الأوربى فى العلاقات الاقتصادية الدولية السياسة الاقليمية ، وبمقتضاها يتم التعامل مع دول كل اقليم على حدى ، وعلى سبيل المثال انعقدت العلاقات الأوربية مع الدول المتوسطية " وهى الدول الواقعة فى منطقة البحر المتوسط " لوجود المصالح المتعددة لها امنياً واقتصادياً [٤٧] .

وعقدت الجماعة الأوربية كذلك اتفاقات التعاون مع دول المغرب العربى والمشرق العربى وكذلك اتفاقات لومى التى يبلغ عدد اعضائها ٦٦دولة نامية تربطها ببعض الدول الأوربية علاقات قديمة [٤٨] ، كذلك عقدت اتفاقات تجارية مع دول اوربا الغربية غير الأعضاء فى الجماعة الأوربية ، وكذلك عقدت اتفاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا .

ونتيجة للتغيرات الأقتصادية العالمية فى الوقت الحاضر تغيرت سياسة التعاملات الاقتصادية الدولية الأوربية مع دول العالم ، نظراً لظهور التكتلات

---

[٤٦] د سامى عفيفى حاتم ، الدروس المستفادة من تجربة السوق الأوربية المشتركة فى بناء السوق العربية المشتركة .، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٠ .

[٤٧] د اركيه رامازانى ، مرجع سبق ذكره .

[٤٨] حازم محمد عتلم ، الدور الانمائى للأتحاد الأوربى داخل دول العالم الثالث ، مجلس النشر العلمى الكويت ، ١٩٩٨ .

الأقليمية ، وهو ما دفع الدول الأوربية بعقد اتفاقات متعددة الأطراف مع كل تكتل على حدى ، ولكن مع الاشارة الى أنه اذا كان هذا الاتفاق يأخذ فى شكله الخارجى اتفاق متعدد الأطراف ، الا أنه فى الحقيقة اتفاقات ثنائية مع الدول المنضمة لهذه التكتلات ، كما سنوضح لاحقاً عند عرض مشكلات الأتحاد الجمركى للدول العربية .

الفصل الثانى

تطورات تطبيق مرحلة الاتحاد الجمركى للدول العربية والأوربية

تأسيساً على ما تم ذكره من المزايا المترتبة على تطبيق الاتحاد الجمركى الاتحاد الجمركى ، حيث تتحقق الكثير من المزايا التى تعود على الدول أعضاء التكتل فى حالة تنفيذ تلك المرحلة تنفيذاً صحيحاً .

وتتمثل تلك الاجراءات فى الغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية المطبقة بين الدول اعضاء التكتل الاقليمى وابلاغ لجنة الاتفاقات الدولية الاقليمية التابعة لمنظمة التجارة العالمية كذلك تحديد تعريفة جمركية موحدة فى مواجهة الدول غير الاعضاء .

ونوجه الاشارة بأننا قد تناولنا هذه الشروط من الناحية النظرية فى الفصل السابق ، ويتم تناولها فى هذا الفصل من الناحية التطبيقية ، لذلك نتناول هذا الفصل فى ثلاثة مباحث بالتفصيل كالاتى :

المبحث الأول : الأساس القانونى لتطبيق الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء

المبحث الثانى : تنفيذ شروط الغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية

المبحث الثالث : تجارب الدول العربية التى سبقت تنفيذ الاتحاد الجمركى .

المبحث الأول

الأساس القانونى لتطبيق الغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء

تسبق مرحلة الاتحاد الجمركى مرحلة يتم فيها الغاء كافة الرسوم الجمركية المطبقة بين الدول الأعضاء ، وهى ما تسمى " مرحلة منطقة التجارة الحرة "، ويستند الأساس القانونى لتطبيق تلك المرحلة الى بعض النصوص القانونية الموجودة فى الاتفاقات والمعاهدات الدولية المختلفة فى كل من التكتلين العربى والأوربى .

ويتضح ذلك من ميثاق جامعة الدول العربية للجانب العربى ، حيث نصت المادة الثانية والسابعة والثامنة ، على أهمية قيام تعاون وثيق بين دول الجامعة فى الشئون الاقتصادية والمالية ضمن معاهدة الدفاع المشترك ، من شأنه توسيع التبادل التجارى فى المجالات الزراعية والصناعية والخدمات .

على اساس ذلك تم رفع القيود الجمركية والادارية لتحرير التبادل التجارى بين الدول العربية ، من خلال ابرام اتفاقات عربية لتحرير التبادل التجارى ، مثال" اتفاقية تجارة الترانزيت التى تم ابرامها عام ١٩٥٢ واتفاقية تسديد مدفوعات التعاملات الجارية وانتقال رءوس الأموال بين دول الجامعة العربية التى تم ابرامها عام ١٩٥٣ ، اتفاقية السوق المشتركة عام ١٩٦٤ [٤٩]، الا أن جميع الاتفاقات التى تم الاشارة اليها فشلت فى تشجيع التبادل التجارى بين الدول العربية ، ولم يصل التفاعل المطلوب فى التجارة الى مستوى يحقق التنمية والتكامل الاقتصادى العربى ، لهذا سعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لايجاد مسار جديد للعمل الاقتصادى العربى المشترك ، تمثل فى وضع اتفاقية جديدة لتسهيل التبادل التجارى بين دول الجامعة ، تساير الأوضاع المتطورة فى الوطن العربى " اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية " .

وتهدف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لتعزيز التجارة الحرة بين الدول العربية ، من أجل ايجاد تكامل اقتصادى عربى وثيق بين حكومات الدول العربية لتعزيز التنمية العربية الشاملة ، يجب التحرير الكامل وازالة الرسوم والقيود المختلفة المفروضة على السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول الأعضاء[٥٠] .

ونلاحظ أن الاتفاقية تتضمن نصوصاً ، بمقتضاها يتم اتباع مراحل التكامل الاقتصادى الاقليمى ، باقامة منطقة تجارة حرة عربية واتحاد جمركى ، وان لم تنص على ذلك صراحة ، لكن يتبين ذلك من نصوص الاتفاقية فى مادتها السابعة والثامنة .

---

[٤٩] القطاع الاقتصادى ، دور الامانة العامة لجامعة الدول العربية فى دعم التكامل الاقتصادى العربى ، مسارات وتطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وصولاً للاتحاد الجمركى العربى المشترك (١٩٩٨– ٢٠١٥–٢٠٢٠) ، الأمانة العامة قسم منطقة التجارة الحرة نوفمبر ٢٠١٢ .

[٥٠] انشئت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية عام ١٩٧٨ بموجب قرار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ٧١٢ ، ودخلت حيز التنفيذ ١٩٨٢ ، وذلك تنفيذاً لقرار وافق بموجبه المجلس الاقتصادى والاجتماعى عام ١٩٨١ على احكام الاتفاقية .
المصدر : الأمانة العامة ، الادارة العامة للشؤن الاقتصادية ، جامعة الدول العربية .

حيث تنص المادة السابعة فقرة (١) على " يتم التفاوض بين الأطراف المعنية بشأن التخفيض التدريجى فى الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية المستوردة ، وذلك بالنسب والأساليب وفق القوائم التى يوافق عليها المجلس .

كذلك الفقرة (٢) من ذات المادة " يكون التخفيض النسبى متدرجاً ولمدة زمنية محددة تلغى بانتهائها جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على التبادل التجارى بين الدول الأطراف .

يتضح لنا من نص المادة السابعة ، أن الاتفاقية حثت الدول العربية على التفاوض لتطبيق منطقة تجارة حرة فيما بينها ، ويفهم ذلك من النص على الاتفاق لتطبيق التخفيض التدريجى فى الرسوم والضرائب الجمركية على السلع المتبادلة فيما بينها ، ويتم ذلك وفقاً لقوائم يقررها المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، على أن يكون ذلك التخفيض تدريجياً ولمدة محددة بانتهائها تلغى كافة الرسوم والضرائب الجمركية على كافة السلع المتبادلة بين الدول العربية .

ويؤخذ على هذه المادة انها لم توضح النسب التى يتبعها الدول الأعضاء لتطبيق التخفيض التدريجى فى الرسوم الجمركية ، أو الطرق التى يتم اتخاذها لتطبيق التخفيض التدريجى ، وأسندت هذا الأمر الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، كذلك لم توضح الفقرة الثانية مدة زمنية محددة تلغى بمقتضاها الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على الدول العربية ، فكان لابد من أن يحدد النسب والمدة الزمنية على اعتبار اتفاقية تيسير التبادل هى الاطار الأساسى الذى يسير حوله جميع الاعلانات والقرارات التابعة لجامعة الدول العربية .

ونتيجة للتغيرات فى النظام الاقتصادى العالمى ، والاعلان عن منظمة التجارة العالمية ١٩٩٥ وما تحتوى عليه من مواد تشجع فيها باقامة التكتلات الاقليمية ، اقترحت الامانة العامة لجامعة الدول العربية برنامجاً تنفيذياً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ، وهو الاعلان عن منطقة تجارة حرة عربية

[٥١] ، على أن يتم التنفيذ وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، وتتماشى مع احكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة العالمية

كذلك يتضح حرص الاتفاقية على تطبيق مراحل التكامل الاقتصادى من خلال المادة الثامنة فقرة ١ حيث تنص على " يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لغرض فرض حد أدنى موحد ومناسب من الرسوم الجمركية والضرائب والقيود ذات الأثر المماثل على السلع التى تستورد من غير الدول العربية وتكون منافسة أو بديلة للسلع العربية ، ويصدر بذلك قرار من المجلس ، كما يتولى المجلس زيادتها تدريجياً من وقت لأخر بالتشاور مع الدول المذكورة .

وتوضح كذلك الفقرة ٢ مراحل التكامل بأنه " تقرر الدول الأطراف ميزة نسبية للسلع العربية فى مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة ، وتكون الأولوية فى التطبيق للمشتريات الحكومية ، ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية وفقاً لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف ، مراعياً فى ذلك على الأخص تقرير الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائى ، أو الأمن القومى بصفة عامة .

ويؤخذ على الفقرة الأولى من الماة الثامنة ذات التعليق السابق الذى تم ذكره فى المادة السابعة ، حيث لم يحدد المدة الزمنية التى يتم فيها الاتفاق على تحديد النسب التى تفرض على السلع غير العربية وتكون منافسة لها .

لكن فى النهاية نريد أن نوضح أن الهدف من وراء المادة السابعة بالقول "بأنه يتم التفاوض بين الدول الأعضاء حتى يصل الى الاعفاء التام هو اقامة منطقة تجارة حرة ، كذلك يتضح من نص المادة الثامنة " أنه يتم الاتفاق على اتخاذ تعريفة جمركية موحدة لتفرض فى مواجهة الدول غير الأعضاء[٥٢] .

---

[٥١] تم الاعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بمقتضى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٣١٧ د.ع بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ .

[٥٢] المادة السابعة والثامنة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، الادارة العامة للشئون الاقتصادية ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، ص ٩،١٠، ١١ .

ومن خلال العرض الموجز لبداية تطبيق التكامل بين الدول العربية ، نلاحظ تقارب وقت ابرام معاهدات التكامل الأوربى والعربى ، حيث بدأت مسيرة ابرام التكامل الأوربى منذ ١٩٥١ ، بعقد معاهدة باريس التى أقيم بموجبها المجموعة الأوربية للفحم والصلب ، وكانت الخطوة الأولى فى التكامل الأوربى عندما قرر (٦) دول أوربية " بلجيكا – المانيا الاتحادية – فرنسا – ايطاليا – لوكسمبورج – هولندا " أن يقيموا سوقاً مشتركة فى مجال الفحم والصلب ، بهدف طى صفحة الحروب وبناء المصالح المشتركة التى تحول الموارد التى كانت تغذى الانقسامات والصراعات الى مصدر لتعزيز الروابط على أسس راسخة ومستدامة ، وهذا التاريخ يتزامن مع بداية رفع القيود الجمركية لتحرير التبادل التجارى بين الدول العربية عام (١٩٥٢) .

ولم يقتصر الاستناد القانونى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النصوص الواردة فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية فقط ، لكن وردت نصوص قانونية تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية السابق ذكرها وهى ، النصوص الواردة فى الاعلان عن منطقة تجارة حرة ، وكذلك الدليل التعريفى الذى يفسر المعلومات الأساسية عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ويتضح ذلك من خلال نصوص الفقرات الواردة به وهى :

١-يقرر الاعلان قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداء من ١٩٩٨/١/١ .

٢-الموافقة على البرنامج التنفيذى لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

٣-تكليف الأمانة العامة باتخاذ الاجراءات الملائمة وتطوير عمل ومهام الادارة العامة للشئون الاقتصادية بما يوائم ويحقق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

٤ – تدعى اللجان المكلفة والمنصوص عليها فى البرنامج التنفيذى الى مباشرة مهامها ، وتضع برامجها التنفيذية والزمنية ، من أجل تحقيق هدف اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى موعدها المقرر.

٥- تكليف الأمانة العامة بترتيب اعداد دراسة وافية عن المناطق الحرة القائمة فى الدول العربية ، وعرضها على المجلس الاقتصادى والاجتماعى قبل نهاية عام ١٩٩٨ لاتخاذ قرار بشأن معاملة منتجاتها فى اطار البرنامج التنفيذى .

ويرتكز اعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على تفعيل البرنامج فى اطار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى وتحرير التبادل التجارى بين الدول الأطراف ، يتبين ذلك فى النصوص الواردة فى الاعلان كالأتى :

اولاً القواعد الأساسية

١- يعتبر هذا البرنامج اطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى .

٢- تلتزم الدول العربية الأطراف فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية باستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من ١-١-١٩٩٨م .

٣- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

٤- تعامل السلع العربية التى تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب .

ثانياً – تحرير التبادل التجارى بين الدول الأطراف يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بدءاً من تاريخ ١٩٩٨/١/١ ، اليوم الأول من شهر يناير سنة الف وتسعمائة وثمانية وتسعين ميلادية ، ذلك بتخفيض الرسوم والضرائب الجمركية ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية ، على أن يتم انجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ ، ويمكن اتفاق الدول الأطراف اثناء تنفيذ البرنامج وضع أية سلع تحت التحرير الفورى ، كما يطبق التحرير المتدرج على قوائم السلع التالية :

السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية والسلع العربية التى أقر اعفاءها المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، على الا تسرى احكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظوراستيرادها أو تداولها أو استخدامها فى أى من الدول لأسباب دينية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعى البيطرى .

واتبعت معاهدة روما ١٩٥٧ التى أقيم بموجبها كل من المجموعة الاقتصادية الأوربية والمجموعة الأوربية للطاقة النووية وبموجبها قررت الدول الست ، أن تبنى فى ما بينها مجموعة اقتصادية أوربية ترتكز على سوق مشتركة لسلة واسعة من السلع والخدمات ، لذلك تضمنت العديد من الاجراءات التى تهدف فى مجموعها الى ازالة العقبات والقيود أمام حركات السلع وانتقالات الأشخاص ورؤوس الأموال.

وتتضمن معاهدة روما النصوص القانونية التى تلزم الدول الأعضاء على اتباع مراحل التكامل الاقتصادى ، وهو ما يلاحظ سبق الدول الأوربية فى تنفيذ مراحل التكامل الاقتصادى على الدول العربية ، فقد أوضحنا أن بداية تفعيل التكامل الاقتصادى العربى جاء بعقد اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية عام ١٩٨٢ الذى نصت عليه المادة السابعة والثامنة ، وبدأ التطبيق الفعلى لمنطقة التجارة الحرة العربيةعام ١٩٩٨كما أوضحنا .، بينما جاء بداية التكامل الاقتصادى الاقليمى الأوربى بعقد معاهدة روما ١٩٥٧ ، ويبين ذلك نص المادة الثالثة وهى:

-الغاء الضرائب الجمركية والقيود الكمية على الصادرات والواردات السلعية ، وكذلك الغاء كافة الاجراءات الأخرى ذات الأثر المتكافىء فيما بين الدول الأعضاء

-انشاء تعريفة جمركية موحدة وسياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجى .

-ازالة العقبات التى تعترض حرية انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء .

من هنا يتضح لنا أن معاهدة روما انتهجت سياسة التكامل الاقتصادى منذ بدايتها ، ونتيجة التزام الدول الأوربية الأعضاء بنصوص معاهدة روما ، وتطبيق الأعفاء التام للرسوم الجمركية على التبادلات التجارية فيما بينها ، فقد ازيلت التعريفات الجمركية بين هذه الدول بشكل كامل فى عام ١٩٦٨ ، بالتزامن مع وضع سياسات مشتركة فى مجال التجارة والزراعة بشكل أساسى خلال عقد الستينات ايضاً [٥٣] .

بذلك فان المدة التى استغرقت لاقامة منطقة تجارة حرة أوربية عشر سنوات ، يرجع لالتزام الدول الأعضاء بالنصوص الواردة فى اتفاقية روما ، والتى بمقتضاها تنظم عملية التبادلات التجارية بين الدول الأوربية الأعضاء فى مواجة الدول الأخرى غير الأعضاء ، مما ساعد على سرعة استكمال منطقة التجارة الحرة الأوربية .

ويعزز من نجاح تلك الفترة عوامل أخرى غير التزام الدول الأعضاء بنصوص معاهدة روما ، منها وجود اتفاق جمركى بين ثلاث دول أوربية " بلجيكا – هولندا – لوكسمبورج ، وهو ما يسمى " دول بينلوكس Benelux وهى أول مرحلة جمركية عرفت بالأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوربية European economic community ، والتى يرجع انشاؤها الى ١٩٤٤ ، أى قبل قيام الجماعة الأوربية ليس هذا فحسب ، لكن توالت المعاهدات الأوربية بعد معاهدة روما ، التى تلزم الدول الأعضاء على اتباع السياسة التجارية المشتركة والتعاون الأوربى فى جميع المجالات مثال معاهدة الاتحاد الاوربى " ماستريخت " عام ١٩٩٢ ، معاهدة امستردام لعام ١٩٩٧ ، معاهدة نيس عام ٢٠٠١ .[٥٤]

---

[٥٣] التقرير الرابع عشر للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتياجات التطوير فى ضوء تجربة الاتحاد الأوربى ، مقدم الى اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، الدوره التاسعة والسبعين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٠-١١-شباط (فبراير) ٢٠٠٧ ، ص ٣١ .

[٥٤] د فؤاد ابو ستيتت ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية – المزايا والمعوقات ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩٥ .

المبحث الثانى

تنفيذ شرط الغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية للتكتل العربى والأوربى

وفقاً للنصوص الواردة فى المادة السابعة والثامنة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، والمادة الثالثة من معاهدة روما ، يتضح لنا أن المقصود من هذه المواد هو اتباع دول التكتل مراحل التكامل الاقتصادى الاقليمى التى تبدأ باقامة منطقة تجارة حرة ، ثم اتحاد جمركى حتى تصل الى التكامل الاقتصادى، بذلك يشترط لاقامة الاتحاد الجمركى اتمام المرحلة السابقة عليه ، وهى منطقة التجارة الحرة .

وكما ذكرنا سابقاً يلاحظ ، أن هناك تفاوت فى تاريخ بدء اعلان أول مرحلة للتكامل الاقتصادى " منطقة التجارة الحرة " ، لكل من الجانبين العربى والأوربى ، حيث بدء الاعلان عن منطقة تجارة حرة عربية عام ١٩٩٧، على أن يبدأ التنفيذ عام ١٩٩٨ ، فى حين بدأ الاعلان عن منطقة تجارة حرة أوربية عام ١٩٦٠، أى بعد ما يقرب من أربعين سنة من تاريخ اعلان منطقة التجارة الحرة الأوربية .

وهو ما يدعونا الى التساؤل ، ما هى الاجراءات التى اتخذها كل من الجانبين العربى والأوربى أدت الى تأخر تنفيذ المرحلة للجانب العربى ، واستكمالها فى الموعد المحدد له فى الجانب الأوربى ؟ ، وهو ما نقوم بعرضه بالتفصيل عند توضيح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنطقة التجارة الحرة الأوربية (الافتا) EFT ، حتى يتضح لنا سبل تحقيق نجاح الاتحاد الجمركى للدول العربية ، وذلك بمقارنتها بالاتحاد الجمركى الذى تم استكماله بالاتحاد الأوربى .

ويقصد بمنطقة تجارة حرة وفقاً للمادة ٢٤ من اتفاقية منظمة التجارة العالمية " هى كل تجمع من اقليمين جمركيين أو أكثر تم بينهما أو بينهم ازالة

الرسوم الجمركية والحواجز التجارية المقيدة الأخرى بالنسبة للجزء الجوهرى من المبادلات التجارية التى تنصب على المنتجات المنشأة داخل الأقاليم المؤسسة للمنطقة .

ويفهم من ذلك أن انشاء منطقة تجارة حرة يلزم الدول الأعضاء بازالة كافة الرسوم الجمركية ، عكس الاتحاد الجمركى الذى يتطلب بجانب ازالة الرسوم الجمركية الاتفاق على تعريفة جمركية بين الدول الأعضاء فى مواجهة الدول غير الأعضاء [٥٥]، وقد قمنا بشرح ذلك بالتفصيل فى الفصل السابق .

اولاً – الغاء القيود الجمركية وغير الجمركية للجانب العربى

بداية نود أن نوضح أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ١٩٩٨ ، جاء بعد نشأة السوق العربية المشتركة ١٩٦٤ ، المنبثقة عن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ١٩٥٧ ، ويلاحظ أن تاريخ اعلان اتفاقية الوحدة العربية يتزامن مع تاريخ اعلان معاهدة روما .

لكن نتيجة اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية للجانبين ، يفسر سبب التفاوت الواضح فى الوصول الى التكامل الاقتصادى ، ويفسر فشل اتفاقية السوق المشتركة لأهدافها ، مما دعا الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بانشاء آلية أخرى لتفعيل العمل العربى ، وذلك بانشاء اتفاقية تيسير وتنمية التجارة بين الدول العربية التى انبثقت عنها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ويرجع أسباب فشل السوق العربية المشتركة الى عدة أسباب نذكر أهمها بشىء من الايجاز ، حتى لا نخرج عن بحثنا الأساسى ، وتتمثل أولى اسباب الفشل فى:

١–احجام الدول العربية فى الانضمام الى اتفاقية الوحدة العربية والسوق العربية المشتركة [٥٦].

---

[٥٥] د محمد صافى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٢٣ .

[٥٦] تم التوقيع على اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتاريخ ٣ حزيران (يونية) ١٩٥٧ ، وانبثقت عن هذه الاتفاقية السوق

فقد بلغ عدد الدول المنضمة الى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية " ثلاث عشرة دولة عربية فقط " هى الكويت – جمهورية مصر العربية – الجمهورية العراقية – الجمهورية العربية السورية – المملكة الأردنية الهاشمية – الجمهورية العربية اليمنية – جمهورية السودان الديمقراطية – جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية – دولة الامارات العربية المتحدة – جمهورية الصومال الديمقراطية – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى – الجمهورية الاسلامية الموريتانية – فلسطين .

ويلاحظ ان الدول التى اشتركت فى السوق العربية المشتركة اقتصرت على ست دول فقط هى " المملكة الاردنية الهاشمية – الجمهورية العراقية – جمهورية مصر العربية – الجمهورية السورية – الجمهورية الليبية – الجمهورية الاسلامية الموريتانية .

١- اتخاذ التجربة العربية من معاهدة روما نموذجاً لها عند صياغة الأهداف [٥٧].

يلاحظ أن معاهدة الوحدة الاقتصادية العربية اتخذت من معاهدة روما نموذجاً لها ، لكن كانت اقل درجة فى اختيار الوسائل ، كذلك طرق تنفيذ الدول لبنود المعاهدة ، فالأهداف واحدة فى كل من المعاهدتين ، أما الوسائل فليست واحدة ، فالنموذج الأوربى للتكامل الاقتصادى حدد لنفسه أهداف طموحة ، واختار لتحقيقها وسائل قوية قادرة على تحقيق هذه الأهداف ، على العكس من ذلك فقد قلدت اتفاقية الوحدة الاقتصادية معاهدة روما ، لكنها عند التطبيق العملى للمعاهدة كانت مخالفة تماماً للطرق التى لجأت اليها الدول الأوربية ، حيث لجأت

العربية المشتركة التى ظهرت الى حيز الوجود بمقتضى القرار رقم (١٧) الصادر من مجلس الوحة الاقتصادية العربية فى ٢٣ اغسطس ١٩٦٤ .

المصدر مجلس الوحدة الاقتصادية ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية .

[٥٧] اهداف الدول العربية الواردة فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية هى : حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الأموال – حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية – حرية انتقال العمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى – حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانىء والمطارات المدنية – حقوق التملك والايصاء والارث .

المصدر : اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الامانة العامة .

الى منطق التعميم وعدم الوضوح ، فلم تضع مدة زمنية أو فترات انتقالية تطبق فيها الوسائل المختارة لتحقيق اهدافها ، مما أدى الى نتائج مخالفة تماماً عن معاهدة روما [٥٨].

غير أن قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية لا تتمتع بصفة الالزام ، وتقتصر حجتها فى انها مجرد توصيات قد تأخذ الدول الأعضاء بها أو لا تأخذ ، بخلاف القرارات الصادرة عن مؤسسات الجماعة الاقتصادية الأوربية التى تتمتع قراراتها بصفة الالزام [٥٩].

ونستطيع القول أن تجربة السوق العربية المشتركة لا تزال حتى الأن أقل من درجة الوصول الى سوق مشتركة ، بل اكثر من ذلك أنه ما دام لم يتمكن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من اقامة تعريفة جمركية موحدة تفرض على واردات الدول الأعضاء ، فانه يصعب اعتبار قرار السوق العربية المشتركة اتحاد جمركى ، بل لم يرق ايضاً الى الوصول الى منطقة تجارة حرة ، أى أنه حتى الآن فى أدنى درجة من مراحل التكامل الاقتصادى ، نتيجة عدم تحرير التجارة الخارجية الاقليمية بين الدول الأعضاء .

وهو الأمر الذى يفسر تأخر الاعلان عن منطقة تجارة حرة عربية ، حيث استغرقت فترة السوق العربية المشتركة ما يزيد عن ثلاثين عاماً من تاريخ الاعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، فى حين أن بداية العمل باقامة منطقة تجارة حرة أوربية بدأت منذ بداية معاهدة روما ، ولكن كما ذكرنا نتيجة اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية واتباع السياسات المشتركة المنظمة ، أدى الى نجاح التجربة الأوربية والاعلان عن منطقة تجارة حرة أوربية فى موعد قصير من اعلان معاهدة روما ، بينما تأخر الاعلان عن منطقة تجارة حرة عربية سنوات طويلة .

وانطلاقاً من هذا وحرصاً من الدول العربية على الاسراع بتفعيل احكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية ، قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى باقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى Great Arab free trade area (GAFTA)، وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ، وكما

---

[٥٨] د سامى عفيفى حاتم ، الدروس المستفادة من تجربة السوق الأوربية المشتركة فى بناء السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٧

[٥٩] د سامى عفيفى حاتم ، المرجع السابق ذكره ، ص ٩٧: ١٠٠ .

ورد فى الاعلان لمنطقة التجارة الحرة العربية ، أنه يبدأ العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية اعتباراً من أول ١٩٩٨ على مدى عشر سنوات يتم تحقيقها بشكل متدرج .

ولكن يمكن الاشارة أنه تم تقليص المدة المتفق عليها الى سبع سنوات ليعلن عن اقامة منطقة تجارة حرة عربية ، ليطبق الاعفاء الكامل فى التبادلات التجارية بين أعضائها عام ٢٠٠٥ ، ونقوم بتوضيح ذلك ، مع بيان تدرج تطبيق الاعفاء التام للتبادلات التجارية العربية [٦٠] .

أ- العضوية فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يعتبر عدد الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة عاملاً مؤثراً عند تنفيذ مرحلة الاتحاد الجمركى ، حيث أنه كلما زاد عدد الدول الأعضاء فى المنطقة ، كلما كان له أثر ايجابي على الاتحاد الجمركى ، وذلك فى حالة تنفيذ مرحلتى التكامل الاقتصادى الاقليمى على أكمل وجه .

ونلاحظ أن عدد الدول العربية المستكملة لعضويتها الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ٢٠٠٧خمس عشرة دولة عربية هى " المملكة الأردنية

[٦٠] أصدر مؤتمر القمة العربى غير العادى المنعقد فى مدينة القاهرة " جمهورية مصر العربية " خلال شهر حزيران "يونيو" ١٩٩٦ ، قراره رقم ١٩٧ عام ١٩٩٦ والذى تم بموجبه تكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع فى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمنى يتم الاتفاق عليها يقضى بتحرير كافة السلع الزراعية والصناعية من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل .

وتنفيذاً لقرار القمة المشار اليه أعلاه ، أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى قراره رقم ١٢٧١ د ٥٧٠ بتاريخ ٦-٣-١٩٩٦ بالدعوة الى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بهدف تحقيق اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتضم كافة الدول العربية ، وتتماشى هذه المنطقة مع أوضاع واحتياجات الدول العربية جميعاً الجهة المسؤلة عن اتخاذ القرارات الاقتصادية المسيرة لعمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وتطبيقها لأهدافها ويجتمع فى الأول من فبراير وسبتمبر من كل سنة من أجل الاطلاع على سير المفاوضات والتنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، كما يعمل المجلس الاقتصادى والاجتماعى على وضع التصورات اللازمة لتجارة السلع وتجارة الخدمات وما يتعلق بالاستثمار .

الهاشمية – دولة الامارات العربية المتحدة – مملكة البحرين – الجمهورية التونسية – المملكة العربية السعودية – الجمهورية العربية السورية – جمهورية العراق – سلطنة عمان – دولة قطر – دولة الكويت – الجمهورية اللبنانية – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى– جمهورية مصر العربية – المملكة المغربية – السلطة الفلسطينية .

ثم استكملت عضوية ثلاث دول عربية أخرى هى " الجمهورية الجزائرية الديمقراطية – جمهورية السودان – الجمهورية اليمنية " ، لتبلغ عدد الدول العربية المنضمة الى المنطقة ثمانى عشرة دولة [٦١] .

وما زالت هناك ثلاث د ول عربية غير منضمة الى المنطقة هى " جيبوتى – الصومال – جزر القمر " .

ب– البرنامج التنفيذى لتطبيق الاعفاء التام للتبادلات التجارية العربية

أوضحنا فى المبحث السابق أن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى للدول العربية ، قد اشارت الى اقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية ، ولكن بطريقة غير مباشرة ، حيث لم توضح طرق التدرج أو المدة المحددة لاقامة تلك المنطقة ، واقتصرت على الزام الدول بالتخفيض التدريجى للتبادلات التجارية .

لكن جاء اعلان منطقة التجارة الحرة العربية ليوضح ذلك فى قرارته ، حيث الزم الدول العربية باستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال

[٦١] المصدر – الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، دليل تعريفى . الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القطاع الاقتصادى ، اغسطس ٢٠٠٧ ، ص ٦ و التقرير التفصيلى حول – دور الامانة العامة لجامعة الدول العربية – فى دعم التكامل الاقتصادى العربى ، مسارات وتطورات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وصولاً للاتحاد الجمركى العربى والسوق العربية المشتركة (١٩٩٨– ٢٠١٥ – ٢٠٢٠) ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القطاع الاقتصادى ، قسم منطقة التجارة الحرة ، نوفمبر ٢٠١٢ ص ٥ .

عشر سنوات اعتباراً من ١٩٩٨/١/١ ، وهذا القرار يعتبر مكمل لنص المادة السابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى للدول العربية .

لكن بالرجوع الى التطبيق الفعلى لمنطقة التجارة الحرة العربية ، يلاحظ انه تم تقليص هذه المدة الى سبع سنوات ، ليتم الاعلان عن منطقة تجارة حرة يطبق فيما بين أعضائها الاعفاء التام للرسوم الجمركية على التبادلات التجارية عام ٢٠٠٥ ، وبالتالى يعتبر ذلك خطوة متقدمة على طريق التعاون الاقتصادى العربى [٦٢] . واتخذت الدول الأعضاء مبدأ التدرج فى التخفيض الجمركى ، واجراء أول تخفيض جمركى طبق فى المنطقة العربية ١٠% على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع العربية فى اطار المنطقة .

وقد ركزت الاصلاحات الهيكلية للدول العربية على الأخذ فى الاعتبار بالتزامات الدول العربية فى اطار الاتفاقات المتعددة الأطراف " مثال منظمة التجارة العالمية واتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوربى ومنطقة التجارة العربية الكبرى ، بالاضافة الى غيرها من الترتيبات التجارية الأخرى مثل الاتفاقات الثنائية .

وطبقاً للتقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٣ ، كان معظم بلدان المنطقة من الدول العربية غير النفطية قد دخل القرن الحادى والعشرين بمعدلات مرتفعة من التعريفات الجمركية توازى حوالى ١٩% مع المغالاه ، فى استخدام القيود غير الجمركية التى بلغت فى المتوسط اكثر من ١٤% .

لكن منذ عام ٢٠٠٠ شهدت المنطقة تغيرات ملحوظة فى تخفيض كل من التعريفات الجمركية والقيود غير الجمركية ، وتنحصر الدول التى اتخذت هذه الاجراءات فى الجزائر – مصر – الاردن – لبنان – المغرب– سوريا– تونس – السلطة الفلسطينية .

وجاء التطور البارز فى مصر خلال عام ٢٠٠٤ مع تخفيض عدد من الحزم التعريفية والغاء رسوم الاستيراد والرسوم الاضافية التى لا تنسجم مع

[٦٢] الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، القطاع الاقتصادى . اغسطس ٢٠٠٧ ، ص ٤ .

مقتضيات اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، كما بدأت الجزائر فى عام ٢٠٠٠ موجة من الاصلاحات التجارية ، فألغت القيود غير الجمركية بالتزامن مع اصلاح شامل للتعريفات الجمركية .

وبالرغم من الانخفاض فى القيود على التجارة فى دول الخليج العربية ، فان هذه الدول قامت باجراء اصلاحات عديدة وشاملة أدت الى مزيد من الانخفاض فى التعريفات بالتزامن مع التوصل الى اتحاد جمركى فيما بينها عام ٢٠٠٣ .

وخلال عام ٢٠٠٥ طبقت جميع الدول العربية الملتزمة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التعريفة الصفرية على السلع والمنتجات العربية المتبادلة فيما بينها[٦٣]

[٦٣] ويمكن ايجاز ابرز الاجراءات الاصلاحية فى السياسات التجارية والمناخ الاستثمارى التى تمت خلال السنوات القليلة الماضية لعدد من الدول العربية فيما يلى .

مصر

حلت مصر من افضل ١٠ بلدان فى العالم فى مجال الاصلاح بفضل تخفيض معدل التعريفات الجمركية من حوالى ٢١% الى ٩% بين الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ ، بالاضافة الى الاصلاحات الجذرية التى تم اتخاذها منتصف عام ٢٠٠٤ وخلال ٢٠٠٥– ٢٠٠٦ ، خصوصًا بالنسبة الى تحسين اجراءات بدء النشاط التجارى والادارة الضريبية – كما تم تخفيض رسوم التسجيل للشركات الجديدة ، مما أدى الى خفض الكلفة بنسبة ٤٠%_، وكذلك تم تطبيق ضريبة شركات موحدة بنسبة ٢٠%_.

السعودية

اتخذت اجراءات هامة لمزيد من التحرير التجارى ولتسهيل التبادل التجارى فى مجال تراخيص الاستيراد والتقييم الجمركى والرسوم التعريفية الى جانب المقاييس والاجراءات الفنية ، وتم تسهيل عملية تسجيل الشركات الجديدة ، مما ساهم فى تخفيض وقت بدء النشاط التجارى بمقدار شهر تقريباً .

وخلال عام ٢٠٠٦ اتخذت اجراءات جديدة لتسهيل التجارة وانتقال السلع بالغاء مصلحة الجمارك لغرامات " المنافستو" على الوكلاء الملاحيين ، كما تم السماح للارساليات الغذائية والاستهلاكية بالدخول بموجب تعهدات عدم الصرف الى حين ظهور نتيجة فحصها من المختبرات السعودية وتطبيق مبدأ الفسح المباشر لعدد من الأصناف كالسيارات ، الحديد ، الانابيب ، الاخشاب ، واتخذت اجراءات أساسية لازالة القيود على الاستثمار الأجنبى ، حيث فتح المجال للاستثمار فى كل قطاعات التأمين ، المصرف

والوساطات المالية ، كما اتيح لشركات الطاقة الاستثمار فى القطاعات الصناعية الأمامية والوسيطة .

الامارات

تم خلال ٢٠٠٦ اصدار قوانين جديدة لتحفيز الاستثمار الأجنبى فى الملكية وفى المناطق الصناعية الحرة الجديدة .

كما تابعت الامارات تركيزها على تأهيل البيئة الاستثمارية محققة مستوى عال من التنافسية على الصعيدين العربى والدولى .

قطر

صدرت قوانيين جديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبى فى السياحة – الصحة – التعليم ، وتمت اقامة مدن متخصصة للأستثمار فى التعليم والصحة ، كما تم تطبيق نظام النافذة الواحدة للاستثمار الوافد وفى عام ٢٠٠٥ اقيمت منطقة مالية حرة للمصارف الدولية وشركات الاستثمار .

الكويت

تم تعجيل وتيرة تسجيل الملكية من خلال زيادة موظفى التسجيل فانخفض زمن نقل سندات الملكية العقارية من ٧٥يوماً الى ٥٥ يوماً ، كم صدرت قوانين عديدة لتشجيع الاستثمار الأجنبى ، واقيمت منطقة حرة متخصصة بالتكنولوجيا .

البحرين

صدر عام ٢٠٠٣ قانون التجارة المعدل لتوفير مزيد من الحوافز للقطاع الخاص والاستثمار الأجنبى ، وتم توجيه الغاء الوكالات الحصرية ، كما تم خلال الفترة ٢٠٠٣: ٢٠٠٤ فتح مجال المنافسة فى قطاعات كل من الاتصالات وتوليد الكهرباء والبتروكيماويات

تونس

اتخذت اجراءات اصلاحية لتنشيط عمليات الاستيراد خصوصاً ما يتعلق بالوثائق التزاماً باتفاقية منظمة التجارة العالمية حول التقييم الجمركى ، وقد شهد عام ٢٠٠٥ بداية اصلاح اجراءات التفتيش التقنية على الاستيراد باتجاه تقليص المدة وتبسيط الاجراءات

المغرب

تم تخفيض بعض التقدم فى التحرير التجارى مع أن معدل التعريفة البسيط ما يزال عند نسبة ٣٠% وجرى تخفيض التعريفات على بعض السلع المتبادلة مع الاتحاد الأوربى ، لكن الاصلاحات الكبرى جاءت فى مجال تيسير ممارسة انشطة الأعمال خلال عامى ٢٠٠٥-٢٠٠٦ ، فقد تم فى المغرب تخفيض كلفة بدء النشاط التجارى والتقييد باللوائح الضريبية ونقل الملكية وهى اجراءات تساعد على توفير الوظائف وتساهم فى حل مشكلة البطالة التى تمثل تحدياً اساسياً فى المنطقة ، وادخلت تحسينات فى ثلاثة مجالات اساسية شملت تخفيض الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لبدء النشاط التجارى من ١٠٠الف الى ١٠الف درهم وتسهيل نقل الملكية بتخفيض الضريبة من ٥% الى ٢.٥ % من قيمة

وحول عضوية الدول الأقل نمواً الأعضاء فى المنطقة " السودان – اليمن " ، فقد استمرت بتطبيق التخفيض التدريجى الجمركى حتى سجلت تطبيق التخفيض بنسبة ٩٠% من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات من السلع العربية المنشأة لتصل الى التعريفة الجمركية الصفرية عام ٢٠١٢ عوضاً عن عام ٢٠١٠ ، كما استمر اعفاء المنتجات الفلسطينية من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل من قبل الدول الأعضاء [٦٤] .

الممتلكات ، وتبسيط القواعد الضريبية بجمع عدة نظم ضريبية فى مرجع واحد ، مما يسهل التقيد بها .

الجزائر

تم اصدار تعليمات للمصارف والمؤسسات المالية بابلاغ مكتب تسجيل الائتمان العام عن الائتمان والقروض غير المدفوعة ، مما زاد من المعلومات المتاحة فى شأن المقترضين المحتملين ، كذلك تم تخفيض معدل ضريبة الشركات من ٣٠% الى ٢٥% .

الاردن

شهد الاردن اصلاحات عديدة فى السياسات التجارية ، وتم تحسين كفاءة ميناء العقبة ، فانخفض الوقت الذى تستغرقه حركة السفن من ٨أيام الى عدة ساعات ، وتم الغاء رسوم الازدحام الاضافية ، بما يمثل توفير الاقتصاد الاردنى مقداره ١٢٠ مليون دولار.

سوريا

تم تحديث ادارة قطاع التجارة ، حيث أصبح باستطاعة التجار تقديم الاقرارات الجمركية الكترونياً ، مما يقلل الوقت اللازم للتخليص الجمركى من ٨ الى ٧ أيام للواردات ومن ٣ أيام الى يوم واحد للصادرات ، كذلك تم تخفيض كلفة تسجيل الشركات الجديدة بنسبة ٤٠% عن طريق خفض رسوم الدمغة .

اليمن

تم خلال ٢٠٠٦ تخفيض التعريفات الجمنركية وتقليص عدد الحزم الضريبية من ٤الى ٣ ، كما تم ايضاً تخفيض ضريبة المبيعات من ١٠% الى ٥% على معظم المنتجات .

المصدر – التقرير الرابع عشر للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتياجات التطوير فى ضوء تجربة الاتحاد الأوربى ، مقدم الى اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الدورة التاسعة والسبعين للمجلس الأقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية – القاهرة ١٠-١١- شباط "فبراير " ٢٠٠٧ .

[٦٤] التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٢ .

وهذا التقدم يرجع الى الامتيازات الممنوحة من الدول العربية منذ الاعلان عن منطقة التجارة الحرة ، والتى تتمثل فى الأتى

١- الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٠% ، تتمتع السلع العربية المتبادلة فى اطار المنطقة بالاعفاء الكامل من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل منذ بداية عام ٢٠٠٥ .

٢- معاملة الدول الأقل نمواً " السودان واليمن " ، تتمتع صادراتها الى الدول العربية الأعضاء بالمنطقة بالاعفاء الكامل ، لكن مستورداتها من الدول العربية تتمتع بتخفيض جزئى بنسبة ٢٠% للسودان و ١٦% لليمن .

٣- المعاملة الخاصة لفلسطين ، لا تطبق الاعفاء على استيراد السلع العربية ، وتتمتع سلعها المصدرة بالاعفاء الكامل .

٤- المعاملة الخاصة للجمهورية اللبنانية ، أصدر المجلس الاقتصادى والاجتماعى قرارات خاصة لدعم لبنان فى مجال التجارة والنقل .

٥- الغاء الضرائب ذات الأثر المماثل ، لا تخضع السلع العربية المستوردة لأية ضرائب تكميلية دون خدمة محددة ومباشرة .

٦- الغاء القيود غير الجمركية ، تقرر ازالة هذه القيود فوراً اعتباراً من أول عام ١٩٩٨ وتشمل الحواجز والعراقيل .

٧- المعاملة الوطنية ، حيث تعامل السلع العربية للدول الأعضاء معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الصحة والوقاية .

٨- مراعاة الأحكام الدولية ، تراعى الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لأجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم والاغراق واجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج .

٩- اعتماد الشفافية ، تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية واخطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالمعلومات والبيانات والاجراءات

واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى ، بما يكفل حسن تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والبرنامج التنفيذى .[٦٥]

بعد أن أوضحنا الامتيازات المتبادلة للدول العربية ، نستطيع القول بأنه قد تحقق انجاز فى ظل منطقة التجارة الحرة العربية ، ويدل على ذلك ارتفاع عدد الدول العربية التى تطبق الاعفاء التام الى ثمانى عشرة دولة ، ذلك الأمر يساعد على تحقيق نجاح مرحلة الاتحاد الجمركى .

لكن رغم ذلك التقدم الذى حدث فى مرحلة منطقة التجارة الحرة ، الا اننا لا نستطيع أن ننكر وجود بعض المشكلات التى تعرقل مرحلة الاتحاد الجمركى ، ونقوم بعرضها بالتفصيل ، حتى يتم معالجتها بوضع الحلول لكى لا تكون عقية تعيق سير التكامل الاقتصادى للدول العربية .[٦٦]

ج- الاتفاق على تطبيق التعريفة الجمركية الموحدة ٢٠١٥ -٢٠٢٠

بمجرد التزام اغلب الدول العربية بتطبيق الاعفاء التام فى التبادلات التجارية فيما بينها ورفع القيود غير الجمركية ، بذلك فقد تم استكمال مرحلة منطقة التجارة الحرة ويتم التحضير للمرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادى الاقليمى " مرحلة الاتحاد الجمركى " ، والتى تعتبر البداية الحقيقية للتكامل الاقتصادى ، حيث يتم بمقتضاها تحديد تعريفة جمركية تفرض فى مواجهة الدول غير الأعضاء ، على أن تكون هذه النسبة من شأنها المحافظة على المنتجات العربية من أى منافسة لمنتجات الدول غير الأعضاء كما أوضحت الفقرة الثانية من المادة الثامنة التى تنص " تقرر الدول الأطراف ميزة نسبية للسلع العربية فى مواجهة السلع غير العربية المنافسة أو البديلة وتكون الأولوية فى التطبيق للمشتريات الحكومية ، ويحدد المجلس أوضاع تقرير الميزة النسبية وفقاً لظروف كل دولة أو مجموعة من الدول الأطراف ، مراعياً فى ذلك على الأخص تقرير

[٦٥] المصدر : الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، القطاع الاقتصادى ، الامانة العامة ، جامعة الدول العربية ، اغسطس ٢٠٠٧ .

[٦٦] يتم عرض مشكلات تطبيق الاتحاد الجمركى فى الفصل الثالث . التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ٢٠١٣ ، ١٨٢ .

الميزة النسبية للسلع العربية المرتبطة بالأمن الغذائى أو الأمن القومى بصفة عامة .

حيث يعتبر أهم ميزة فى تطبيق الاتحاد الجمركى هى ، تحديد نسبة التعريفة الجمركية الخارجية ، على أن تحقق هذه النسبة حماية للمنتجات العربية من أى منافسة ، لذلك أهتمت منظمة التجارة العالمية بشأن كيفية تطبيق نسب التعريفة الجمركية ، وسمحت للدول النامية الأعضاء ، أوالتى توجد بها صناعة وطنية ناشئة باتخاذ التعريفة الجمركية التى تحقق حماية منتجاتها [٦٧]

وجاءت الفقرة الرابعة من ذات المادة لتوضح أنه فى حالة احتياج الدول العربية الى منتجات غير متوافرة فى الأسواق العربية ، تلجأ الى الاستيراد من الأسواق الخارجية .

يستفاد من ذلك النص بأن الدول العربية لاتلجأ الى الاستيراد ، الا فى حالة عدم توافر المنتج ، فاذا كانت منتجات الدول الأطراف لا تغطى احتياجات السوق المحلية للدول الأطراف المستوردة ، فللأخيرة الحق فى استيراد كميات من المنتجات المماثلة بما يسد العجز مع احترام القيود المقررة طبقاً لأحكام هذه المادة .

ويعاب على ذلك النص أنه لم يلزم الدول الأعضاء بأن تكون أولوية التعامل مع الدول العربية ، كما الزمت معاهدة روما الدول الأوربية بأولوية التعامل يكون للدول الأوربية الأعضاء ، وهو ما يفسر تراجع نسبة التجارة العربية مقارنة بنسبة التجارة الأوربية كما أوضحنا سابقاً .

وانطلاقاً من هذا ، ونتيجة لوعى الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة ، بأهمية تطبيق مرحلة الاتحاد الجمركى ، تم الاعداد لاقامة اتحاد جمركى

[٦٧] لمزيد من التفاصيل انظر ، محمد سعيد كميش ، مستقبل التجارة الخارجية العربية فى اطار منظمة التجارة العالمية ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، مركز البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، فسم الدراسات الاقتصادية ، رسالة دكتوراه ٢٠٠٥ .

عربى بموجب قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى رقم ١٤١٧ / ٩ – د. ع بتاريخ ١٢– ٩– ٢٠٠١ [٦٨].

وبموجب هذا القرار انشئت لجنتان فرعيتان ، الأولى لوضع القانون الجمركى العربى الموحد ، والثانية لوضع التعريفة الجمركية الموحدة ، وقد تم عن طريقها وضع الاطار العام للبرنامج التنفيذى للاتحاد الجمركى العربى [٦٩] ، وقد تم تحديد بدء تطبيق الاتحاد الجمركى ٢٠١٥ [٧٠].

بموجب ذلك القرار تلتزم الدول العربية بضرورة الانتهاء من استكمال كافة متطلبات اقامة الاتحاد الجمركى العربى ، والتطبيق الكامل له عام ٢٠١٥ ، واتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة من قبل الدول المؤهلة ، وصولاً للسوق العربية المشتركة ٢٠٢٠ ، ذلك بهدف أن تتعامل الدول العربية مع العالم الخارجى بتعريفة جمركية واحدة ، وقانون جمركى عربى موحد وبرنامج تنفيذى للاتحاد [٧١] .

وبعد أن انتهينا من استعراض مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وأوضحنا أسباب تأخر انطلاق تلك المرحلة مقارنة بموعد انطلاق منطقة التجارة الحرة الأوربية ، رغم تزامن اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بمعاهدة روما ، نود أن نوضح تطور منطقة التجارة الحرة الأوربية ، مع الاشارة أنه قد فضلنا مقارنتها منفردة ، ذلك لأنها انطلقت وتم الانتهاء من تفعيلها قبل بداية انطلاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وذلك للأسباب السابق عرضها .

ثانياً – الغاء القيود الجمركية وغير الجمركية للجانب الأوربى (الافتا)

---

[٦٨] التقرير التفصيلى حول دور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى دعم التكامل الاقتصادى العربى ، القطاع الاقتصادى ، قسم منطقة التجارة الحرة ، الامانة العامة ، جامعة الدول العربية ، ٢٠١٢ ، ص ٩ .

[٦٩] قد تم اعتماد البرنامج التنفيذى للاتحاد الجمركى العربى فى القمة التاسعة عشرة بالرياض بموجب القرار رقم ٣٩٢– دع (١٩) – ٢٩ –٣–٢٠٠٧ .

[٧٠] وضع برنامج زمنى لاقامة الاتحاد الجمركى العربى ، وقد تم اعتماده فى القمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بالكويت بموجب القرار رقم (٧) بتاريخ ٢٠–١–٢٠٠٩ .

[٧١] التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٢، ص ، ١٨١ .
التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٣ ، ص ١٨٢: ١٨٣ .

European Free Trade Area (EFTA)

انشئت منطقة التجارة الحرة الأوربية عام ١٩٦٠ ، المعروفة باسم رابطة التجارة الحرة الأوربية (الافتا) ، ولم يكن ذلك التاريخ بداية التكامل الاقليمى، لكن سبق ذلك عقد اتفاقات أوربية متعددة مثال الاتحاد الجمركى لدول البنلوكس ، "الذى سبق الاشارة اليه فى المبحث السابق "، وهذا التجمع يعتبر أول وحدة جمركية عرفت بالأصل باسم المؤسسة الاقتصادية الأوربية ، كذلك كان سبباً لتكوين الاتحاد الجمركى .

وعقب تاريخ هذا التجمع ، ظهرت صورة أخرى للتجمع الاقتصادى وهو النظام التفضيلى أو منطقة التفضيل الجزئى ، التى تعتبر أولى مرحل التكامل ، حيث ضم ست عشرة دولة أوربية هى " النمسا – بلجيكا – الدنمارك – فرنسا – اليونان – ايرلندا – ايسلندا – ايطاليا – لكسمبورج – النرويج – هولندا – البرتغال – المملكة المتحدة – السويد – تركيا .

انشئت هذه المرحلة عقب مشروع مارشال فى مؤتمر باريس فى ١٢ يوليو عام ١٩٤٧ ، وفى هذه المرحلة يقتصر التكامل بين الدول الأعضاء على مجرد تخفيض الرسوم الجمركية وغير الجمركية وليس الغائها ، واعقبت هذه المرحلة تطبيق منطقة التجارة الحرة الأوربية.

أ- العضوية فى منطقة التجارة الحرة الأوربية

شهدت العضوية فى منطقة التجارة الحرة الأوربية تغيرات كثيرة ، تمثلت فى انضمام دول وانسحاب أخرى .

فقد تكونت المنطقة من سبع دول أوربية هى " المملكة المتحدة – النمسا – النرويج – الدنمارك – السويد – البرتغال ، وانضمت سويسرا لتصبح عضواً منتسبا فى عام ١٩٦١ ، ثم انضمت دول أخرى ايسلندا فنلندا عضواً كاملاً عام ١٩٧٠و ١٩٨٦ على التوالى [٧٢].

72 ٣٣٣ Salvatore d , (op cit) , p

وقد تم الاتفاق على تطبيق الاعفاء التام بين الدول الأعضاء فى ذلك الوقت ، مع وضع الاجراءات الحمائية لمنع منافسة منتجات أجنبية للمنتجات الأوربية ، مع الاتفاق على قواعد المنشأ حتى لا تستفاد دولة غير عضو بالاعفاءات الممنوحة للدول الأوربية الأعضاء فى المنطقة

وبعد الانتهاء من مرحلة منطقة التجارة الحرة ، بدأت تنسحب بعض الدول لتنضم الى الاتحاد الاقتصادى الأوربى عام ١٩٩٢ هى النمسا وفنلندا والسويد ، وانضمت ليخشيستين بعد انسحاب البرتغال والدنمارك والمملكة المتحدة .

وانضمت الدول المنسحبة مع بعض الدول الأوربية الأخرى لانشاء المنطقة الاقتصادية الأوربية باسم (EEA) ، وتضم دول الجماعة الأوربية ، بهدف دعم انتقال السلع والخدمات والأفراد ورأس المال داخل المنطقة الاقتصادية الأوربية كلها [٧٣].

اذن فقد تكونت الجماعة الاقتصاية الأوربية بعد انسحاب بعض الدول الأوربية من منطقة التجارة الحرة الافتا ، واستمرت الافتا قائمة ، ليقتصر عدد الدول الأوربية فى منطقة الافتا على أربع دول فقط هى " سويسرا – النرويج – ايسلندا – ليخشيستين " ، وهذه الدول منفصلة عن الجماعة الأوربية ولم تنضم الى الاتحاد الأوربى حتى ذلك الوقت ، حيث يربطها بالاتحاد الأوربى اتفاقات دولية مثل أى تجمع اقليمى أخر [٧٤].

وقد ساعد على هذا التحول ما تبين للدول الأعضاء فى الافتا من ضالة حجم التجارة البينية للدول الأعضاء مع زيادة حجم التجارة مع دول الاتحاد الاقتصادى الأوربى ، حيث أن زيادة حجم التجارة البينية لم تتجاوز ٦٠% من معدل الزيادة داخل نطاق دول الاتحاد الاقتصادى الأوربى [٧٥] .

---

[٧٣] جابر محمد الجزار ، التكامل الاقتصادى العربى فى ظل العولمة ، الاهرام الاقتصادى ، العدد ٢٢٦ ، اول يوليو ٢٠٠٦ ، ص ٢٦

[٧٤] Salvatore d , (op cit) , p ٣٣٤

[٧٥] د حمدى عب العظيم ، جدوى اقامة منطقة تجارة حرة عربية ، المؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين ، صور التعاون الاقتصادى المطروحة على الدول العربية (المضمون والاثار) ، القاهرة ، ٢٠– ٢٢ – ١٩٩٧ ، ص ١٠

ب- البرنامج التنفيذى لتطبيق الاعفاء التام لمنطقة التجارة الحرة الأوربية

ذكرنا أن المادة الثالثة من معاهدة روما نظمت طرق التدرج فى التخفيض على المنتجات الأوربية المتبادلة ، وبدأت الدول الأوربية فى تطبيق التخفيض منذ أول يناير ١٩٥٩ حتى يناير ١٩٧٠ مقسمة على ثلاثة فترات هى :

المرحلة الأولى : - أول يناير ١٩٥٩ يتم خفض الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء بمقدار ١٠% ، حتى أخر ديسمبر ١٩٦١ .

المرحلة الثانية :- يتم تخفيض بنسبة ١٠% حتى ٣١ديسمبر ١٩٦٥ .

المرحلة الثالثة وعلى عكس المرحلتين السابقتين ، فقد عرفت قدراً كبيراً من المرونة ، حيث أعطى مجلس الوزراء لدول السوق الصلاحية الكاملة فى اصدار القرارات بنسب التخفيض وموعدها بشرط أن تلغى الضرائب الجمركية نهائياً فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٩ .

وانطلاقاً من ذلك نلاحظ أن مرحلة منطقة التجارة الحرة امتدت من أول يناير ١٩٥٨ وحتى أول يناير ١٩٧٠ ، غير أن التطبيق العملى قد أظهر جدية الدول الأعضاء فى تنفيذ المعاهدة ، فقد بلغت نسبة التخفيضات الجمركية ٨٠% فى أول يناير ١٩٦٦ ، أى نسبة اكبر مما كان مقدراً فى المعاهدة .

فلقد كان التخفيض الواجب بلوغه فى هذا التاريخ طبقاً لأحكام معاهدة روما ٦٠% ، ثم خفضت الرسوم الجمركية بعد ذلك فى أول يوليو ١٩٦٧ بمقدار ٥% ثم أعقبها تخفيض اخر بمقدار ١٥% فى أول يوليو ١٩٦٨ ، وبذلك يكون قد تم الغاء الرسوم على الواردات بين دول الجماعة قبل الموعد المحدد بسنة ونصف السنة [٧٦] ومنذ ذلك التاريخ ، اصبحت الجماعة الاقتصادية الأوربية تطبق الاعفاء التام على التبادلات التجارية فيما بينها ، وتستعد للاعلان عن الاتحاد الجمركى الأوربى .

[٧٦] نقلاً - د سامى عفيفى حاتم ، الدروس المستفادة من تجربة السوق الأوربية المشتركة فى بناء السوق العربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٣: ٦٩ .

لكن أثناء التحضير للاعلان عن الاتحاد الجمركى تعرضت الدول الأوربية لازمات اقتصادية ، انعكست اثارها على التعاون المتبادل بين الدول الأوربية ، فقد أدت هذه الأزمات الى خلل فى الميزان التجارى لاقتصاد الدول الأوربية ، مما أدى الى انفصال الدول الأوربية عن منطقة التجارة الحرة ، وعدم الالتزام بتطبيق الاعفاءات الجمركية المتبادلة ، واتخاذ الاجراءات الحمائية فيما بين الدول الأوربية ، واستمر اتخاذ هذه الاجراءات حتى تم الاعلان عن الاتحاد الأوربى ١٩٩٢ ، والذى بمقتضاه تم الزام الدول الأوربية بازالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية ، التى تم اتخاذها فيما بين الدول الأعضاء اثناء فترة الأزمات التى مرت بها الدول الأوربية .

المبحث الثالث

التكتلات الاقليمية التى سبقت الدول العربية فى تنفيذ الاتحاد الجمركى

بعد أن أوضحنا تطورات تنفيذ الاتحاد الجمركى العربى مقارنة بالاتحاد الجمركى الأوربى ، نود أن نستعرض التكتلات الاقليمية التى سبقت الدول العربية فى تنفيذ الاتحاد الجمركى ، ويرجع سبب اهتمامنا بذلك واضافة هذه النقطة ضمن موضوع بحثنا ، نتيجة تأثر العالم العربى بالتغيرات الدولية الاقتصادية من حوله ، فلم تعد هناك دولة عربية منغلقة على اقتصادها ، لكن جميع الدول العربية منفتحة اقتصادياً على دول العالم .

فقد شهدت الآونة الأخيرة تعدد وتنوع فى العلاقات الاقتصادية العربية مع جميع دول العالم ، بالتالى لابد أن يترتب على تلك العلاقات نتائج متغيرة بتغير ما يطرأ على العالم من تطورات دولية اقتصادية ، خاصة بعد ظهور التكتلات الاقتصادية الاقليمية .

ومما لا شك فيه تأثر العلاقات الدولية الاقتصادية بحدوث أية تغيرات ناتجة عن انضمام الدول للاتحاد الجمركى ، ونظراً لما يربط الدول العربية بدول العالم من علاقات ثنائية ومتعددة الأطراف ، فلابد أن تتأثر تلك العلاقات بالتغيرات الجمركية نتيجة الانضمام الى الاتحاد الجمركى ، مما يهمنا أن نستعرض أهم التكتلات الاقليمية التى وصلت الى مرحلة الاتحاد الجمركى ،

وتربطها بالدول العربية علاقات وثيقة حتى يتضح لنا مدى تأثر الدول العربية بارتفاع أو انخفاض التعريفة المحددة فى التكتل الاقليمى الذى يربطه بالدول العربية اتفاقات دولية اقتصادية .

اولاً : تجارب دول المنطقة العربية فى اقامة الاتحاد الجمركى

استعرضنا فى المبحث السابق طبيعة العلاقات الاقتصادية التى تربط الدول العربية ، وذكرنا أن العالم العربى مر بتطورات اقتصادية بعد فشل أول اتفاقية متعلقة بالمجال الاقتصادى ، حتى تم الاعلان عن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى للدول العربية وبمقتضى هذه الاتفاقية تم اتباع مراحل التكامل الاقتصادى ، لذلك انبثقت عنها منطقة التجارة الحرة العربية التى تنضم اليها ثماني عشرة دولة عربية ، ويتم التحضير للاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى عام ٢٠١٥ .

ومما لا شك فيه تأثر الدول العربية بأية تغيرات اقتصادية ، ناتجة عن تكوين دول منطقة التجارة الحرة الى اتحاد جمركى اخر غير المتفق عليه فى الاتحاد الجمركى العربى ، ذلك الأمر يدفعنا الى التعرف على الاتحادات الجمركية المنشئة فى المنطقة العربية قبل الاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى " مثال" ،(الاتحاد الجمركى بين جمهورية سوريا ولبنان – الاتحاد الجمركى لدول مجلس التعاون الخليجى – الاتحاد الجمركى بين مصر والاردن) .

ونهدف من ذلك توضيح هل تتأثر المنطقة العربية بتلك الاتحادات ؟ مع الاشارة أنه يتم توضيح تلك الأثار فى الفصل اللاحق عند استعراض مشكلات الاتحاد الجمركى ، لعدم التكرار ، لكن نود أن نعطى نبذة عن الاتحاد الجمركى العربى ، باعتباره منبثق عن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى العربى ، والذى يسير فى اطاره كافة الاتفاقات العربية ، ثم نعرض الاتحاد الجمركى لدول مجلس التعاون الخليجى بالتفصيل المناسب ، مع الاشارة بايجاز الى الاتحادين الأخرين ، حيث لم يتم تفعيلهما

أ- الاتحاد الجمركى العربى

تعقد الامانة العامة لجامعة الدول العربية مفاوضات مستمرة بشأن التحضير لتطبيق الاتحاد الجمركى العربى ، المزمع الاعلان عنه عام ٢٠١٥ ، بمقتضى قرار قمة الكويت ٢٠٠٩ ، على أن يبدأ تنفيذ الاتحاد الجمركى بعد ثلاثة أشهر من تاريخ ابلاغ خمس دول عربية على الأقل لأستكمال متطلبات الانضمام ، وقد عقدت لجنة الاتحاد الجمركى العربى فى اطار جامعة الدول العربية اكثر من خمسة عشر اجتماعاً حتى أول اكتوبر ٢٠١٠ وتم تخصيص لجنتين لعقد هذه الاجتماعات هى ، لجنة القانون الجمركى الموحد – لجنة التعريفة الجمركية [٧٧] ، مع الاشارة أنه لم يتم الاتفاق على تحديد نسبة التعريفة الجمركية الخارجية للدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى العربى ، حتى تاريخ الانتهاء من بحثنا .

وقد عرف البرنامج التنفيذى الاتحاد الجمركى على أنه " منطقة يتم فيها حرية انتقال السلع بين الدول الأعضاء دون أى ضرائب جمركية أوضرائب ذات أثر مماثل وقيود غير جمركية ، ويطبق فيها قانون جمركى موحد وتعريفة جمركية موحدة ولوائح تجارية موحدة حيال الواردات من الدول الأخرى .

ويلاحظ من خلال تعريف البرنامج التنفيذى للاتحاد الجمركى العربى ، أنه لا يتعارض مع تعريف منظمة التجارة الذى ذكرناه فى الفصل الأول ، حيث أنه لا يمكن أن تأتى منظمة اقليمية بما يخالف المنظمة الأم ، فقد ذكرنا أن جميع المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية لابد وأن تعمل فى اطار منظمة التجارة العالمية

---

[٧٧] **لجنة القانون الجمركى الموحد**

تختص بكافة الموضوعات المتعلقة بالقانون الجمركى الموحد ولائحته التنفيذية ومذكرته الايضاحية ، ومتابعة تطبيقه فى الدول الاعضاء .

لجنة التعريفة الجمركية

تبحث الموضوعات المتعلقة بتصنيف وتبويب السلع للدول العربية ، وفقاً للنظام المنسق بما فيه البنود الفرعية الموحدة للدول العربية وفئات التعريفة الجمركية الموحدة .

د محسن احمد هلال ، الحصيلة الجمركية فى اطار الاتحاد الجمركى العربى ، تجربة مجلس التعاون الخليجى وبعض الاتحادات الجمركية الأأخرى ، ادارة التجارة والاستثمار والمال ، القطاع الاقتصادى ، الامانة العامة ، جامعة الدول العربية ، يناير ٢٠١٢ ، ص ٦

يستفاد من التعريف ، أن شرط تطبيق الاتحاد الجمركى أن يتم ازالة كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء ، ويتم الاتفاق على تعريفة جمركية خارجية موحدة ، واتباع سياسة تجارية موحدة تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء .

ويتم تحصيل الضرائب الجمركية والرسوم على السلع الأجنبية فى نقطة دخول واحدة ، وقد قسمت موضوعات البرنامج التنفيذى للاتحاد الجمركى العربى ستة اقسام ، القسم الأول الاطار العام ، القسم الثانى القانون الجمركى ، القسم الثالث التعريفة الجمركية والضرائب تجاه العالم الخارجى ، والقسم الرابع الموارد المالية ، القسم الخامس الاطار المؤسسى للاتحاد الجمركى العربى بما فيه جهاز الاشراف والجهاز التنفيذى للاتحاد الجمركى العربى ، القسم السادس الأحكام العامة والمنافذ الجمركية المؤهلة .

وعلى مستوى متطلبات وأسس الاتحاد الجمركى العربى ، فقد تم حصرها فى تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى وقانون جمركى موحد ولوائح وأنظمة تجارية موحدة حيال الواردات من الدول غير الأطراف وتوحيد الاجراءات الجمركية وغير الجمركية ذات العلاقة ونقطة دخول واحدة (أولى) تتم فيها كافة الاجراءات وتحصيل الضرائب الجمركية والرسوم المقررة فى اطار الاتحاد ، بالاضافة الى معاملة السلع المنتجة فى أى دولة عضو فى الاتحاد معاملة المنتجات الوطنية [٧٨] .

ب- الاتحاد الجمركى بين سوريا ولبنان

يعتبر اتفاق الاتحاد الجمركى المبرم بين كل من دولة سوريا ودولة لبنان ، من أوائل الاتحادات الجمركية فى المنطقة العربية ، الذى يرجع تاريخ انشائه الى الاربعينيات ، ويرجع البعض فكرة نشأة التجمعات الاقليمية وتطبيق الاستثناء على

[٧٨] المصدر : -مذكرة الامانة العامة بشأن متطلبات وتصورات حول اطلاق الاتحاد الجمركى العربى ، لجنة الاتحاد الجمركى العربى ، الاجتماع الثامن والعشرين ، القاهرة ١ / ٢ – ٩ – ٢٠١٤ القطاع الاقتصادى ، ادارة التكامل الاقتصادى العربى ، الامانة العامة ، جامعة الدول العربية .

شرط الدولة الأولى بالرعاية الى تلك الاتحاد ، حيث شاركت كل من سوريا ولبنان فى مفاوضات هافانا ١٩٤٧ ، وحملوا تلك الفكرة الى هذه المفاوضات [٧٩].

ت- الاتحاد الجمركى بين مصر والأردن

اتفق كل من الجانبيين المصرى والأردنى على اقامة اتحاد جمركى ثنائى، ذلك فى اجتماعات الدورة الحادية والعشريين للجنة المصرية الأردنية المشتركة التى عقدت عام ٢٠٠٨، وتوالت الاجتماعات بين الجانبيين حتى عام ٢٠١٣ .

لكن حرصاً على العمل العربى فى صورة تجمعات انصهرت الاتحادات الجمركية العربية الثنائية فى التجمعات العربية ، حيث لا جدوى من اقامتها ، بل قد تؤدى الى عرقلة العمل العربى ، لذلك لم يفضل انشاء اتحاد جمركى عربى ثنائى ، وهو ما يفسرعدم تنفيذ الاتحادين .

ج- الاتحاد الجمركى لدول مجلس التعاون الخليجى [٨٠]

[٧٩] د محسن احمد هلال ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ .

[٨٠] مجلس التعاون لدول الخليج العربية " هو منظمة اقليمية عربية مكونة من ست دول اعضاء تطل على الخليج العربى هى " الامارات – البحرين – السعودية – سلطنة عمان – قطر – الكويت " .

وذلك طبقاً لنص المادة الخامسة من النظام الأساسى لمجلس التعاون التى تنص على " يكون مجلس التعاون من الدول الست التى اشتركت فى اجتماع وزراء الخارجية فى الرياض بتاريخ ٤-٢-١٩٨١ .

- تأسس المجلس فى ٢٥ مايو ١٩٨١ بالاجتماع المنعقد فى الرياض المملكة العربية السعودية ، وكان كل من الشيخ جابر الأحمد الصباح ، الشيخ زايد ال نهيان من أصحاب فكرة انشائه .
- حيث ترجع فكرة نشأة مجلس التعاون الخليجى الى عام ١٦ مايو ١٩٧٦ ، عندما زار أمير دولة الكويت انذاك الشيخ جابر الأحمد الصباح دولة الامارات العربية المتحدة لعقد مباحثات مع رئيس دولة الامارات زايد بن سلطان ال نهيان حول انشاء مجلس التعاون الخليجى .
- وفى ٢١ رجب ١٤٠١ الموافق ٢٥ مايو ١٩٨١ توصل قادة الست دول السابق ذكرها فى اجتماع عقد فى ابو ظبى الى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف الى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم فى جميع الميادين وصولاً الى وحدتها وفق ما نص عليه النظام الأساسى للمجلس فى مادته الرابعة – التى اكدت على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطنى دول المجلس .

اتبعت دول مجلس التعاون لدول الخليج مراحل التكامل الاقتصادى الاقليمى ، حيث تم تحرير التبادلات التجارية وتطبيق الاعفاء الجمركى لدول المجلس ، ونجحت دول المجلس للوصول الى تحقيق خطوة هامة لتطبيق الاتحاد الجمركى التى تعتبر المرحلة الثانية للتكامل ، وقد قرر المجلس الأعلى الخليجى فى ديسمبر ٢٠٠٢ تطبيق قانون موحد للجمارك فى جميع دول المجلس ، على أن يتم التنفيذ اعتباراً من يناير ٢٠٠٣ ، على أساس أنه المنطقة التى تستبعد فيها الرسوم الجمركية واللوائح والاجراءات المقيدة للتجارة بين دول الاتحاد ، وتحديد تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى وذلك على الأسس التالية :

-تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى

- انظمة واجراءات جمركية موحدة نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة

- انتقال السلع بين دول المجلس دون قيود جمركية أو غير جمركية ، مع الأخذ فى الاعتبار تطبيق انظمة الحجر البيطرى والزراعى والسلع الممنوعة والمقيدة.

-معاملة السلع المنتجة فى أى من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية

-وقد وضعت آلية متفق عليها لمعالجة التنفيذ يمكن انجازها فيما يلى :

- وبذلك فان مجلس التعاون لدول الخليج محدد العضوية ، مقتصر على الدول الست فقط الا أن هناك دول مرشحة لعضوية المجلس كاملة مثل الاردن – المغرب – العراق – اليمن ، باعتبار أن العراق دولة مطلة على الخليج العربى ، اليمن يمثل الامتداد الاستراتيجى لدول مجلس التعاون الخليجى ، غير انهما اعضاء فى بعض لجان المجلس كالرياضة والصحة والثقافة ، وبعد شهر من اندلاع احداث الربيع العربى ، اعلن فى يوم الثلاثاء العاشر من مايو ٢٠١١ فى اجتماع المجلس فى الرياض ، امين عام المجلس عن الموافقة لضم المملكة الأرنية الهاشمية للمجلس ودعوة المملكة الغربية للانضمام لمجلس التعاون ، لكن المغرب قامت بالاعتذار ، معتبرة اتحاد المغرب العربى عمقاً استراتيجياً لها .

-نقطة الدخول الواحدة لدول المجلس ، تعتبر كل المنافذ فى الدول الأعضاء منفذ خليجى يقوم بالاجراءات التعريفية وغير التعريفية مع وضع قيود وضوابط موحدة .

-توحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجى ، حددت التعريفة الجمركية الموحدة ب ٥% مع استثناء التبغ ومشتقاته ، اعفاء قائمة محددة تشمل ٤١٧ سلعة بالاضافة الى الاعفاءات الواردة فى النظام الجمركى الموحد .

استيفاء الرسوم الجمركية : يتم تحصيلها فى أول منفذ جمركى خليجى ، ويتم توزيعها حسب المقصد النهائى للسلعة خلال الفترة الانتقالية (٣سنوات) ، وذلك وفقاً لآلية متفق عليها وفقاً لمصدر البضاعة[٨١] .

أهم آليات تنفيذ الاتحاد الجمركى لمجلس التعاون لدول الخليج ، هى الاجراءات المتعلقة بالمهام الجمركية للمراكز البينية ، والنظم الداخلية للاستيراد والتصدير ومعاملة السلع الحساسة وكيفية حماية الصناعة الوطنية الخليجية .

ونتيجة تطبيق الاتحاد الجمركى لدول مجلس التعاون الخليجى منذ عام ٢٠٠٣ ، والاتفاق على تطبيق سياسة تجارية موحدة أدى الى ابرام اتفاقات للتعاون فى مختلف المجالات بين دول الخليج الست ، وأهم الاتفاقات المطروحة للتفاوض حالياً هو بحث تطبيق العملة الخليجية الموحدة .

ويكمن تأثيرتطبيق الاتحاد الجمركى لدول مجلس التعاون الخليجى على تنفيذ الاتحاد الجمركى العربى ، فى تفاوت تطبيق نسبة التعريفة الجمركية لدول المجلس مع باقى الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة ، ونشرح ذلك فى الفصل الثالث.

ثانياً : تجارب الاتحادات الجمركية للدول الافريقية

تربط الدول العربية بالدول الافريقية علاقات وثيقة يرجع تاريخها الى العصور الوسطى [٨٢]، وقد تميزت تلك العلاقات بالتعاون فى كافة المجالات

[٨١] د محسم احمد هلال ، مرجع بق ذكره ، ص ٥ .

خاصة فى المجالات التجارية ، ونظراً لتعدد الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بين الدول العربية والدول الافريقية ، يهمنا بيان التكتلات الاقليمية الافريقية التى وصلت الى مرحلة الاتحاد الجمركى ، للتعرف على التعريفة الجمركية المحددة لكل تكتل ، والذى يمكن من خلاله استخلاص تأثير الاتحادات الجمركية الافريقية على الدول العربية .

حيث تتعدد التكتلات الاقليمية الاقتصادية الافريقية ، وذلك بسبب حداثة استقلال القارة الافريقية ، وتقسيمها الى أربع مناطق دون اقليمية " شرق وجنوب – وسط – غرب – شمال [٨٣]" ، مما يدعونا الى التعرف على التكتلات الافريقية الاقتصادية التى وصلت الى مرحلة الاتحاد الجمركى[٨٤] .

أ- تكتلات شرق وجنوب افريقيا

وتسمى السوق المشتركة للشرق والجنوب الافريقيى COMESA[٨٥] ، تأسست منظمة الكوميسا فى العاصمة الأوغندية كمبالا ٥ نوفمبر ١٩٩٣ ، ودخلت حيز النفاذ فى ٨ ديسمبر ١٩٩٤ .

---

[٨٢] انظر – د شوقى عبد القوى عثمان حبيب ، التجارة بين مصر وافريقيا فى عصر سلاطين المماليك ١٢٥٠ : ١٥١٧م ، ٦٤٨ : ٩٢٢ هـ ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠٠٠ .

[٨٣] انظر رسالتنا ، عضوية مصر فى منظمة الكوميسا وأثر ذلك على الشراكة مع الاتحاد الأوربى ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٢ ، ص ٢٣، ٢٤ .

[٨٤] حيث توجد بعض التكتلات الاقتصادية الافريقية لم تصل الى مرحلة الاتحاد الجمركى مثال ، تكتلات شمال القارة الافريقية ، تجمع الساحل والصحراء (س ص) ، والذى يرجع نشأته الى عام ١٩٦٩ وتضم ٧دول " ليبيا – تشاد – النيجر – مالى – بوركينا فاسو – السودان " .

المصدر : الادارة المركزية للاتفاقات التجارية والمعاملات الجمركية والافراج ، العلاقات المصرية الافريقية ، التكتلات الاقتصادية فى القارة الافريقية ، قطاع الاتفاقات التجارية ، وزارة التجارة والصناعة ، دراسة تحليلية عن تطور العلاقات التجارية بين مصر والكوميسا خلال الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥ ص ١١ .

[٨٥] وهى اختصار للأحرف الأولى من السوق المشتركة للشرق والجنوب الفريقي Common Market For Eastern and Southern Africa (COMESA)

وتتكون من تسع عشرة دولة مصر – بورندى – جزر القمر– جيبوتى – اريتريا اثيوبيا – كينيا – مدغشقر– مالاوى – موريشيوس– رواندا – سيشل – السودان – سوازيلاند – أوغندا – زامبيا– زيمبابوى – الكونغو الديمقراطية– ليبيا .

وقد تم تحديد التعريفة الجمركية الخارجية لمنظمة الكوميسا كالآتى ، صفر% على المواد الخام ، صفر% على السلع الراسمالية ، ١٠% على السلع الوسيطة ، ٢٥% على السلع النهائية [٨٦] .

ويلاحظ أن هناك خمس دول عربية أعضاء فى منظمة الشرق والجنوب الافريقي الكوميسا يشترك ثلاث دول منها فى منظمة الكوميسا ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هى "مصر – السودان – ليبيا " .

وهذا يدعونا الى التساؤل ، فى حالة الاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى أى من التجمعين تفضل أن تنضم اليه الدول الثلاث ؟

مع الاشارة الى أنه لم يتم تحديد التعريفة الجمركية الخارجية للدول العربية ، وتم تحديد التعريفة الجمركية لدول الشرق والجنوب الافريقي والذى يتراوح تعريفتها من صفر الى ٢٥% ، وهذه التعريفة تعتبر مناسبة لحماية الصناعة الوطنية من أى منافسة خارجية من وجهة نظرنا ونحيل الاجابة على هذا التساؤل الى مشكلات الاتحاد الجمركى العربى ، الفصل الثالث .

ب– جماعة شرق افريقيا EAC

تأسست جماعة شرق افريقيا عام ١٩٦٧ ، لكن تم حلها بعد عشر سنوات لأسباب سياسية ، لتستعيد الجماعة تأسيسها مرة أخرى عام ١٩٩٩ ، بعد ابرام معاهدة تهدف الى انشأء اتحاد اقتصادى وسياسى بين الدول الأعضاء .

ونجحت الجماعة فى اتباع مراحل التكامل الاقتصادى ، حتى تم استكمال مقومات منطقة التجارة الحرة ، والاعلان عن الاتحاد الجمركى للجماعة اعتباراً من ١– يناير–٢٠٠٤ ، وتم تحديد التعريفة الجمركية الخارجية لدول الجماعة كما

[٨٦] المصدر : شبكة المعلومات الدولية الانترنت http: // www . programes . comesa .int .

يلى : صفر % على المواد الخام ، ١٠% على السلع الوسيطة ، ٢٥% على السلع تامة الصنع ،وتتكون جماعة شرق افريقيا من ثلاث دول هى" تنزانيا – كينيا – أوغندا " ، ومقرها الرئيسى فى اروشا بتنزانيا[٨٧] .

ث- الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقى (الساكو) تأسس الاتحاد الجمركى لدول الجنوب الافريقي عام ١٩٦٩ ، وقد دخل حيز التنفيذ فى ١- مارس-١٩٧٠ ، لذا يعتبر الساكو من أقدم الاتحادات الجمركية القائمة .

ويتراوح متوسط التعريفة الخارجية الموحدة ١٥.٦ % على المنتجات الصناعية ، ٥.٦ على المنتجات الزراعية ، ١.٤ على المواد التعدينية .

ويضم الاتحاد الجمركى للجنوب الافريقي خمس دول هى " جنوب افريقيا – بتسوانا – ليسوتو – نامبيا – سوازيلاند " [٨٨] .

د- الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب افريقيا " الايموا"

تم تأسيس الاتحاد الاقتصادى والنقدى لدول غرب افريقيا فى ١ يوليو ١٩٩٦ ، بهدف الوصول فى ١-يناير -٢٠٠٠ الى الاعفاء التام للسلع المتبادلة

---

[٨٧] المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، العلاقات المصرية الافريقية ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥ .

- وبالاضافة الى تكتلات شرق وجنوب افريقيا ، توجد جماعة الجنوب الافريقي " السادك " ، لكن هذا التكتل ما زال فى مرحلة منطقة التجارة الحرة ، ولم يصل الى الاتحاد الجمركى ويجمع هذا التكتل ثلاث عشرة دولة هى " ناميبيا – تنزانيا – زامبيا- زيمبابوى – انجولا – موزمبيق – بتسوانا – سوازيلاند – مالاوى – الكنغو الديمقراطية – موريشيوس – سيشل- جنوب افريقيا .
- وجميع هذه الدول اعضاء فى الكوميسا باستثناء " تنزانيا – انجولا – موزمبيق – بتسوانا " .
- مع الاشارة انه يجمع تكتل دول (شرق وجنوب افريقيا الكوميسا – شرق افريقا – السادك) ، اتفاقية منطقة تجارة حرة .

انظر رسالتنا ، عضوية مصر فى منظمة الكوميسا ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٦ .

[٨٨] ويلاحظ أن الخمس دول اعضاء فى الساكو اعضاء فى السادك .

المصدر : وزارة التجارة والصناعة ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٠ .

بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل ، بهدف الاتحاد الاقتصادى والنقدى لغرب افريقيا .

وتم تنفيذ الاتحاد الجمركى لدول تكتل الايموا ، لتطبق التعريفة الخارجية الموحدة مع العالم الخارجى عام ١-يناير ٢٠٠٠ ، ويتم فرض ، صفر% على السلع الأساسية ، ٥% على المواد الخام والسلع الراسمالية ، ١٠ % على السلع الوسيطة ، ٢٠% على السلع الاستهلاكية تامة الصنع .بالاضافة الى ذلك تقوم سلطات جمارك الايموا بتطبيق رسوم الاغراض الاحصائية ورسوم تضامن الاتحاد بنسبة ١% على وارداتها من السلع وذلك من يناير ٢٠٠٠ .

ويضم تكتل الايموا ثمانى دول هى " بنيين – بوركينا فاسو – ساحل العاج – مالى – النيجر – توجو – السنغال – غينيا [٨٩].

هـ- الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا " الايكواس "

تأسست جماعة الايكواس عام ٢٨- مايو-١٩٧٥ فى مدينة لاجوس نيجريا ، بهدف تعزيز التكامل الاقتصادى من أجل تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية فى غرب افريقيا ، وهو اتفاق غير مفعل اقتصادياً ، حتى تم التصديق فى يوليو ١٩٩٣ على مراجعة الاتفاقية ، بهدف الاسراع بعملية التكامل الاقتصادى والسياسي ، والوصول الى الاتحاد الجمركى وعملة موحدة اقتصادية .

اجتمعت الدول الأعضاء فى تجمع الايكواس فى مايو عام ٢٠٠٥ ، تكبيل ٣٠ عاماً من التكامل بالوصول الى التعريفة الخارجية الموحدة ، وهى خطوة جديدة على طريق الوصول الى الاتحاد الجمركى فى عام ٢٠٠٧ ، واتفقت الدول الأعضاء على فترة انتقالية تبلغ ثلاث سنوات (٢٠٠٥ – ٢٠٠٧) لتطبيق التعريفة الجمركية الخارجية الموحدة التى تم تحديدها عام (١-١٠-٢٠٠٥) ، وتتمثل فى ٥% على المواد الخام والسلع الرأسمالية الأخرى ١٠% على السلع نصف المصنعة ، ٢٠% على السلع تامة الصنع .

[٨٩] المصدر السابق ذكره ، ص ٢٠

وتضم جماعة الايكواس خمس عشرة دولة مقسمة كالآتى ، دول فرانكوفونية " بنين – الكوت ديفوار – غينيا– بوركينا فاسو – مالى – النيجر – السنغال – توجو "، دول انجلوفونية " نيجريا – ليبريا– سيراليون – غانا – جامبيا" ،

دولتان ليزوفونيتان ناطقة بالبرتغالية " غينيا بيساو ، كابفيرد " [٩٠] .

لاحظنا من خلال العرض السابق ، ارتفاع التعريفة الجمركية فى جميع التكتلات الافريقية ، على اعتبار انها دول نامية لا يوجد طريق لحماية صناعتها الداخلية فى عصر العولمة وتحرير التجارة ، سوى ارتفاع التعريفة الجمركية ، حيث لا تستطيع الدول النامية منافسة منتجات الدول المتقدمة ، لهذا سمحت منظمة التجارة العالمية للدول النامية بتحديد التعريفة الجمركية المناسبة لحماية صناعتها ، وهو ما استغلته الدول الافريقية فى تحديد التعريفة الجمركية فى مرحلة الاتحاد الجمركى ، مع ملاحظة تقارب هذه النسب مع تعريفة كثير من الدول العربية .

فى حين نلاحظ انخفاض التعريفة الجمركية لدول مجلس التعاون الخليجى، فاذا كانت النسبة التى تم الاتفاق عليها تتناسب مع اقتصاد دول المجلس فهى لا تتناسب مع باقى الدول العربية الأخرى التى تصنف طبقاً لمنظمة التجارة العالمية بأنها دول نامية ، ولديها صناعات تريد حمايتها ، مما يكون له التأثير السلبى على تحقيق التكامل الاقتصادى العربى

الفصل الثالث

مشكلات تطبيق الاتحاد الجمركى العربى

تشهد المنطقة العربية فى الوقت الحالى تحديات اقتصادية ملحوظة ، على الرغم من التقدم الذى احرزته فى تنفيذ مراحل التكامل الاقتصادى الاقليمى ، بفضل تطبيق الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

[٩٠] المرجع السابق ذكرع ، ص ٢٣ .

الاعفاء التام للرسوم والضرائب الجمركية ، والتحضير للمرحلة الثانية من مراحل التكامل الاقتصادى " الاتحاد الجمركى العربى ٢٠١٥ " .

وتتمثل التحديات الاقتصادية الحالية للمنطقة العربية فى الاعلان عن مرحلة الاتحاد الجمركى العربى ، حيث يتطلب لتنفيذ تلك المرحلة توافر بعض المقومات فى الاقتصاد العربى ، مثل ارتفاع المستوى الاقتصادى العربى ، والاتفاق بين الدول العربية على اجراءات موحدة للسياسة التجارية ، وذلك يتطلب النظر الى الأسباب التى أدت الى اعاقة سير التكامل الاقتصادى العربى منذ بدايته فى الستينات ، والتصدى لها لعدم ترحيلها الى مرحلة الاتحاد الجمركى ، خشية تعثر مسيرة التكامل الاقتصادى العربى الذى تأخر كثيراً مقارنة بالتكامل الاقتصادى الأوربى .

فنلاحظ أن المنطقة العربية ما زالت فى أولى مراحل التكامل الاقتصادى ، فى حين وصل الاتحاد الأوربى الى قمة التكامل الاقتصادى ، مما يدعونا الى التساؤل ، ما هى الأسباب التى تؤدى الى عرقلة تنفيذ مرحلة الاتحاد الجمركى العربى ؟ وما هى توقعات تأثير تلك الأسباب على الدول العربية التى تريد الانضمام الى الاتحاد الجمركى العربى ، وسوف يتم مناقشة ذلك من خلال ثلاثة مباحث .

المبحث الأول ـ المعوقات الاقتصادية التى تعيق تنفيذ الاتحاد الجمركى العربى .

المبحث الثانى – المعوقات الادارية التى تعيق تنفيذ الاتحاد الجمركى العربى .

المبحث الثالث – المعوقات الناتجة عن تعدد ابرام الاتفاقات الدولية العربية .

- **التصور للاتحاد الجمركى العربى ٢٠١٥ .**

المبحث الأول

المعوقات الاقتصادية التى تعيق تنفيذ الاتحاد الجمركى العربى

توجد مشكلات اقتصادية عربية تعرقل العمل العربى المشترك ، ينبغى التصدى لها حتى لا تعرقل الاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى ، وتظهر المشكلات الاقتصادية العربية فى شكلها الخارجى على انها مشكلات فردية ، لكن

فى حقيقة الأمر هى مشكلات جماعية تشمل المنطقة العربية على السواء ، لما لها من تأثير سلبى على جميع دول المنطقة وسبباً اساسياً فى عرقلة مسيرة التكامل الاقتصادى العربى ، رغم ما يتميز به من امكانات تفوق امكانات الدول الأوربية ، الا أن الواقع العملى اثبت تفوق الجانب الأوربى على الجانب العربى فى نجاح التكامل الاقتصادى الاقليمى [٩١] ، وتتمثل المشكلات الاقتصادية للدول العربية فى الآتى : [٩٢]

١- اعتماد الدول العربية على تصدير المواد الأولية

من المشكلات التى يعانى منها الوطن العربى ، عدم وجود قاعدة صناعية ، لاعتماد هذه الدول على تصدير المواد الخام سواء كان فى صورة بترول أو غاز طبيعى أو معادن واستيراد السلع الزراعية والصناعية ، مما يؤثر على المستوى الاقتصادى العربى فى حالة حدوث تغيرات فى اسعار المواد الأولية العالمية .

---

[٩١] التقرير السادس عشر للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مارس ٢٠٠٩ .

يتكون العالم العربى من ٢٢ دولة ، تجمعها الثقافة واللغة الواحدة ، كما يتسم بالموقع المتميز ، وتوافر الموارد البشرية والمواد الخام ، عكس الاتحاد الاوربى الذى تتعدد فيه الثقافات وتوجد به ٢٤ لغة .

يقع الوطن العربى بين دائرتى عرض ٢ جنوباً ، ٣٧.٥ شمالاً وبين خطى طول ٦٠ شرقاً و ١٧ غرباً ما عدا دولة جزر القمر التى تقع عند دائرة عرض ١٧ يغطى مساحة تقدر ١٣.٨٢٥.٠٠٠ كم تقريبا اى بنسبة ١٠.٢ من اليابسة .

ويشتمل على ٢٢دولة عربية ، عشر منها فى افريقيا بنسبة ٧٢.٤٥ % من مساحته و ١٢ فى اسيا بنسبة ٢٧.٥٥ % من مساحته .

يقع الوطن العربى وسط قارات العالم القديم اسيا وافريقيا وأوربا – تمتد أراضيه فى اسيا وافريقا ويفصل بينهما البحر الأحمر ، ويطل الوطن العربى على البحر الأحمر والبحر المتوسط والخليج العربى والبحر العربى ، كما يطل على محيطين هما المحيط الاطلسى غرباً والمحيد الهندى شرقاً ، يبلغ عدد سكان الوطن العربى ٣٣٨.٦٢١.٤٦٩ .

يتكون الاتحاد الأوربى من ٢٨ دولة ، به تعدد فى الثقافات ، حيث يوجد به ٢٤ لغة ، . السكان ٤٩٩.٢١.٨٥١ نسمة ، ويتوقع أن تشهد العديد من البلان انخفاضاً فى اعداد سكانها ، غير انه يعانى من ارتفاع نسبة الشيخوخة وانخفاض نسبة الشباب .

[٩٢] Said El Naggar , (op cit) , p 16

فطبقاً للتقرير الاقتصادى العربى لعام ٢٠١٣ ، يتضح استمرار نمط التركيب القطاعى للناتج من حيث اعتماد الاقتصادات العربية على القطاعات الأولية والخدمات بشكل كبير ، واستمرار تأثر الأداء الاقتصادى العام فى الدول العربية بالتذبذب الذى تتعرض له أسعار النفط فى الأسواق العالمية ، وكذلك أسعار السلع الأولية التى تؤثر مباشرة على القيمة المضافة وصادرات وواردات تلك الدول [٩٣]

اما عن صادرات وواردات السلع والخدمات ، فقد شهد عام ٢٠١٢ تغيراً بسيطاً فى نسبة مساهمة كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات فى الناتج المحلى الاجمالى ، الا أن معدل نمو الصادرات قد بلغ هذا العام ١١.٢ % مقابل ٢٩.٦% المسجلة عام ٢٠١١ نتيجة زيادة اسعار النفط بنسبة ٣٨.٨ % خلال العام السابق ، فى حين لم تتعد الزيادة المسجلة هذا العام ٢.٠ % .

اما الواردات من السلع والخدمات فقد تجاوزت لأول مرة فى تاريخها حاجز الترليون لتبلغ قيمتها هذا العام ١٠٧٢.٨ مليار دولار مقابل ٩٣٥.١ مليار دولار خلال العام السابق بمعدل نمو بلغ ١٤.٧ % مقابل ١٢.٥ % مسجلة فى العام السابق .

وهو ما ينبىء عن ان الدول العربية تتحمل خسائر سنوية لاعتمادها على استيراد السلع المصنعة ، خاصة السلع الزراعية ، حيث تعتبر الدول العربية مستورد صافى للسلع الزراعية [٩٤] .

---

[٩٣] ان الهيكل القطاعى للناتج المحلى الاجمالى للدول العربية ككل قد سجل تغيراً طفيفاً خلال العام ، مقارنة بالعام السابق ، حيث حقق قطاع الصناعات الاستخراجية للدول العربية نمواً بلغت نسبته فى عام ٢٠١٢ حوالى ١١.٨ % مقارنة مع ٣٧% فى العام السابق ، بينما ارتفعت نسبة مساهمته فى توليد الناتج من ٣٩.٤ % الى ٤٠.٣% وذلك نتيجة زيادة كميات الانتاج والزيادة الطفيفة التى حدثت فى اسعار النفط .
التقرير الاقتصادى العربى الموحد عام ٢٠١٣ ، ص ٢٣ .

[٩٤] ترجع خسائر التجارة الخارجية العربية فى السلع الزراعية الى ارتفاع قيمة الواردات الناشئة عن ارتفاع اسعار المنتجات الزراعية (بسبب تقليص دعم انتاجها تدريجياً من قبل الدول المتقدمة) بحسب ما نصت عليه اتفاقية التجارة المنبثقة عن منظمة التجارة العالمية ، وتدنى قدرة الدول العربية فى تصريف المنتجات الزراعية فى البلدان الصناعية وخاصة

ومما لا شك فيه أن تراجع المستوى الاقتصادى العربى يؤثرعلى نجاح مرحلة الاتحاد الجمركى ، التى تتطلب اقتصاداً قوياً ، قادراً على المنافسة الخارجية ، والتى تظهر من خلال تحديد نسبة التعريفة الجمركية الخارجية التى يتم الاتفاق عليها بين الدول الأعضاء .

٢- عدم تنوع الانتاج فى الدول العربية .

من الأسباب التى تعرقل مرحلة الاتحاد الجمركى العربى عدم تنوع الانتاج ، حيث نلاحظ تشابه منتجات بعض الدول العربية ، مما يؤثر على فكرة الاندماج الاقليمى لعدم جدوى التكامل فى حالة تنافسية المنتجات .

فنجد دول مجلس التعاون الخليجى تعتمد على صناعة البترول والغاز الطبيعى والبتروكيماويات ، وقد بينت دراسة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول الصناعة الاستخراجية للدول العربية ، ان الدول العربية احتلت المراكز الخمسة الأولى فى ترتيب الدول الأكثر اعتماداً على تصدير النفط والغاز .

وكذلك جاءت خمس دول عربية فى مراكز مختلفة ضمن قائمة العشرين الأوائل فى العالم ، اما الدول الأكثر اعتماداً على تصدير المعادن ، فتوجد دولة عربية واحدة فى قائمة العشرين وهى المغرب [٩٥] ،اما عن تنافسية المنتجات الصناعية التحويلية للدول العربية ، نجد خمس عشرة دولة عربية تتميز بتنافسية فى منتجات صناعية [٩٦] .

الاتحاد الأوربى ، نتيجة لانحسار المعاملة التفضيلية وتآكل التعريفات التفضيلية لواردات الدول المتقدمة من الدول العربية ، وهو ما قد ينشأ عنه انخفاض عائدات الصادرات .
محمد سعيد محمد كبيش ، مستقبل التجارة الخارجية فى اطار منظمة التجارة العالمية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، رسالة دكتوراه ، معهد البحوث والدراسات العربية ، قسم الدراسات الاقتصادية ، ٢٠٠٥ ، ص ١١٩ .

[٩٥] Extracting industries : optimizing value retention in host countries , UNCTAD (2012) .

[٩٦] تشمل الزيوت والشحوم والكيماويات والمنتجات الصيدلانية والمنتجات البلاستيكية والاسمدة والمنتجات الجلدية والملابس والمنتجات الاسمنتية والمنتجات الحديدية ومنتجات الألومنيوم والأجهزة الألكترونية .

نستنتج من ذلك أن اعتماد الدول العربية على صناعات محددة ومتشابهة ، فى ظل منطقة تجارة حرة ، يؤدى الى منافسة حادة بين الدول العربية ، لكن دون تحقيق الغرض من هذه المنافسة ، حيث تعتبر منافسة سلبية ، لا يقصد منها مواجهة المنتجات الأجنبية أو تحقيق اصلاحات اقتصادية بين الدول العربية [٩٧] ، مما يترتب عليه تأخر التكامل الاقتصادى ، بل وينبىء عن تأخر مرحلة الاتحاد الجمركى التى تستلزم لانجاحها سياسات تجارية مشتركة بين اعضائها ، وهذا يصعب تحقيقه فى حالة تشابه المنتجات العربية .

٣- اختلاف متوسط دخول افراد الدول العربية .

يؤدى اتساع الفجوة بين متوسط دخول افراد الدول العربية ، الى تباين فى أهمية تحقيق التكامل الاقتصادى من دولة الى أخرى ، بسبب انعكاس ذلك التباين على القوة الشرائية ، مما يقلل من أهمية الدفاع نحو تحقيق تكامل اقتصادى بين دول غنية وأخرى فقيرة .

فنجد مثلاً دولة قطر تصدرت ترتيب الدول فى عام ٢٠١٢ من حيث متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى ، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج نحو ١٠٧ الف دولار ، تتبعها كل من دولة الكويت بحصة من الناتج بلغت حوالى ٤٨ الف دولار للفرد ، ثم الامارات بحصة بلغت حوالى ٤٥.٥ الف دولار للفرد .

وانعكست التطورات الأخيرة فى أداء الاقتصادات العربية فى زيادة تباين حصة الفرد من الناتج ، حيث أصبح يمثل نصيب الفرد من الناتج فى قطر أول دولة عربية من حيث الترتيب حوالى ١٣٦ مرة نصيب الفرد فى جزر القمر أخر دولة فى الترتيب ، مقابل ١٢٠ مرة فى عام ٢٠١١ ، فى حين حافظت قطر والكويت والامارات على المراتب الثلاثة الأولى من حيث نصيب الفرد من الناتج ، وحافظت اليمن وموريتانيا وجزر القمر على المراتب الأخيرة [٩٨] .

المصدر : international trade center , UNCTAD , WTO .

[٩٧] د حسين عبد المطلب الأسرج ، مرجع سبق .

[٩٨] التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٣ ، ص ٢١ .

وتساهم الأحداث السياسة السائدة فى عدد من الدول بشكل كبير فى تراجع المستوى المعيشى لسكان تلك الدول ، حيث تفيد أخر مؤشرات فقر الدخل المتاحة بأن الدول العربية تنقسم الى أربع مجموعات .

المجموعة الأولى تضم الدول ذات مستويات الفقر المتدنية ، وتشمل " الجزائر – لبنان – المغرب " ، بالاضافة الى دول مجلس التعاون الخليجى ، باستثناء البحرين التى تمثل مستويات فقر تقل عن ١٠% .

المجموعة الثانية تضم الدول ذات نسب الفقر بين ١٠و ٢٠% ، وتشمل " البحرين – سورية – الأردن – تونس " .

المجموعة الثالثة تضم الدول بنسب فقر تقع بين ٢٠و ٣٠ % وتشمل كل من " فلسطين – مصر – العراق " .

المجموعة الرابعة تضم الدول بنسب فقر تقع بين ٣٨، ٤٦.٥ % تشمل " اليمن – موريتانيا – جيبوتى – الصومال – جزر القمر – السودان [٩٩] .

ذلك الاختلاف فى مستوى دخل الفرد ، وتباين نسب الفقر بين الدول العربية أدى الى انقسام السوق العربى الى ثلاث مجموعات الأولى وهى دول تتسم بأسواق ذات قوة شرائية مرتفعة ، والثانية تتسم بقوة شرائية متوسطية ، والأخيرة تتسم بقوة شرائية منخفضة .

يستفاد من ذلك أن الدول التى تتمتع بقوة شرائية عالية والتى يرتفع فيها نصيب الفرد تحبذ شراء السلع الأجنبية التى تتميز بالجودة العالية وارتفاع الثمن، وغالباً ما تكون مصنفة فى الدول الصناعية الكبرى ، ولا تستطيع الدول العربية منافسة منتجاتها [١٠٠] .

[٩٩] التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٣، ص ٢٩

[١٠٠] مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية ، بدء تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأساليب الاستفادة منها ، جامعة حلوان .١٩٩٩ .

ويترتب على ذلك انخفاض التبادلات التجارية بين الدول العربية ، نتيجة اتجاه الدول التى تستطيع تنشيط السوق العربى نحو التوجه للاستيراد من الدول الصناعية المتقدمة ، ويؤدى ذلك الى ضعف نجاح الاتحاد الجمركى[١٠١] .

٤- انخفاض التبادلات التجارية بين الدول العربية

ما تزال التجارة البينية بين الدول العربية أقل من اجمالى التجارة الخارجية ، فى حين تتفاوت معدلات التجارة البينية فى التكتلات الأخرى ، لكنها جميعاً اعلى من معدلات التجارة البينية العربية .

فنجد أن نسبة التجارة العربية البينية أقل من ١٠% عام ٢٠٠٦ ، وتراجعت هذه النسبة لعام ٢٠١٢ لتسجل ٨.٧ % مقارنة مع مستوى ٩% عام ٢٠١١ [١٠٢] ، فى حين بلغت التجارة البينية لمجموعة الدول الآسيوية حوالى ٤٠% ، واكثر من ٢٠% فى دول امريكا اللاتينية ، اما التجارة البينية للاتحاد الأوربى تزيد عن ٦٠% [١٠٣] .

وقد سجلت احدى عشرة دولة اكبر نسبة فى التجارة البينية العربية ، حيث سجلت الصومال اعلى نسبة مساهمة ، بلغت ٩٢% ، فى حين سجلت كل من تونس والسعودية أقل نسبة مساهمة ، بلغت ١٠.٧ % ، وتعتبر صادرات كل من الأردن ولبنان والسودان ومصر من أكثر الدول تكاملاً مع التجارة البينية العربية ، حيث ارتفعت نسبة مساهمتها على التوالى ، ٤٨.٦ % ، ٣٨.٩% ، ٣٥.١ % ٣١.٨ % .

[١٠١] د فؤاد ابو ستيت ، التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠١٣ .

[١٠٢] التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ٢٠١٣ ، ١٧٣ .

[١٠٣] التقرير الرابع عشر للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتياجات التطور فى ضوء تجربة الاتحاد الأوربى ، مقدم الى اجتماع لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الدورة التاسعة والسبعيين للمجلس الأقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٠/١١- فبراير ٢٠٠٧ .

اما عن التجارة البينية للتجمعات العربية ، فقد ارتفعت الصادرات البينية لكافة التجمعات ولكن بقدر ضئيل خلال عام ٢٠١٢ ، وذلك فيما عدا اتحاد دول المغرب العربى الذى سجل تراجعاً بنسبة بلغت حوالى ٢.% [١٠٤] .

ويلاحظ تركز التجارة العربية البينية فى دول الجوار ، فقد تركزت صادرات الأردن الى الدول العربية فى العراق و السعودية ، وتركزت صادرات الامارات الى كل من السعودية وعمان وقطر ، كما اتجهت معظم صادرات البحرين الى كل من الامارات والسعودية وقطر ، وتركزت صادرات تونس فى دولتين هما ليبيا والجزائر ، اما صادرات الجزائر تركزت فى ثلاث دول هى تونس ومصر والمغرب ، وتركزت صادرات مصر لكل من الكويت وموريتانيا [١٠٥] .

يتضح من ذلك تراجع التجارة البينية بين الدول العربية ، وكذلك تراجع التجارة البينية فيما بين التجمعات العربية على الرغم من انفتاح التجارة فى دول مجلس التعاون الخليجى ، الا أن تجارتها البينية محدودة جداً ، بالاضافة الى تركز التجارة العربية فيما بين الدول المجاورة دون غيرها .

ويرجع السبب الحقيقى لذلك التراجع ، الى مشكلات ناجمة عن أسباب هيكلية متمثلة فى ضعف القواعد الانتاجية ، وضعف الترابط ووجود ثغرات انتاجية وضعف التكنولوجيا ، بالاضافة الى عدم توافر شبكات النقل والمواصلات بين الدول ، مما أدى الى تركز التجارة بين الدول العربية المتجاورة ، وضعف التعامل مع جميع الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وذلك يفسر ضعف التجارة البينية بين الدول العربية ، والذى يعتبر سبب رئيسى فى ضعف نجاح مرحلة الاتحاد الجمركى .

---

[١٠٤] التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٣ ، ١٧٦ .

التجمعات العربية

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء " جيبوتى – الصومال – جزر القمر – موريتانيا "

مجلس التعاون الخليجى " الامارات – البحرين – السعودية – عمان – قطر – الكويت "

اتحاد دول الغرب العربى " تونس – الجزائر – ليبيا– المغرب– موريتانيا "

دول اتفاقية اغادير " الأردن – تونس – مصر – المغرب " .

[١٠٥] المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٣ ، ص ١٧٨ .

٥ – عدم ازالة القيود غير الجمركية .

من أهم أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ، ازالة القيود غير الجمركية بين الدول الأعضاء ويتضح ذلك من المادة الثانية فقرة (١) بالنص على " تستهدف هذه الاتفاقية ما يلى : – تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التى تفرض عليها وفقاً للأسس الأتية : ا– تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة المفروضة على المنتجات غير القطرية .

وقد جاء حرص الدول العربية بأن تتضمن الاتفاقية على عدم فرض قيود غير جمركية على السلع العربية المتبادلة ، لما يترتب على ذلك الاجراء من مشكلات تؤدى الى عرقلة التبادلات التجارية بين الدول الأعضاء ، وهو ما تم اتخاذه بالفعل داخل الدول العربية ، حيث تقوم بعض الدول باتخاذ اجراءات حمائية على بعض منتجاتها ، مثال القيود الجمركية ونظام الحصص على بعض المنتجات المستوردة من الدول العربية أو استلزام الحصول على العديد من التراخيص والأجراءات فى الافراج مما يحمل المصدر تكاليف اضافية ، مما أدى الى تراجع نسبة التجارة البينية بين الدول العربية [١٠٦] .

ويرجع سبب اتخاذ بعض الدول العربية للقيود غير الجمركية على المنتجات العربية المتبادلة الى تشابه المنتجات التى تعتمد عليها ، فتقوم الدولة التى يوجد بها منتج مشابه بفرض رسوم اضافية أو تحديد حصة محددة لدخول المنتج البلاد ، ذلك بعد عرض الأمر على المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لجامعة الدول العربية ، حيث لا تستطيع الدول العربية اتخاذ اجراءات متعلقة بالقيود غير الجمركية ، الا بعد موافقة اللجنة المختصة التى يحددها المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

---

[١٠٦] Seif Allah Yossef khaled , consolidation of GAFTA economic integration for trade in goods Guideded by the European experience muster degree in euro – mediterrianean studies , faculty of economics and political science Cairo university , Cairo , 2010

وقد حددت المادة الثالثة عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى الجهة المختصة بالنص الأتى : تعرض المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه الاتفاقات على المجلس للفصل فيها ، وله أن يحيلها الى لجنة أو لجان فرعية يفوضها بعض اختصاصاته ، كما له أن يطبق بشأنها احكام تسوية المنازعات الواردة فى الفصل السادس من الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية وملحقها ، ويحدد المجلس فى كل حالة طريقة تسوية النزاع .

وبهذا يتبين لنا أنه لا يمكن لدولة من الدول العربية أن تتخذ اجراءات وقائية ، الا بعد عرض النزاع على المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، لعرض الأمر على اللجنة المختصة بالنزاع ، مع الاشارة بأن الدولة التى تريد فرض القيود غير الجمركية ، تقدم المستندات التى من خلالها تبين الأسباب التى أدت الى فرض هذه القيود ، وتقوم اللجنة المختصة بفحصها لاثبات صحتها أو العكس .

ومما لا شك فيه تؤثر الممارسات غير الجمركية للدول العربية على حجم التبادل التجارى ، مما ينعكس على نجاح مرحلة الاتحاد الجمركى ، لكن يمكننا القول أن فرض هذا النوع من القيود عادة ما يكون فى ظل أزمات طارئة من الممكن تخطيها ، اذا تعامل معها التكتل الاقليمى باستراتيجية مفادها ، التنسيق بين منتجات الدول الأعضاء ، او انقضاء الأسباب التى أدت الى اتخاذ هذه الاجراءات مثل حالة الأزمات العالمية [١٠٧] .

ويتضح ذلك من خلال الأزمات التى مرت بدول الاتحاد الأوربى واستطاع أن يتخطاها بنجاح ، ومثال ذلك عام ١٩٧٣ التى انخفض فيها نصيب الاتحاد الأوربى من حجم التجارة العالمية ، والأزمة الثانية الناتجة عن ركود عملية التكامل الاقتصادى والسياسي ، مما أدى الى قيام الدول الأوربية باتخاذ مجموعة من الممارسات التجارية من أجل حماية صناعتها الداخلية .

[١٠٧] د عبد الحميد احمد شيحة ، النظم الجمركية واثرها على تدفقات التجارة العربية البينية ، دراسة تحليلية ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، العدد الرابع ، كلية التجارة وادارة الأعمال ، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جامعة حلوان ٢٠٠٨، ص ٤٣ .

مثال ، انتشار استخدام القيود غير الجمركية ومنها اختلاف المواصفات الفنية واختلاف الاجراءات الخاصة بالمعاملة الضريبية بين الدول الأعضاء ، القيود الكمية على التجارة البينية ، بقاء الرسوم التعويضية المرتبطة بسياسة دعم المنتجات الغذائية فى اطار السياسة الزراعية المشتركة ، بقاء نظام الحصص الخاص ببعض المنتجات ذات الأهمية الخاصة [١٠٨].

وبذلك يمكننا القول أن مشكلة اتخاذ القيود غير الجمركية ، يتعرض لها الكثير من التكتلات الاقليمية ، وليس فى المنطقة العربية فقط ، فقد تعرض لها الاتحاد الأوربى وغيره من التكتلات الاقتصادية الاقليمية الأخرى ، وهو ما يجعلنا أن نؤكد على سهوله معالجة الدول العربية هذه المشكلة ، خاصة بعد تطبيق الاعفاء التام للسلع العربية المتبادلة بين ثمانى عشرة دولة عربية .

المبحث الثانى

المعوقات الادارية التى تعيق تنفيذ الاتحاد الجمركى

يعتبر غياب المؤسسات والأجهزة الادارية المسئولة على تنسيق العمل العربى المشترك ، أحد أهم الأسباب التى تعرقل مرحلة الاتحاد الجمركى العربى ، فما زالت بعض المشكلات فى مرحلة منطقة التجارة الحرة ، يخشى ترحيلها الى مرحلة الاتحاد الجمركى ، فتكون عقبة فى سير التكامل العربى المشترك .

وحتى تسيطيع هذه المؤسسات القيام بدورها ، يشترط أن تكون قرارتها ملزمة ، امتثالاً بمؤسسات وأجهزة الاتحاد الأوربى ، التى استطاعت أن تتخطى العقبات التى اعترضتها بنجاح ، ذلك بفضل وجود آلية أوربية مشتركة تنسق العمل الأوربى .

[١٠٨] د خالد عبد الوهاب البندارى ، تأثير الاقليمية فى الدول المتقدمة على تدفقات الاستثمار الأجنبى ، دراسة تطبيقية على الاتحاد الأوربى ، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية كلية التجارة وادارة الأعمال ، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٣

ولا يخفى عدم وجود مؤسسة عربية تمتلك صفة اصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء ، تولدت عنه مشكلات متعددة ناتجة عن انعدام التفاوض الجماعى عند ابرام الاتفاقات التجارية مع أطراف خارجية ، وتتمثل المشكلات الناتجة عن غياب مؤسسة ادارية لتنسيق العمل العربى فى الأتى :

١- عدم وضع صيغة توفيقية للاتحاد الجمركى العربى

مع انطلاق العمل العربى المشترك فى مسار الاتحاد الجمركى ، فانه من المهم وضع صيغة توفيقية بين الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، بمقتضاها يتم توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية .

فنلاحظ تباين الأنظمة الاقتصادية ، وعدم توافق النظم التشريعية للدول العربية ، فنجد دول الخليج العربى لها خصوصيات وموارد نفطية مختلفة عن بقية الدول العربية ، مما يجعلها جهة منفصلة عن الدول العربية ، فضلاًعن أنها أقامت اتحاد جمركى خاص لها .

ومن هنا فان التأهيل المطلوب للأقتصادات العربية يجب أن يرتكز على الدول التى لا تزال تحتاج الى الاستعداد المناسب للاتحاد الجمركى ، وذلك يتطلب التعاون المشترك لتحريك معدلات أعلى من النمو فى هذه الدول [١٠٩] ، والتنسيق المشترك بين جميع الدول والتكتلات العربية قبل أن يتم الاعلان عن الاتحاد الجمركى ، حتى يضمن تحقيق نجاح هذه المرحلة ، والتحضير للمرحلة التالية من مراحل التكامل الاقتصادى العربى .

٢- عدم تحديد جهة تختص بشئون الاتفاقات العربية

بالرغم من أهمية توسع العلاقات العربية الاقتصادية الدولية ، الا انها ساهمت وتساهم فى عرقلة العمل العربى المشترك ، ويرجع سبب ذلك الى غياب المؤسسة العربية التى تصدر القرارات الملزمة ، وتقوم بتنسيق العلاقات الدولية فيما بين الدول العربية ، وبين الدول العربية والأطراف الأخرى غير العربية .

[١٠٩] التقرير الرابع عشر لاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، مرجع سبق ذكره

ذلك على العكس تماماً مما تم اتخاذه فى الاتحاد الأوربى ، حيث نجد معاهدة روما تلزم الدول الأوربية بأولوية التعاون مع الدول الأوربية اولاً ، كذلك وجود جهاز أوربى وحيد مختص بالشئون الخارجية للدول الأوربية وينفذ ما يصدر عن الاتحاد من قرارات " المفوضية الأوربية " [١١٠]، حيث يقوم الأخير برفع الأمر الى أجهزة الاتحاد الأوربى ليتم اتخاذ القرارات من جهة واحدة ، وتكون قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء .

وليس ذلك فحسب ، فيلاحظ حرص الاتحاد الأوربى بالزام الطرف المتعاقد معه بالابلاغ عن قيامه بابرام اتفاقات متعددة ، ذلك باضافة نص فى الاتفاقات الدولية التى يعقدها الاتحاد الأوربى مع اطراف أخرى ، بالزام الطرف المتعاقد معه بابلاغه عن عقد اتفاقات متعددة الأطراف لاقامة اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة ، ليكون ذلك عن طريق التشاور بين الطرفين الأوربى والطرف الأخر ، فى اطار مجلس المشاركة ، حتى لا يتعارض ذلك الاتفاق مع مصالح الاتحاد الأوربى .

---

[١١٠] المفوضية الأوربية تسهر على المصالح العامة للأتحاد ، وتقوم الدول الأعضاء بتسمية رئيس المفوضية وأعضائها بعد أن يصدق البرلمان الأوربى عيهم ، والمفوضية الأوربية هى القوة الدافعة فى نظام الاتحاد المؤسساتى:

١- للمفوضية حق تقديم اقتراحات التشريعات والقوانين للبرلمان والمجلس الأوربى .

٢- المفوضية هى جهاز الاتحاد التنفيذى ، وهى المسئولة عن تطبيق التشريعات الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوربى (توجيهات – تعليمات – قرارات) وتشرف على الميزانية والبرامج التى يوافق عليها البرلمان .

٣- وتشرف المفوضية على الاتفاقات والمعاهدات ، وذلك بالاشتراك مع محكمة العدل لضمان التطبيق بشكل صحيح .

٤- وتمثل المفوضية الاتحاد على المسرح الدولى وتفاوض نيابة عنه فى الاتفاقات الدولية ، وخاصة فى مجال التجارة والتعاون .

– مقر المفوضية الأوربية " بروكسل "

– تتكون المفوضية من ٢٠ عضو " رئيس – نائبان – ١٧عضو "

يتم اختيارهم حسب قدراتهم العامة وكفاءتهم وهم مستقلون تماناً ، وفى العادة يكونون قد شغلوا مناصب سياسية فى بلدانهم الأصلية ، وغالباً ما تكون مناصب على مستوى الوزارة .

المصدر : شبكة المعلومات الدولية الانترنت www – eu – Arabic – org

ومثال ذلك : نلاحظ المادة (٢١) من اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية تنص .

-لا يحول هذا الاتفاق دون الاحتفاظ على اقامة اتحادات جمركية ، أو مناطق تجارة حرة ، أو ترتيبات لتجارة الحدود ،ما دام لا يؤدى ذلك الى تعديل الترتيبات التجارية المنصوص عليها فى هذا الاتفاق .

-يتم التشاور بين الطرفين فى اطار مجلس المشاركة فى شأن الاتفاقات المنشئة لاتحادات الجمركية أو مناطق تجارة حرة ، كما يتم التشاور عندما يطلب أى من الطرفين ذلك بالنسبة للمسائل الرئيسية الأخرى المتصلة بسياستها التجارية مع دولة ثالثة ، وعلى وجه الخصوص فانه فى حالة انضمام دولة ثالثة الى الاتحاد ، يتم اجراء هذا التشاور لضمان أخذ المصالح المتبادلة للطرفين فى الاعتبار [١١١].

فى حين يختلف الأمر مع الدول العربية ، حيث نرى المادة الحادية عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية تحدد الجهة المختصة بالنظر فى تنفيذ شئون الاتفاقية " المجلس الاقتصادى والاجتماعى " ، دون الاشارة الى اختصاصها بشأن ابرام الاتفاقات الدولية مع الدول العربية ، أو الزامية قراراتها المتخذة فى مواجهة الدول الأعضاء ، ويتضح ذلك من نص المادة التى تنص على "يتولى المجلس الاشراف على تنفيذ الاتفاقية وله على الأخص ا- وضع واصدار القوائم الجماعية للسلع المعفاه من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية ، ب- وضع واصدار القوائم الجماعية للسلع التى تتمتع بتخفيض فى الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية ، ج- وضع واصدار قوائم السلع غير العربية المنافسة أو البديلة للسلع العربية ، د - تحديد القواعد والأوضاع التى يتم بموجبها التخفيض التدريجى للرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والقيود الجمركية ، هـ - تحديد الدول الأطراف الأقل نمواً لأغراض

[١١١] المصدر : اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية ، وزارة الخارجية ، الادارة القانونية للمعاهدات ، مجموعة المعاهدات ١٩٩٩ ، ص ٢٢ .

هذه الاتفاقية ، و – دراسة شكاوى الدول الأطراف الخاصة بما تواجهه من مشاكل التميز فى معاملاتها التجارية مع الدول الأخرى .

-يصدر المجلس قراراته فيما يتعلق باحكام هذه الاتفاقية بموافقة أغلبية ثلثى الدول الأعضاء .

ويستفاد من نص المادة أن الاتفاقية حددت اختصاصات المجلس الاقتصادى والاجتماعى على سبيل الحصر ، وفى شأن المعاملات الخارجية للدول الأعضاء أوضحت الفقرة (و) بأن يقتصر عمل المجلس على دراسة ما يعرض عليها من شكاوى الأطراف فى معاملاتها الخارجية ، أى لا يعطى الحق للمجلس فى التدخل بشأن تعاقد دولة عربية مع طرف أخر غير عربى ، وفى حالة اتخاذ المجلس قرار لا يمكن اصداره الا بموافقة ثلثى الأعضاء .

ويؤكد ذلك ايضاً من نص المادة التاسعة عشرة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى وتنص على " تتعاون الدول الأطراف فيما بينها لتدعيم وتنسيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول الأخرى ، أو مع المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية بشكل ثنائى أو مشترك وتعمل على اتخاذ مواقف موحدة فى المؤتمرات والندوات الدولية الاقتصادية بما يتفق مع مصالحها المشتركة .

٣- عدم وضع قواعد لمعاملة الدول الأقل نمواً

تختلف استراتيجية تعامل الدول العربية نحو معاملة الدول الأقل نمواً عن الاتحاد الأوربى ، وهو ما يفسر الفارق الملحوظ فى عدد الدول المنضمة الى مراحل التكامل الاقتصادى ، واتخاذ الاجراءات غير الجمركية حال التبادل التجارى .

حيث تفرض الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، تطبيق الاعفاء التام على كافة الدول الأعضاء ، وعدم تقديم اية استثناءات على المنتجات ذات الأهمية ، واذا كان ذلك يناسب ظروف بعض الدول ، لكنها لا تتفق مع ظروف البعض الأخر ، مما أدى الى احجام بعض الدول العربية للانضمام الى منطقة التجارة الحرة ، واستخدام الاجراءات غير

الجمركية " الوقائية " ، التى أدت الى كثير من المعوقات فى التبادلات التجارية العربية [١١٢].

فعلى الرغم من توسع الدول العربية فى تقديم المساعدات الانمائية على المستوى العربى والعالمى ، الا اننا لم نلحظ انعكاس تلك المساعدات فى التقدم الانمائى للدول العربية ، ويرجع السبب فى ذلك الى عدم وجود تشاور بين المؤسسات العربية التى تقدم المساعدات فى مجالات تهدف الى تعزيز ودعم الجهود الانمائية .

فتوجد المؤسسات العربية التى تقدم المساعدات بغرض الجهود الانمائية مثال مؤسسات التنسيق التى تضم أربع مؤسسات وطنية وهى " الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، الصندوق السعودى للتنمية ، صندوق ابو ظبى للتنمية ، صندوق قطر للتنمية " ، كما تضم ست مؤسسات اقليمية فى " الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، البنك الاسلامى للتنمية ، صندوق الاوبك للتنمية الدولية ، المصرف العربى للتنمية الاقتصادية فى افريقيا ، برنامج الخليج العربى للتنمية ، صندوق النقد العربى " .

كذلك تقدم تلك المؤسسات المساعدات للدول العربية التى تمر بمرحلة انتقالية " وهى ما تسمى مبادرة دوفيل " [١١٣] ، ومن الدول العربية الى انضمت الى

---

[١١٢] د حمدى عبد العظيم ، مرجع سبق ذكره ،

[١١٣] تعد شراكى دوفيل بمثابة مبادرة عالمية طويلة الأمد اطلقتها مجموعة الدول الصناعية الثمانية عى عام ٢٠١١ لدعم التحولات فى الدول العربية التى تمر بتحولات سياسية ، وتركز هذه الشراكة على محورين اساسيين ، الأول سياسى يرمى الى دعم الانتقال الديمقراطى ، والثانى اقتصادى يتوخى دعم الاستراتيجيات المحلية من أجل تحقيق نمو مستدام وشامل ، واتفقت المؤسسات المالية الدولية على تقديم مساعدة تصل الى ٣٨ مليار دولار للدول المعنية بالمبادرة والتى تتمثل فى دول التحول الديمقراطى ممثلة فى كل من تونس – مصر – الأردن – المغرب – ليبيا– اليمن .
وتضم حالياً شراكة دوفيل كل من الدول المانحة " كندا – فرنسا– المانيا– ايطاليا – اليابان – المملكة المتحدة – الولايات المتحدة الأمريكية – روسيا – الاتحاد الأوربى – المملكة العربية السعودية – الامارات العربية المتحدة – الكويت – قطر – تركيا ، والمؤسسات المالية المانحة البنك الافريقي للتنمية ، الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى ، صندوق النقد العربى ، البنك الاسلامى للتنمية ، صندوق الاوبك للتنمية الدولية ، البنك

شراكة دوفيل " المملكة العربية السعودية – الامارات العربية المتحدة – الكويت – قطر " ، والمؤسسات المالية العربية " الصندوق العربى للانماء الاقتصادى والاجتماعى – صندوق النقد العربى – البنك الاسلامى للتنمية – صندوق الاوبك للتنمية الدولية " .

ورغم تعدد الدول والمؤسسات العربية المانحة للمساعدات الانمائية العربية ، الا انه لم نجد أثر ذلك على دول المنطقة [١١٤] ، حيث نلاحظ تأخر المستوى الاقتصادى للدول العربية مقارنة بالتكتلات الاقليمية الأخرى ، حيث ما زالت المنطقة فى أولى مراحل التكامل الاقتصادى ، وتوجد دول عربية لم تنضم ، وأخرى تتخذ الاجراءات الفنية فى مواجهة السلع العربية ، وعدم اتفاق الدول العربية الأعضاء فى المنطقة على قواعد المنشأ التى تحدد هوية السلعة العربية ، ذلك بسبب تفاوت المستوى الاقتصادى بين الدول العربية ، وعدم تقديم مساعدات تهدف الى اصلاحات اقتصادية لرفع معدلات النمو فى الدول العربية .

الدولى للانشاء والتعمير ، البنك الأوربى للاستثمار ، مؤسسة التمويل الدولية ، صندوق النقد الدولى ، البنك الدولى ، بالاضافة الى منظمات دولية اخرى ، منظمة الأمم المتحدة ، منظمة التعاون والتنمية الاقتصاية .

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٣ ، ص ٢٥٥ .

[١١٤] تشير بيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) الى استمرار انخفاض المساعدات الانمائية الرسمية للعام الثانى على التوالى ، حيث انخفضت نسبة ٤% خلال عام ٢٠١٢ ، ونسبة ٢% خلال عام ٢٠١١ ، وهذه هى المرة الأولى بعد عامى ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ التى تشهد فيها المساعدات الانمائية الرسمية انخفاضاً على مدار عامين متتاليين .

ويعود ذلك الى استمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية والصعوبات الكبيرة التى تواجه منطقة اليورو ، ولا تزال معظم المساعدات الانمائية الرسمية المقدرة بحوالى ١٢٥.٦ مليار دولار فى عام ٢٠١٢ ، تأتى من الدول الأعضاء فى لجنة المساعدات الانمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، غير أن الجهات المانحة الناشئة مثل المملكة العربية السعودية وتركيا ودول البريكس " البرازيل – روسيا– الهند – الصين – جنوب افريقا " اصبحت تلعب دوراً مهماً على نحو متزايد فى مجال المساعدات الرسمية.

المصر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٣ ، ص ٢٥٩ .

بذلك من المهم الاشارة الى الدور الذى لعبته المساعدات التى قدمها الاتحاد الأوربى الى الدول حديثة الانضمام اليه فى تمكينها من الاضطلاع باصلاحات شاملة لتأهيل مناخها الاستثمارى لرفع معدلات نموها ، بهدف الامتثال بتجربته ، حيث تقوم سياسة الاتحاد الأوربى الاقليمية التكاملية على مرتكزين اساسيين :

اولهما – صناديق التمويل الهيكلية التى تستهدف تمويل المشاريع التى تؤهل الدول الأعضاء للتكامل .

والثانى – هو السياسة الاقليمية بشأن التنافسية التى تشرف على أداء السياسات الضريبية وسياسات الدعم الوطنية لكل من الدول الأعضاء ، لكى لا يتعارضان مع تأمين تكافؤ الفرص فى اطار آلية السوق الحرة لجميع الأعضاء والقطاعات.

ولا شك أن هذين المرتكزين شكلا الميزان الذى سهل عملية التكامل انطلاقاً من التحرير التجارى ، فأحدهما وفر عصب التمويل الضرورى للتأهيل ، والثانى حرص على تحقيق التوازن والابتعاد قدر الامكان عن تركز الفوائد فى محاور معينة مقابل تركز خسائر فى مناطق أخرى [١١٥].

وانطلاقاً من ذلك نستطيع أن نفسر المعوقات التى تعترض التكامل العربى ، وهى عدم تقديم مساعدات انمائية للدول الأقل نمواً ، أو التى تعانى من صعوبات فى الميزان التجارى مقارنة بدول الاتحاد الأوربى الذى حدد سياسة محددة بهدف التنمية الاقتصادية من أجل التكامل الأوربى .

٤–عدم انضمام بعض الدول العربية الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

على الرغم من المزايا التى تمنح للتكتلات الاقتصادية الاقليمية التى حددتها المادة (٢٤) من منظمة التجارة العالمية ، لكن لا تزال هناك اربع دول

[١١٥] التقرير السادس عشر للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبربعنوان تداعيات الأزمة المالية العالمية على التجارة العربية البينية بين التحديات التقليدية والناشئة والفرص المستقبلية ، مارس ٢٠٠٩ .

عربية لم تنضم الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [١١٦] ،وقد يرجع أسباب عدم الانضمام الى عدم تقديم تسهيلات للدول الاقل نمواً ، أو ارتباط هذه الدول بالتزامات فى التكتلات الاقليمية الاقتصادية الافريقية .

والحقيقة أنه كلما زاد عدد الدول فى التكتلات الاقليمية ، كلما ارتفعت نسبة المزايا المترتبة على ذلك الانضمام نتيجة اتساع السوق وزيادة التبادلات التجارية [١١٧] ، وتتمثل مزايا انضمام " جيبوتى – جزر القمر – موريتانيا – الصومال " فى اتساع حجم الصارات العربية ، حيث لا تعتمد هذه الدول على الأسواق الأوربية فى الاستيراد ، كما تسلك بعض الدول العربية ، وهو ما يحقق ارتفاع التجارة البينية التى تعانى منها الدول العربية .

كذلك من مزايا انضمام الدول الأربع الى منطقة التجارة الحرة العربية ، الى الحد من مشكلة تشابه المنتجات العربية ، حيث تتميز هذه الدول بمنتجات غير المنتجة فى الدول العربية ، مما يؤدى الى استبدال المنتجات بينها وبين الدول العربية بأرخص الأسعار نتيجة تطبيق الاعفاء التام على التبادلات التجارية .

وليس هذا فحسب ، لكن يترتب على ذلك التطلع الى الأسواق الافريقية ، وهو ما يجعل الصادرات العربية أكثر توسعاً ، بدلاً من اقتصارها على أسواق بعض الدول العربية والأوروبية بنسب محدودة .

والحقيقة أن من أسباب نجاح الاتحاد الجمركى للدول الأوربية هو كيفية التنسيق بين السياسات التجارية للدول الأعضاء خلال الفترة الانتقالية لانشاء الاتحاد الجمركى ، والتى تتمثل فى بلورة مؤسسات الجماعة الاقتصادية الأوربية على اصلاح النظام الاقتصادى من خلال قيام الجماعة الأوربية بدور بارز عن طريق اجراء المفاوضات مع كل مجموعة من الدول المنتمية الى اقليم اقتصادى

---

[١١٦] التقريرالرلبع عشر للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحتياجات التطور فى ضوء تجربة الاتحاد الأوربى ، مرجع سبق ذكره .

[١١٧] Salvatore ,D (OP CIT) , P ٣٢٩ .

معين لاختلاف ظروفه ومشكلاته عن باقى ظروف ومشكلات الأقاليم الاقتصادية الأخرى التى يتكون منها الاقتصاد العالمى [١١٨] .

من ذلك نسيطيع القول بأنه ، عند تطبيق الدول العربية سياسة الاتحاد الأوربى بالتوسع فى التعامل مع المناطق الاقليمية الأخرى ، عن طريق دمج الدول الأربع السابق ذكرها ، يترتب على ذلك التنسيق فى السياسات التجارية بين الدول العربية والافريقية ،ويساعد على تحقيق ذلك وجود بعض الدول العربية المنتمية لعضوية بعض التكتلات الاقتصادية الافريقية .

٥ – اختلاف تطبيق قواعد المنشأ للدول العربية مع الاتحاد الأوربى [١١٩]

من أهم الأسباب التى تؤثر على اجتياز مرحلة الاتحاد الجمركى العربى ، هى تغليب المصالح القطرية على المصالح الاقليمية ، ويتمثل التعارض فى توقيع الدول العربية على اتفاقات دولية تشتمل على برتوكولات قواعد منشأ تتعارض مع مسيرة التكامل الاقتصادى العربى .

ومن أوضح هذه البرتوكولات المتعارضة ، برتوكولات قواعد المنشأ الموقعة بين الدول العربية والاتحاد الأوربى ، حيث تتسم بتعدد وتطور قواعد المنشأ المتفق عليها بين الطرفين ، وهو ما يلاحظ من خلال تطبيقات قواعد المنشأ

---

[١١٨] د سامى عفيفى حاتم ، الدروس المستفادة من تجربة السوق الأوربية المشتركة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٩

[١١٩] يقصد بقواعد المنشأ : هى " الجنسية الاقتصادية للسلع التى يتم تبادلها تجارياً ، وتتبع ضرورة تحديد جنسية وتصنيف السلعة من ضرورة تحديد الالتزامات والأعباء والقيود الأخرى الالتزامات المطبقة عليها .

تعريف وزارة الخارجية على موقع www . tas . gov

تعريف أخر

هى مجموعة السلع المستخدمة لتحديد الأحكام الادارية التى يطبقها أى عضو لتحديد بلد منشأ سلعة تدخل أسواق دولة عضو ، على أن يترتب على ذلك تمتع السلع بامتيازات تفضيلية نتيجة اتفاقية فى منطقة تجارة حرة ، أو اتحاد جمركى ، شرط أن تكون السلعة مستوفاه بقواعد المنشأ المنصوص عليها ، ويترتب على مخالفة هذه الشروط تطبيق الضرائب الجمركية الخارجية للدولة .

انظر رسالتنا عضوية مصر فى منظمة التجارة العالمية وتأثيرها على الشراكة مع الاتحاد الأوربى ص ٢٢١ .

المتتالية ، التى بدأت بالاتفاق على تطبيق برتوكولات ثنائية بين الجماعة الأوربية ككل والأطراف العربية منفصلة ، حتى تطورت لتطبق قواعد منشأ متعددة الأطراف ، وهو ما يسمى " بالتراكم القطرى " [١٢٠].

فقد بدأ تطبيق قواعد المنشأ بين الطرفين ، الجماعة الأوربية وبعض الدول العربية فى السبعينات ، بمقتضى اتفاقات ثنائية تطبق فى مجالات محددة ، لذلك اطلق عليها فى ذلك الوقت اتفاقات شراكة بين الجماعة الأوربية ككل ، وكل دولة عربية على حدى ، وهو ما يفسر اختلاف تطبيق قواعد المنشأ للدول العربية فى ذلك الوقت .

وتطورت اتفاقات الشراكة بين الطرفين لتشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ليطلق عليها اتفاقات مشاركة ، لكن مع استمرار تطبيق قواعد منشأ مختلفة من دولة عربية الى أخرى ، ومثال ذلك تطبيق قواعد منشأ بين الاتحاد الأوربى وجمهورية مصر العربية ويطلق عليها EUR1 [١٢١] .

---

[١٢٠] **التراكم القطرى**

يطبق التراكم القطرى بين اكثر من دولتين ، فاذا كانت كل من الدول A-B- C بينها اتفاقات تنص على تطبيق قواعد منشأ واحدة فيما يتعلق بعمليات التشغيل أو التصنيع اللازمة لاكساب المنشأ ، فان الدولة A يمكنها أن تطبق التراكم القطرى فى تجارتها مع الدولتيين B-C

بشرط

أن يسمح الاتفاق بينها بتطبيق هذا النوع من التراكم ، حيث يجب أن تكون الدول جميعاً مطبقة لقواعد منشأ واحدة ، حيث لا يجوز لاى دولة أن تطبق تراكم المنشأ الا مع دول يربطها برتوكول للمنشأ ، ينص على قواعد واحدة للمنشأ .

المصدر : شبكة المعلومات الدولية الانترنت www . tas .gov .eg

[١٢١] التراكم الثنائى لقواعد المنشأ بين الاتحاد الأوربى ومصر .

١- تعتبر المواد الناشئة فى الاتحاد الأوربى كأنها مواد ناشئة فى مصر عند دخولها فى تصنيع منتج يتم انتاجه فيها ، وليس من الضرورى أن يتم اجراء عمليات تشغيل أو تصنيع على هذه المواد بشكل كاف بفرض أنه تم اجراء عمليات تشغيل أو تصنيع عليها تتعدى ما هو مشار اليه فى المادة (٧-١) من هذا البرتوكول .

٢- تعتبر المواد الناشئة فى مصر كانها ناشئة فى الاتحاد الأوربى عند دخولها فى تصنيع منتج يتم انتاجه هناك ، وليس من الضرورى أن يتم اجراء عمليات تشغيل أو

ومع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ، التى يغلب عليها الطابع الاقليمى طبقت قواعد منشأ " يورو متوسطى" [١٢٢] ، وهى ما يطلق عليها التراكم القطرى ، وفيها يتم تطبيق التراكم القطرى بين أكثر من دولتين ، فاذا كانت كل من الدول ABC بينها اتفاقات تنص على تطبيق قواعد منشأ واحدة فيما يتعلق بعمليات التشغيل أو التصنيع اللازمة لاكساب المنشأ ، فان الدولة (A) يمكنها أن تطبق التراكم القطرى فى تجارتها مع الدولتين .B- C .

بشرط أن يسمح الاتفاق بينها بتطبيق هذا النوع من التراكم ، حيث يجب أن تكون الدول جميعاً مطبقة لقواعد منشأ واحدة ، حيث لا يجوز لأى دولة أن تطبق تراكم المنشأ الا مع دول يربطها بهم بروتوكول للمنشأ ، ينص على قواعد واحدة للمنشأ

تصنيع على هذه المواد بشكل كافى بفرض أن يتم اجراء عمليات تشغيل أو تصنيع عليها تتعدى ما هو مشار اليه فى المادة (٧-١) من هذا البرتوكول .

المصدر : وزارة التجارة الخارجية ، المادة (٣) – الفصل الثانى ، تعريف مفهوم المنتجات الناشئة ، المنشأ الوطنى فى اتفاقية المشاركة المصرية الأوربية ، يوليو ٢٠٠٢ ، ص ١٢، ١٣ .

[١٢٢] **المقصود بالتراكم اليورو متوسطى**

يستخدم مصطلح التراكم اليورومتوسطى للتعبير عن نظام التراكم القطرى بين الاتحاد الأوربى وعدد من الدول الأوربية والدول اليورومتوسطية .

الدول التى تطبيق تراكم المنشأ اليورو متوسطى

دول الاتحاد الاوربى " النمسا – بلجيكا – قبرص – جمهورية التشيك – الدنمارك – استونيا – فنلندا – فرنسا – المانيا- اليونان – المجر – ايرلندا – ايطاليا – لاتفيا- ليتوانيا – لوكسمبورج – مالطا- هولاندا – بولندا- البرتغال – اسبانيا- سلوفاكيا – سلوفينيا- السوي – المملكة المتحدة – بلغاريا – جزر الفارو – اسلندا – ليختشتسيتن – النرويج – رومانيا – سويسرا- تركيا- الجزائر – مصر – اسرائيل – الأردن – لبنان – المغرب – تونس – السلطة الفلسطينية " .

ويطبق الاتحاد الأوربى التراكم مع هذه الدول التى تطبق اتفاق تجارة حرة يسمح بهذا التراكم ، ويحتوى على قواعد منشأ يورو متوسطية .

ويستفاد من ذلك الشرط أن الدول الأعضاء لاتفاقية اغادير يطبق عليها التراكم القطرى اليورو متوسطى ، حيث سمحت اتفاقية اغادير باستخدام قواعد المنشأ لدول الأورومتوسطىEURO – MED [١٢٣] .

وفى ظل الاتفاقات الدولية المبرمة مع الاتحاد الأوربى سواء على المستوى العربى أو العالمى ، وما ترتب عليها من تعدد فى قواعد المنشأ ، راى الاتحاد الأوربى فى الفترة الحالية بأهمية توحيد جميع قواعد المنشأ لهذه الاتفاقات ليطبق فيها قواعد منشأ واحدة ، شرط أن يكون هناك اتفاقات منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوربى .

ويمكن كذلك للأطراف المتعاقدة مع الاتحاد الأوربى استخدام هذه القواعد فيما بينهم شرط أن يكون فيما بينهم اتفاق منطقة تجارة حرة ، على أن يتم العمل بهذا الاتفاق فى ٢٠١٥ ، وبهذا يجمع اتفاق قواعد المنشأ ٦٠ دولة هى دول الاتحاد الأوربى ودول الافتا – ودول جنوب المتوسط واغادير – بروكسس – جزر الفارو [١٢٤].

وقد يتساءل البعض ، اين توجد المشكلة فى قواعد المنشأ المتفق عليها بين الاتحاد الأوربى والدول العربية ، اذا تم توحيد قواعد المنشأ لجميع التكتلات الاقليمية التى يوجد بينها وبين الاتحاد الأوربى منطقة تجارة حرة ؟

يمكننا الاجابة ، بأنه ليست المشكلة فى قواعد المنشأ بين الطرفين ، لكن تكمن المشكلة فى التطبيق حيث يلاحظ .

---

١٢٣ Officlal journal of the European union 13-3-2006 .
شبكة المعلومات الدولية الانترنت www . sis . gov . eg
Contracting parties .eu , EFTA states , participants in the Barcelona process (Mediterranean countries or MEDs) , participants in the eu stabilization and association process (SAP partners) faroe ilands .

١٢٤ Regional convention pan – euro –Mediterranean preferential rules of origin , state of play and future steps , seminar on the revision of the PEM convention 16-17 September , 2014 Italy .

١- توجد بعض الدول العربية المصنفة طبقاً لتقسيم الاتحاد الأوربى " دول جنوب المتوسط "، تطبق بجانب التراكم القطرى ، ما يسمى بالتراكم الكلى ، وفيه يطبق الاتحاد الأوربى أعضاء المنطقة الاقتصادية الأوربية (EEA) " و سويسرا وايسلاندا وليختشتسيتن والنرويج " منطقة الافتا " ، ولأغراض المنشأ يتم اعتبار المنطقة بأسرها اقليماً واحداً ، والطرف العربى الذى يشمل كل من " المغرب وتونس والجزائر " .

ويتطلب التراكم الكلى ، أن تجرى على المنتج كافة عمليات التصنيع أو التشغيل الضرورية لاكساب المنشأ ، ليس فى الاقليم الجمركى لدولة واحدة ، وانما فى الاقليم الجمركى لمجموعة الدول بشكل عام ، وتحديداً دول الاتحاد الأوربى ومنطقة الافتا وتونس والمغرب والجزائر .

وبهذا فانه يتم تطبيق قواعد المنشأ لثلاث دول عربية غير المتفق عليها مع باقى دول جنوب المتوسط ، مما يجعل هناك تضارب فى التزامات بعض الدول العربية التى تربطها بالاتحاد الأوربى منطقة تجارة حرة ونعطى مثالاً لها فى الهامش [١٢٥].

٢- لا يتم تطبيق قواعد منشأ واحدة فى دول جنوب المتوسط ، حيث توجد اكثر من قاعدة يسمح للمصدر اختيار ايهما يفضل ، حيث توجد قواعد المنشأ EURO.1 المنبثقة عن الاتفاقات الثنائية بين بعض الدول العربية

---

[١٢٥] فى حالة غزل قطن (بند جمركى النظام المنسق ٥٢٠٥) تم استيرادها من خارج الجماعة عند تحويلها الى الياف (النظام المنسق ٥٢٠٨) ، ثم يتم بعد ذلك تصدير الألياف من الجماعة الى تونس ، حيث يتم فصلها وتفصيل قمصان بند جمركى (النظام المنسق ٦٢٠٥) فانه وفقاً لقواعد تراكم المنشأ للعمليات ، فان الغزل الذى تم فى الجماعة يعتبر قد تم فى تونس .

ومع ذلك فان اكتساب المنشأ قد تم التحصيل عليه بطريقة لا تتطابق مع المتطلبات الأورومتوسطية ، والتى وفقاً لها كان يتعين أن يتم الغزل والخياطة فى دولة واحدة .

اذا كان المنتج اكتسب المنشأ على اساس التراكم الكلى بين تونس والمغرب والجزائر ، **ومن ثم فعنده لا يتم تطبيق التجارة القطرى** مع أى من الدول الاورومتوسطية

المصدر ، نقلاً شبكة المعلومات الدولية الانترنت ، على موقع وزارة التجارة الخارجية www.tas.gov.eg .

والاتحاد الأوربى ، وتوجد قواعد المنشأ القطرية EURO MED ، بجانب القاعدة الأخيرة التى يتم الاعلان عنها بحلول عام ٢٠١٥ ، وذلك كله يؤدى الى ارتباك فى اصدار شهادة حركة المنتج المصدر من الدول العربية .

ومما سبق نستطيع أن نستخلص أن التضارب فى التزامات قواعد المنشأ يؤثر تأثيراً سلبياً على تنفيذ الاتحاد الجمركى العربى ، ومن ثم ينعكس ذلك على نجاح التكامل الاقتصادى العربى .

حيث انه يستبعد الحصول على منتج عربى يصل الى الاتحاد الأوربى ، بسبب التقسيم الجغرافى الذى انتهجه الاتحاد الأوربى مع الدول العربية ، والذى ينتج عن اختلاف فى الالتزامات ، ويتبين ذلك من خلال عدم اتفاق الدول العربية على قواعد منشأ تفصيلية عربية ، وهى على مشارف الاعلان عن الاتحاد الجمركى .

ويترتب على عدم تحديد جهة تختص بالنظر فى الاتفاقات الدولية الخارجية للدول العربية ، سلبيات تنعكس خطورتها على العمل العربى المشترك ، ويتضح ذلك من خلال تعدد الاتفاقات الدولية العربية الداخلية والخارجية الذى كان لها التأثير السلبى على التكامل الاقتصادى العربى بسبب تضارب الالتزامات العربية من تكتل الى أخر ، وهو ما نوضحه بالتفصيل فى المبحث التالى .

المبحث الثالث

المعوقات الناتجة عن تعدد ابرام الاتفاقات الدولية العربية

يعتبر الانفتاح الاقتصادى وتحرير التجارة العالمية سبب أساسى وراء تسابق دول العالم بعقد الاتفاقات الدولية خاصة فى المجال الاقتصادى ، ولكن لا يمكننا قياس نجاح دولة اقتصادياً من خلال تعدد اتفاقاتها الدولية ، وانما بما أحرزته من نتائج ومزايا انعكست على مستوى المعيشة وحجم تبادلاتها التجارية

الناتجة عن عقد الاتفاقات التى ابرمتها ، ومما لاشك فيه فان نجاح الاتفاقات الدولية المبرمة مترتباً على طرق التفاوض وتنسيق العمل للأطراف المتعاقدة[١٢٦] .

وبمقارنة طرق عقد الاتفاقات الدولية لكل من الدول العربية والاتحاد الأوربى ، رأينا وجود المفوضية الأوربية مسئولة عن كل ما يتعلق بالاتفاقات والمعاهدات الدولية التى يكون الاتحاد الأوربى طرفاً فيها ، فى حين لا يوجد مثل هذا الجهاز فى الدول العربية ، مما أدى الى تعدد ابرام الاتفاقات الدولية التى انعكست نتائجها سلبياً على المستوى الاقتصادى العربى ، لهذا نقوم بعرض الاتفاقات الدولية متعددة الأطراف التى اشتركت فيها الدول العربية على المستوى العربى والعالمى ، وما ترتب عليها من أثار سلبية أثرت على تحقيق التكامل العربى .

اولاً : الاتفاقات الدولية العربية على المستوى العربى

أوضحت المادة الثالثة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ، كيفية التعاون بين الدول العربية عند ابرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف بالنص على " تعتبر المبادىء المتفق عليها فى الاتفاقية حداً أدنى للتعاون التجارى بين الدول الأطراف ولكل دولة طرف حق منح ميزات وافضليات اكثر لاية دولة عربية أخرى ، وذلك من خلال اتفاقات تعقدها سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف .

وانطلاقاً من نص المادة ، ابرمت الدول العربية عدد من الاتفاقات الثنائية فى مجالات مختلفة ، وكذلك اتفاقات متعددة الأطراف ، ويهمنا فى هذا البحث التعرض للأتفاقات متعددة الأطراف التى غالباً تشمل جميع المجالات التجارية والاستثمارية والخدمية ، ويتبع فيها مراحل التكامل الاقتصادى ، حتى نتعرف على مدى اتفاق وتعارض هذه الاتفاقات فى ظل تعدد الاتفاقات الثنائية ومتعددة الأطراف المبرمة مع الدول العربية ، خاصة عند التزام الدولة الواحدة فى اكثر من اتفاقية .

---

[١٢٦] Javed , Maswood , international political economy and globalization , Griffith university , Australia , world scientific , 1999

أما الاتفاقات الثنائية فيكون الغرض منها منح ميزة تفضيلية أوالتعاون فى مجال واحد فقط ، وغالباً لا يتعارض التزامات الدول الأعضاء فيها مع الدول الأخرى ، كذلك يمكننا الاشارة قبل أن نتعرض للاتفاقات متعددة الأطراف المنبثقة عن المادة الثالثة من اتفاقية تيسير التبادل التجارى ، أن نوضح أن هناك بعض الدول العربية ملتزمة بالتعاون فى اتفاقية السوق العربية المشتركة التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، ولكن لا يؤثر التعاون فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادى بالتزامات الدول العربية ، نظراً لمحدودية نطاق عمل المجلس ، والان نقوم بعرض الاتفاقات متعددة الأطراف الملتزمة بها الدول العربية .

أ- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية

انشئت الاتفاقية بعد فشل مجلس الوحدة الاقتصادية فى الوصول الى التكامل الاقتصادى العربى . ادراكاً من الدول العربية بأهمية التكامل الاقتصادى كوسيلة أساسية لتعزيز التنمية العربية الشاملة فى اطار اقتصاد عربى متحرر .

وتتضمن الاتفاقية اقامة منطقة تجارة حرة عربية واتحاد جمركى ، وأن لم تنص على ذلك صراحة ، واتبعت الاتفاقية مراحل التكامل الاقتصادى واستكملت مرحلة منطقة التجارة الحرة، وتشمل فى عضويتها جميع الدول العربية باستثناء أربعة دول " جيبوتى – الصومال – جزر القمر – موريتانيا" ، وتقوم بالتحضير للاعلان عن الاتحاد الجمركى ٢٠١٥ [١٢٧].

ب- مجلس التعاون لدول الخليج

انشىء مجلس التعاون لدول الخليج عام ١٩٨١ ، ويضم فى " الامارات – البحريين – السعودية – عمان – قطر – الكويت " ، وبهذا يكون جميع الدول الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى أعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ونريد أن نوضح أن المجلس سبق اتفاقية تيسير التجارة العربية لتحقيق مراحل التكامل الاقتصادى ، حيث استكمل مرحلة منطقة التجارة الحرة ، وطبق

[١٢٧] قد تعرضنا لشرح الاتفاقية بالتفصيل سابقاً فى " الفصل الثانى " .

التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة " الاتحاد الجمركى " عام ٢٠٠٣ على أن تطبق بنسبة ٥% ، ويتم التحضير فى الوقت الحالى للاعلان عن المرحلة الثالثة من التكامل الاقتصادى " الوحدة النقدية لدول مجلس التعاون الخليجى " [١٢٨] .

ج- الاتحاد المغاربى

انشىء اتحاد المغرب العربى فى عام ١٩٨٩ فى اجتماع عقد فى مراكش بين رؤساء دول " تونس – الجزائر – ليبيا- المغرب – موريتانيا" ، ويلاحظ أن الدول أعضاء الاتحاد جميعهم أعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باستثناء دولة موريتانيا ، ويهدف الاتحاد الى تعزيز حركة البضائع وتوحيد الأنظمة الجمركية والتحرير التدريجى لانتقال السلع والخدمات .

لكن المشكلات السياسية فى منطقة الاتحاد أعاقت التقدم فى تحقيق الأهداف الكاملة له ، وعلى الرغم من تخفيض التعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء ، الا انه ما تزال التدابير غير الجمركية الكثيرة تعرقل التجارة بين دول الاتحاد .

ثانياً : الاتفاقات الدولية على المستوى العالمى

ترتبط الدول العربية بالتكتلات الاقليمية على مستوى العالم ، ويرجع ذلك الى توسع العلاقات الدولية الاقتصادية ، الناتجة عن تحرير التجارة العالمية التى ترتب عليها استحالة اعتماد دولة على اقتصادها الوطنى أو فى اطار محيطها الاقليمة ، فلابد وأن تندمج عالمياً ، لكن نظراً لاختلاف مصالح الدول من اقليم الى أخر ، نلاحظ اختلاف توجه الدول العربية لانضمامها فى المنظمات العالمية والاقليمية .

أ- الدول العربية المنضمة الى اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO)

[١٢٨] التقرير الاقتصادى العربى الموحد ٢٠١٣ .

تعتبر منظمة التجارة العالمية هى المنظمة الأم التى تحكم جميع المنظمات الاقتصادية الاقليمية ، ولا يمكن أن تخالف منظمة اقليمية أهداف ومبادىء منظمة التجارة العالمية ، التى من أهدافها تحرير التجارة العالمية .

وتوجد اثنتى عشردولة عربية فقط منضمة فى منظمة التجارة العالمية هى " مصر – الكويت – عمان – قطر – الامارات – تونس – البحريين – المغرب – جيبوتى – الاردن – السعودية – اليمن " [١٢٩] ، وجميع هذه الدول أعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باستثناء " جيبوتى " .

ولم تتعرض منظمة التجارة العالمية للتفصيلات الداخلية لتكوين الاتحاد الجمركى ، واتاحت للدول الأعضاء فى الاتحاد اختيار النظام الداخلى ، وفقاً لما يتناسب مع الظروف الاقتصادية الخاصة بهم ، واقتصر دور منظمة التجارة فى وضع الاطار العام لتكوين الاتحاد الجمركى ، والتى أوضحناها سابقاً حين عرض شروط الاتحاد الجمركى فى الفصل الأول .

بهذا تلتزم الدول العربية الأعضاء فى منظمة التجارة ، بعدم الاتفاق على تعريفة جمركية فى الاتحاد الجمركى العربى ، تخالف التعريفة المتفق عليها فى المنظمة الأم ، ولكن اذا تعذر تطبيق ذلك بأن تطبق تعريفة أقل أو أعلى من المتفق عليه فى منظمة التجارة العالمية ، ففى حالة تطبيق تعريفة أقل فيعتبر ذلك فى صالح الدول اعضاء منظمة التجارة العالمية وهم غير ملتزميين بتطبيق تخفيضات ، لكن فى حالة الاتفاق على تعريفة جمركية أعلى ، فهنا تخضع الدول التى ترفع تعريفتها الجمركية لتقديم تنازلات على بعض السلع ، وفقاً لشروط واجراءات نظمتها المادة (٢٨) من اتفاقية منظمة التجارة العالمية .

ب- اتفاقات التعاون مع الاتحاد الأوربى

يعتبر الاتحاد الأوربى الشريك التجارى الأول للدول العربية ، وهو ما يفسر تعدد الاتفاقات الدولية المبرمة بين الطرفيين منذ فترة الستينات ، فقد بدأت

[١٢٩] المصدر : شبكة المعلومات الدولية الانترنت www . wto . org . com

الاتفاقات بين الطرفيين على شكل اتفاقات ثنائية تقوم على التعاون من طرف واحد هو الاتحاد الأوربى .

وفى ظل التطورات الاقتصادية العالمية تطورت العلاقات العربية الأوربية لتأخذ شكل اتفاقات متعددة الأطراف تقوم على المعاملة بالمثل ، لكن يلاحظ تنوع ابرام الاتفاقات العربية الأوربية ، ليقسم الاتحاد الأوربى الدول العربية الى تكتلات تابعة لمصالحه الاقليمية ، وليس للتقسيم الجغرافى للمنطقة العربية ، وهو ما نلاحظه من خلال الاتفاقات العربية الأوربية المبرمة التى نتناولها بشىء من الايجاز .

-الشراكة الأوربية المتوسطية " عملية برشلونة" EURO- MED

انطلقت عملية برشلونة عام ١٩٩٥ ، من خلال مؤتمر برشلونة الأورومتوسطى ، الذى اقترحته اسبانيا ونظمه الاتحاد الأوربى لتعزيز البلدان المطلة على البحر المتوسط فى شمال افريقيا وغرب أسيا [١٣٠] .

ويضم دول الاتحاد الأوربى ودول جنوب المتوسط التى من بينها تسعة دول عربية هى " الجزائر – مصر – الأردن – لبنان – ليبيا– موريتانيا – المغرب – سوريا – تونس – فضلاً عن السلطة الوطنية الفلسطينية .

ولم تصل عملية برشلونة للأهداف التى تسعى اليها على المحيط السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى [١٣١] ، مما دعا الى تطوير عملية برشلونة "بما يسمى الاتحاد من أجل المتوسط " بتاريخ ٢٠٠٨ ، ويضم ٤٣ دولة ، ليشمل جميع دول الاتحاد الأوربى والدول العربية السابق ذكرها .

---

[١٣٠] وعدد الدول الأوربية فى ذلك الوقت " خمسة عشر دولة " ، واثنتا عشر دولة متوسطية . سمير محمد عب العزيز ، التكتلات الاقتصادية الاقليمية فى اطار العولمة ، مكتبة الاشعاع الفنية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ ، ص ١٨٧: ٢١٥ و اركيه رامازانى ، مرجع سبق ذكره .

[١٣١] Naglaa El Ehwany , (and other) , the Euro – Mediterranean partnership ten years after barcelona , center for European studies , masteuromed , april 2005 .

ويهدف الاتحاد من أجل المتوسط المنبثق عن عملية برشلونة الى التعاون العربى الأوربى فى (٤ مجالات) الاقتصاد والبيئة والهجرة والأمن والثقافة ، على أن يتم انشاء منطقة تجارة حرة بين الطرفيين ليتم فيها التحرير لجميع السلع دون قيود .

-اتفاقات اغادير

ابرمت اتفاقية اغادير عام ٢٠٠٤ ، دخلت حيز النفاذ ٢٠٠٦ ، وضمت كل من " الأردن – تونس – مصر – المغرب – الاتحاد الأوربى " ، وتهدف الاتفاقية الى اقامة منطقة تجارة حرة عربية متوسطية .

تلزم اتفاقية اغادير أطرافها ايضاً بالازالة الفورية لجميع القيود غير الجمركية التى تعيق الاستيراد من أطراف أخرى ، مثال القيود الكمية والنقدية والادارية والفنية ، علاوة على ذلك لا يسمح للأعضاء فرض قيود غير جمركية جديدة [١٣٢].

-اتفاقات التعاون الأوربى مع دول مجلس التعاون الخليجى

تخضع العلاقة بين الاتحاد الأوربى ودول مجلس التعاون الخليجى لاتفاقية التعاون الموقعة فى عام ١٩٨٨ ، وكذلك برنامج العمل المشترك الذى تمت الموافقة عليه فى عام ٢٠١٠ .

ويلتزم الجانبان بالمفاوضات من أجل التوصل الى اتفاقية التجارة الحرة التى بدأت فى عام ١٩٩٠ ، وانطلقت عام ٢٠٠٧ [١٣٣] .

ج – اتفاقات التعاون مع الدول الافريقية

يربط الدول العربية بالافريقية اتفاقات تعاون ترجع الى قديم الزمن ، وتطورت هذه الاتفاقات بتطور المجتمع الدولى الاقتصادى ، وظهور التكتلات الاقليمية ، التى بمقتضاها تحولت الاتفاقات الثنائية بين الجانب العربى والافريقي

[١٣٢] المصدر : شبكة المعلومات الدولية الانترنت : www. Agadiragreement . org

[١٣٣] المصدر : شبكة المعلومات الدولية الانترنت eeas . europa – eu

الى اتفاقات متعددة الأطراف مثال اتفاقية ابوجا ١٩٩١ ، اتفاقية الكوميسا، الساحل والصحراء .

-اتفاقية ابوجا ١٩٩١

هى اتفاق دولى وقع فى ٣ يونيو ١٩٩١ ، يضم ثلاث وخمسين دولة افريقية ، اتفقوا فيما بينهم على الوحدة الاقتصادية الواحدة ووحدة النقد بحلول عام ٢٠٢٨ ، والدول العربية الموقعة على الاتفاق هى " الجزائر – جزر القمر – جيبوتى – مصر – موريتانيا السودان – تونس " .

وبذلك توجد سبعة دول عربية موقعة على معاهدة ابوجا ، التى تعتبر المعاهدة الأم لجميع التكتلات دون الاقليمية الافريقية مثل الكوميسا والساحل والصحراء وغيرها ، مع الاشارة أن كل من " الجزائر ومصر والسودان أعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [١٣٤].

-اتفاقية الكوميسا ١٩٩٤

تأسست الكوميسا فى العاصمة الأوغندية كمبالا ١٩٩٣ ، دخلت حيز النفاذ فى ٨ ديسمبر ١٩٩٤ ، انضمت اليها تسع عسر دولة افريقية ، بينهم خمسة دول عربية هى " مصر – جزر القمر – جيبوتى – السودان – ليبيا– " وتنضم كل من مصر والسودان وليبيا الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [١٣٥].

وتهدف الاتفاقية الى تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء للوصول الى الوحدة الاقتصادية الافريقية ، وقد نجح التكتل فى الانتهاء من مرحلة منطقة التجارة الحرة ، وتم اعلان الاتحاد الجمركى وتحديد نسبة التعريفة الجمركية

[١٣٤] المصدر شبكة المعلومات الدولية الانترنت www. En wikipedia . org/wiki/ abuga agreement

[١٣٥] المصدر شبكة المعلومات الدولية الانترنت www . comesa . int

الخارجية بواقع صفر % على المواد الخام والسلع الرأسمالية ، ١٠% على السلع النصف مصنعة ، ٢٥% على السلع تامة الصنع [١٣٦].

-تجمع الساحل والصحراء

انشىء التجمع ١٩٩٨ ، بهدف تعزيز آليات التعاون ، انضمت اليه تسع دول افريقية ، بينهم أربعة دول عربية هى " ليبيا – السودان – مصر – تونس [١٣٧].

نستخلص مما سبق اشتراك الدول العربية فى أكثر من تجمع اقليمى على مستوى الدول العربية و على مستوى العالم ، وتولدت عن هذه الاتفاقات التزامات على الدول العربية ، ومما لا شك فيه أن يوجد تضارب فى الالتزامات المفروضة على الدول العربية ، نظراً لاختلاف المصالح من تكتل اقليمى الى أخر ، وهو ما يجعلنا نتساءل عن مدى الاستفادة التى تعود على الدول العربية نتيجة انضمامهم الى تلك التكتلات ، وهو ما يتم الاجابة عليه فى تأثير تعدد الاتفاقات العربية على الالتزامات العربية والدولية للدول العربية .

ثالثاً : تأثيرتعدد الاتفاقات العربية على الالتزامات العربية والدولية

لاحظنا فى العنصر السابق تعاقد بعض الدول العربية لاكثر من معاهدة متعلقة بموضوع واحد ، وهذه المعاهدات فى محيط الدول العربية ،وأخرى على المستوى العالمى ، ومما لا شك فيه تولد عن ذلك التعاقد التزامات لا تستطيع الدول العربية مخالفتها ، والا تعرضت للمسؤلية القانونية الدولية .

فقد استقر العمل الدولى على تطبيق القاعدة القانونية الى مفادها " التزام الأطراف المتعاقدة باحترام وتنفيذ الالتزامات الناشئة عن المعاهدات التى ابرمتها

---

[١٣٦] Comesa launches its customs union , summit daly bulletin , comesa , 2009.

[١٣٧] وزارة التجارة الخارجية ، قطاع الاتفاقات التجارية ، العلاقات المصرية الافريقية ، مرجع سبق ذكره .

ونصت عليها صراحة اتفاقيتا قانون المعاهدات بتقريرهما أن كل معاهدة وصلت حيز التنفيذ ، تكون ملزمة لاطرافها وعليهم تنفيذها بحسن نية [١٣٨] .

لكن بتطبيق ذلك على الواقع العملى للاتفاقات التى ابرمتها الدول العربية ، نجد اختلافات فى التزامات الدول العربية من اتفاقية الى أخرى ، وهو ما أدى الى تضارب تنفيذ تلك الالتزامات ، وبالطبع يعتبر ذلك سبب حقيقى فى تأخر الوصول الى التكامل الاقتصادى العربى ، مقارنة بالتكتلات الاقليمية الأخرى مثال الاتحاد الأوربى .

أ- فنجد اختلاف الالتزامات فى التكتلات الثلاث للدول العربية ، حيث نجد الاتحاد المغاربى ما زال فى مرحلة منطقة التجارة الحرة ، اتفاقية تيسير التجارة فى التحضير للمرحلة الثانية للتكامل الاقتصادى "للاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى ٢٠١٥ " ، فى حين مجلس التعاون الخليجى فى وصل الى المرحلة الثالثة للتكامل الاقتصادى " التحضير للاعلان عن الاتحاد النقدى " .

ويكمن اختلاف الالتزامات فى صعوبة تطبيق الدول العربية الغير أعضاء فى مجلس التعاون الخليجى للتعريفة الجمركية ٥% ، حيث تطبق هذه الدول تعريفة أعلى من المتفق عليها فى الاتحاد الجمركى لمجلس التعاون الخليجى ، وهو الأمر الذى يوضح عدم توافق اتجاهات الدول حول تطبيق الاتحاد الجمركى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ، مما ينبىء على عرقلة تنفيذ تلك المرحلة.

ب- كذلك اختلاف التعريفة الجمركية المطبقة للدول العربية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، حيث نلاحظ الدول الست الأعضاء فى مجلس التعاون الخليجى تطبق ٥% ، فى حين تطبق الخمس دول الأخرى تعريفات مختلفة ، مثال – يبلغ متوسط التعريفة المربوطة لجمهورية مصر العربية

---

[١٣٨] د ابراهيم محمد العنانى ، القانون الدولى العام ، الطبعة الخامسة ، دار النهضة العربية ٢٠٤- ٢٠٠٥ ، ص ١٠٢ و

د محمد يوسف علوان ، القانون الدولى العام – المقدمة والمصادر ، الطبعة الثالثة ، دار وائل للنشر ٢٠٠٧ ، ص ٣٥٩ .

٣٦.٧% ، متوسط التعريفة المربوطة للسلع الزراعية ٩٩% – المطبقة ٦٦% ، متوسط التعريفة المربوطة للسلع غير الزراعية ٢٨.٧ % – الطبق ٩.٤% [١٣٩].

تلك التعريفة تختلف عن التعريفة المطبقة للدول الاعضاء فى منظمة التجارة العالمية ، " لكنها تتقارب " ، ذلك يرجع الى عدد من الأسباب أهمها مدى اعتماد الدول على منتج معين دون الأخر ، فقد تعتمد مصر على الزراعة فتقوم برفع التعريفة على المنتجات الزراعية ، فى حين تعتمد دولة أخرى على منتج غير الزراعة فتقوم برفع التعريفة الجمركية على ذلك المنتج .

ومما لاشك فيه فان اختلاف تطبيق التعريفة الجمركية للدول العربية قبل تكوين الاتحاد الجمركى العربى ، يؤدى الى صعوبة الاتفاق على توحيد التعريفة الجمركية للاتحاد الجمركى العربى [١٤٠]، حيث تعتبر جميع الدول العربية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية أعضاء فى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باستثناء دولة جيبوتى .

ح– ومن الاختلافات الواضحة فى النظام الاقتصادى للأمة العربية هى تعدد الاتفاقات العربية المبرمة مع الاتحاد الأوربى ، حيث يلاحظ تقسيم الاتحاد الأوربى لتعاملاته مع الدول العربية الى ، دول الاتحاد من أجل المتوسط ، دول اغادير ، دول مجلس التعاون الخليجى ، ولم يتم التعامل مع الدول العربية كوحدة واحدة " تكتل عربى " ، وهو بالطبع يكون له الأثر السلبى على تحقيق التكامل العربى .

حيث يترتب على ذلك التقسيم تسابق الدول العربية فيما بينها لنيل المزايا من الاتحاد الأوربى ، وعدم الاهتمام بالتعاملات البينية العربية ، بسبب اختلاف الالتزامات العربية تجاه الطرف الأوربى ، رغم وحدة الأطراف فى التكتليين العربى والأوربى .

---

[١٣٩] المصدر شبكة المعلومات الدولية الانترنت www. Wto .org

[١٤٠] د عبد الباسط وفا ، مشكلات التجارة الخارجية ، الطبعة الثانية ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٧ .

د- يضاف الى ما سبق من مشكلات ناتجة عن تعدد الاتفاقات العربية ، التزامات الدول العربية عن الاتفاقات المبرمة مع التكتلات الافريقية ، فكما أوضحنا أعلنت منظمة الكوميسا عن انطلاق الاتحاد الجمركى بالتعريفة الجمركية التى سبق ذكرها ، ولاحظنا انه توجد من بين أعضاء الكوميسا ثلاثة دول عربية أعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية ، ويشاركون فى التحضير للاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى هى " مصر – السودان – ليبيا" .

وتكمن الصعوبة على هؤلاء الدول الثلاث ، فى كيفية التنسيق للتعريفة الجمركية الخارجية للتكتليين ، حيث لا تستطيع أى من الدول الثلاث الاشتراك فى عضوية أحد التكتليين دون الأخر ، نظراً لأهمية المصالح المشتركة مع دول الجانبيين العربى والافريقي .فاذا أخذنا على سبيل المثال " جمهورية مصر العربية " ، لا تستطيع التخلى عن اشتراكها للاتحاد الجمركى لأى من التكتليين ، بسبب وجود مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية تجعلها تحرص على استكمال التكامل الاقتصادى للدول العربية والافريقية ، واعتباراً بأنه تم تحديد التعريفة الجمركية لمنظمة الكوميسا ، نستطيع القول بأن هذه التعريفة تتناسب مع الاقتصاد المصرى ، الذى توجد به صناعات تلزم على صاحب متخذى القرار أن يرفع التعريفة الجمركية على المواد المصنعة لحماية المنتجات المصرية من المنافسة الخارجية [١٤١].

فكما ذكرنا أن متوسط التعريفة المربوطة لجمهورية مصر العربية ٣٦.٧% ، مع الاشارة أن هذه النسبة هى المتوسط ، حيث توجد بعض المنتجات تنخفض

---

[١٤١] لمزي من التفاصيل ، انظر رسالتنا ، عضوية مصر فى منظمة الكوميسا وأثر ذلك على الشراكة مع الاتحاد الأوربى ، مرجع سبق ذكره .

حيث لم يقتصرمنح منظمة التجارة العالمية بارتفاع التعريفة الجمركية لاقتصادات الدول النامية ، لكن سمحت بفرض اتخاذ أساليب حمائية عند تعرض الصناعات الداخلية لظروف طارئة .

فعلى سبيل المثال ، اتخاذ الاتحاد الأوربى أساليب حمائية كثيرة فى مواجهة صادرات الدول النامية ، من أجل الحفاظ على منتجاته الزراعية والصناعية ، كذلك الدول الصناعية الكبرى التى اتخذت أساليب حمائية على منتجاتها فى ظل الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

فيها التعريفة الى الصفر والبعض الأخر ترتفع لتكون أعلى من المتوسط ، كما يجب الملاحظة أنه فى ظل الاضطرابات السياسية التى شهدتها كثير من دول العالم فى السنوات الأخيرة الماضية والتى سبقتها أزمة عالمية تأثرت بها أغلب دول العالم خاصة الدول الكبرى " الويات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى ، لم يتم مراجعة التعريفة الجمركية فى منظمة التجارة العالمية ، مما ينبىء عن مراجعة التعريفة الجمركية خلال السنوات القادمة لتنخفض النسب التى تم الاتفاق عليها ، وهو ما يخشى منه على الاقتصاد المصرى فى ظل المنافسة العالمية للدول المتقدمة .

لكن يمكننا القول بأنه ، مهما انخفضت نسبة التعريفة لكثير من الدول العربية التى لديها صناعات تريد الحفاظ عليها ، لا يمكن أن يصل ذلك الانخفاض الى النسبة المحددة للاتحاد الجمركى لدول مجلس التعاون الخليجى ، حيث يرجع تحديد هذه النسبة الى عدم اعتماد الدول الست على الصناعات ، واعتمادهم على تصدير المواد الخام النفطية ، ذلك الأمر سمحت به منظمة التجارة العالمية التى اتاحت للدول حرية تحديد نسب التعريفة الجمركية الخارجية بما يتناسب مع اقتصادها .

نخلص من ذلك بأنه توجد بعض الدول العربية ملتزمة باتفاقات مع تكتلات خارجية ، اعلنت عن تعريفة جمركية تتعارض تماماً مع التعريفة التى التزمت بها بعض الدول العربية فى تكتلاتها العربية ، مما يجعل الدول العربية الأطراف فى كل من منطقة التجارة الحرة العربية والكوميسا فى حالة تضارب فى التزاماتها ، الناتجة عن وجود ست دول تفرض تعريفة جمركية لا تتلائم مع طبيعة اقتصاد كثير من الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة .

وقد نظمت اتفاقية فينا فى الفقرة الرابعة من المادة(٣٠) هذا الأمر ، وهى حالة تعارض التزامات الدول الموقعة على أكثر من معاهدة لنفس الموضوع حالة اختلاف أطراف المعاهدات [١٤٢].

[١٤٢] لمزيد من التفاصيل انظر، د ابراهيم محمد العنانى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٠ و الاجتماع الثامن والعشرون ، تقرير لجنة الاتحاد الجمركى ، ادارة التكامل الاقتصادى العربى ، القطاع الاقتصادى ، الأمانة العامة ، جامعة الدول العربية ، ٢٠١٤ .

وبذلك فقد لاحظنا أن من الأسباب التى تعرقل الاتحاد الجمركى العربى ، تضارب الالتزامات الناتجة عن تعدد الاتفاقات الملتزمة بها الدول العربية تجاه التكتلات الاقتصادية الاقليمية المختلفة ، مما يمكنا القول بأنه " ليس تعدد العلاقات الدولية الاقتصادية التى ابرمتها الدول العربية خير محض لها أو شر محدق" .

فمن الممكن أن تكون خير محض ، اذا تم اعادة التنسيق للاتفاقات الدولية الموقع عليها الدول العربية ، حتى لا يحدث تضارب فى تنفيذ الالتزامات ، وهو ما يسهل حدوثه فى ظل تشابك العلاقات الدولية الاقتصادية واتساع دائرة المصالح بين جميع التكتلات الاقليمية فى دول العالم.

هـ- عدم الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية للدول العربية

أوضحت المادة التاسعة من اتفاقية تيسير التبادل التجارى ، كيفية تطبيق قواعد المنشأ العربية بالنص على " يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض هذه الاتفاقية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التى يقررها المجلس ، والا تقل القيمة المضافة الناشئة عن انتاجها فى الدولة الطرف عن ٤٠% من القيمة النهائية للسلعة عند اتمام انتاجها ، وتنخفض هذه النسبة الى ٢٠% كحد أدنى بالنسبة لصناعات التجميع العربية ، ويقوم المجلس بوضع جدول زمنى لزيادة هاتيين النسبتيين تدريجياً .

وبالنظر الى شروط اعتبار السلعة عربية " قرر النص اولاً توافر قواعد المنشأ التى يقررها المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وبالتطبيق على الواقع العملى لقواعد المنشأ العربية ، يتبين لنا عدم اتفاق الدول العربية على قواعد منشأ عربية تفصيلية حتى وقتنا الحالى [١٤٣].

ويرجع السبب فى ذلك الى عامل خارجى وأخر داخلى ، ويكمن السبب الخارجى الى التزام الدول العربية بقواعد منشأ للاتحاد الأوربى ، من شأنه أدى الى استحالة تطبيق منتج عربى موحد ، لتقسيم الدول العربية الى تجمعات ،

[١٤٣] فؤاد ابو ستيت ، التكتلات الاقتصادية فى عصر العولمة ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٩ .

وتطبق أكثر من قاعدة منشأ مع أطراف غير عربية [١٤٤]، مما أثر على طرق التفاوض فى تحديد قواعد المنشأ التفصيلية للدول العربية ، كما أوضحنا فى المبحث السابق.

وبجانب الأسباب الخارجية توجد ايضاً أسباب داخلية أدت الى عرقلة الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية وهى مطالبة بعض الدول العربية بتطبيق تسهيلات على قواعد المنشأ ورفض البعض الأخر ، حيث يأتى رفض بعض الدول بتطبيق تسهيلات لوجود صناعات وطنية تريد الحفاظ عليها من المنافسة الخارجية ، كذلك يترتب على هذه التسهيلات حصول دولة ثالثة غير عضو فى منطقة التجارة الحرة العربية بالمزايا الممنوحة للدول الأعضاء .

لذلك تطالب بعض الدول العربية " مصر – الاردن – تونس – المغرب – الجزائر ، بتحديد قواعد منشأ تفصيلية وارتفاع القيمة المضافة ، فى حين تطالب دول مجلس التعاون الخليجى بتطبيق تسهيلات على قواعد المنشأ ، وبالطبع تلك المطالبة ليست فى صالح أغلب الدول العربية التى لديها صناعات تريد الحفاظ عليها ، مما أدى فى نهاية الأمر صعوبة الاتفاق على تطبيق قواعد منشأ تفصيلية للدول العربية ، ومما لا شك فيه تترك هذه المشكلات تأثيرها السلبى على الاتفاق للاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى .

وبجانب المعوقات الاقتصادية والادارية والاتفاقات الدولية المتضاربة ، لا نستطيع أن نغفل عن المعوقات السياسية التى تساهم بشكل ملحوظ فى تأخر التكامل الاقتصادى العربى .

وتتمثل تلك العقبات فى انعكاس الخلافات السياسية بين الدول العربية على المصالح الاقتصادية ، وهو ما نلاحظه فى طبيعة العلاقات بين الدول العربية فقط ، حيث يتغير مستوى العلاقات العربية وفقاً للتغيرات السياسية فيما بينهم ،

---

[١٤٤] بن راودية وهيبة ، أثر قواعد المنشأ على التجارة الخارجية لول شمال افريقيا ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، جامعة الشلف ، الجزائر .
المصدر: http:// doc . google .com

بخلاف العلاقات الاقتصادية الأوربية التى لا تتفاعل مع تغير العلاقات السياسية .

وهو ما يجعنا أن نلقى الضوء على طبيعة العلاقات بين الحكام العرب مقارنة بحكام الدول الأوربية ، حيث نلاحظ مهما تفاقمت الخلافات السياسية الأوربية ، فلا يكون لها أدنى أثر على طبيعة العلاقات الاقتصادية ، بذلك للحكام العرب عامل أساسى فى تيسير العمل العربى ، الذى يتحقق فى حالة الابتعاد عن الخلافات السياسية ، وترك الهيمنة وحب السيادة من أجل تحقيق المصالح العربية المشتركة [١٤٥] .

ومن أهم العقبات التى تقف حائلاً أمام الدول العربية لاستكمال مراحل التكامل الاقتصادى الاقليمى ، هى التدخلات الخارجية بهدف الحفاظ على مصالحهم الخاصة فى المنطقة العربية ، والتى يترتب عليها ازدياد الخلافات العربية ، مثال تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من نجاح الاتحاد العربى ، لما سيترتب عليه الاضرار بصالح اسرائيل .

بالاضافة الى تخوف بعض التكتلات الاقتصادية والاقليمية وبعض الدول التى توجد بينها وبين الدول العربية مصالح تجارية وتخشى الاضرار بها ، بالتالى فهى تسعى دائماً الى خلق العقبات التى تعرقل العمل العربى الاقليمى .

وذلك عن طريق عقد اتفاقات متتالية ينشىء عنها تضارب فى التزامات الدول العربية تجاه التكتلات الاقليمية العربية ، بجانب خلق خلافات سياسية تؤثر على العمل العربى ، كل هذه المعوقات السياسية لا يمكن تركها دون وضع الحلول للقضاء عليها ، ولا يمكن تحقيق ذلك الا بتوافر الارادة السياسية الجادة لتفعيل عمل عربى مشترك يحقق التكامل الاقتصادى العربى .

تصور للاتحاد الجمركى العربى ٢٠١٥

---

[١٤٥] Rana Mohamed abd eaal , the arab integration experiments in the light of joseph nye , theory , faculty of economics and political science department , 2010 .

اتضح مما سبق ، وجود تحديات تواجهه اعلان الاتحاد الجمركى العربى ، ناتجة عن التفاوت فى المستوى الاقتصادى بين الدول العربية واختلاف التعريفة الجمركية ، بجانب تضارب التزامات الدول العربية فى ظل اتفاقات المشاركة العربية الأوربية ، التى انعكست سلبياً على الأداء الاقليمى العربى والتزامتها تجاه التكتلات الاقليمية الأخرى .

مما يجعلنا نضع تصوراً من الممكن حدوثه عند قدوم الاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى ٢٠١٥ ، ذلك بغرض وضع اقتراح يهدف الى تفعيل التعاون الاقليمى العربى ، والاسراع للانتقال الى الخطوات التالية للتكامل الاقتصادى ، فى ظل التسابق الاقليمى للتكتلات الاقتصادية الأخرى .

وفى الحقيقة انه فى اطار جميع العوامل التى تم ذكرها بالتفصيل من بداية البحث لا يمكننا سوى تصور أمرين ، من الممكن بل ومن المؤكد حدوثهما عند قدوم موعد الاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى هما :

أولهما : مماطلة تنفيذ مرحلة الاتحاد الجمركى للوقوف عند مرحلة منطقة تجارة حرة –قد تتجه بعض الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة بوضع عقبات أثناء سير المفاوضات للاعلان عن الاتحاد الجمركى ، بهدف تأجيل الاجتماعات وعدم الانتهاء من مرحلة تنفيذ اجراءات الاتحاد الجمركى .

حيث توجد التزامات لهذه الدول مع أطراف أخرى غير عربية ، ترى من مصلحتها الوقوف عند مرحلة منطقة تجارة حرة دون استكمال مراحل التكامل الاقتصادى العربى .

ثانيهما : الاعلان عن الاتحاد الجمركى مع ايقاف تنفيذه لحين استكمال بعض الأجراءات ونتوقع ايضاً الاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى ، مع توالى تأجيل التنفيذ ، بحجة استكمال اجراءات شروطه واستعداد بعض الدول لتنسيق التزاماتها العربية ،ومع التكتلات الاقليمية الأخرى .

فقد أوضحنا أن هناك بعض دول المنطقة أقامت اتحاد جمركى بتعريفة جمركية ، لا تتناسب تماماً مع مستوى اقتصادات باقى الدول الأعضاء فى

المنطقة ، بجانب تضارب التزامات بعض الدول العربية فى تكتلات اقليمية أخرى .

لهذه الأسباب تتفق الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة بتأجيل تنفيذ الاتحاد الجمركى العربى ، لحين الاتفاق على التعريفة الجمركية التى تناسب جميع الأطراف ، وبهذا يكون قد تم الوصول الى مرحلة الاتحاد الجمركى شكلاً دون تنفيذ

وهذا ما يتوقع حدوثه قدوم موعد الاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى .

وبالطبع هذه الحلول لا نوافق عليها فى ظل تسابق التكتلات الاقليمية فى العالم للوصول الى مراحل التكامل الاقتصادى ، فى حين لا يزال التكتل الاقليمى العربى فى أولى مراحل التكامل الاقتصادى ، مما أدى الى تراجع المستوى الاقتصادى للدول العربية مقارنة بالمستوى الاقتصادى للدول التى تنضم لتكتلات اقليمية أخرى

اقتراحنا للإعلان عن الاتحاد الجمركى العربى

تنفيذ الاتحاد الجمركى العربى بأغلبية الدول .

يبلغ عدد الدول التى تتقارب تعريفتها الجمركية الخارجية وظروفها الاقتصادية " اثنتى عشرة دولة " ، فى حين يبلغ عدد الدول التى تتفاوت تعريفتها الجمركية مع الدول الأعضاء " ست دول " .

وفى ظل التحديات التى تواجهها الدول العربية على المستوى العالمى ، نرى بضرورة اقامة الاتحاد الجمركى العربى فى موعده لتشترك فيه الدول التى تتناسب تعريفتها الجمركية مع اغلب الدول الأعضاء ، دون اشتراك دول مجلس التعاون الخليجى ، حيث لا يتناسب اقتصاد دول مجلس التعاون مع باقى اقتصاد الدول العربية التى لديها صناعة تريد الحفاظ عليها ، أما دول مجلس التعاون اعتمادها الأساسى على تصدير النفط .

وهذا الأمر لا يعيب الاتحاد الجمركى العربى ، حيث نلاحظ تجربة الدول الأوربية حين انفصلت أغلب الدول عن منطقة التجارة الحرة الافتا (EFTA) ، ،

للانضمام الى التكتل الأكبر ، بهدف تحقيق مصلحة الاتحاد الأوربى ، وقد أسفر عن ذلك نجاح الاتحاد حتى وصل الى قمة التكامل الاقتصادى ، واستمر التعاون بين الاتحاد الاوربى ودول منطقة الافتا ولم ينقطع حتى وقتنا هذا.

لذلك نرى أن يستكمل التكامل العربى بأغلب الدول العربية ، مع استمرار علاقاته مع دول مجلس التعاون الخليجى فى اطار منطقة تجارة حرة ، حتى لا يعيق استمرار العمل العربى المشترك ، والذى تأثر من تراجعه أغلب الدول العربية ، أما دول المجلس ، فاننا نستبعد أن تتأثر اقتصادياً ، فهى وصلت الى اتحاد نقدى فيما بينها مع وجود الفارق الواضح للمستوى المعيشى لأفرادها مقارنة بباقى الدول العربية .

بذلك لم يتبق سوى مشكلة الاتفاق على قواعد المنشأ التفصيلية بين الدول العربية ، وهى بالطبع يسهل تحقيقها فى حالة تنفيذ الدول العربية للخطوة السابقة ، هى " الاتفاق على تنفيذ الاتحاد الجمركى باغلب الدول العربية " .

وتستطيع هذه الدول أن تعدل اتفاقها مع الاتحاد الأوربى ، ولا نعتقد صعوبة مراجعة الاتحاد الأوربى لقواعد المنشأ مع الدول العربية ، حفاظاً على مصالحه الاقتصادية فى المنطقة العربية ، وقد سبقتنا الدول الافريقية فى تنفيذ ذلك ، عندما استطاعت أن تضغط على الاتحاد الأوربى للتوقيع على اتفاقية مشاركة أوربية افريقية متعددة الأطراف " EPA " .

مع الاشارة اننا لا نتفق مع ما يدعو اليه البعض لتدخل السلطات السياسية للاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى ، حيث يستلزم للاعلان ، اتخاذ اجراءات اقتصادية وادارية لابد من تحقيقها ، لضمان نجاح تلك المرحلة

الخاتمة

تناول البحث دراسة تحديات اعلان الاتحاد الجمركى العربى مقارنة بالاتحاد الجمركى الأوربى ، من حيث المزايا ومبررات دواعى تنفيذ مرحلة الاتحاد الجمركى ، مشيرين الى أراء المئويدين والمعارضين لتنفيذ تلك المرحلة فى الوطن العربى ، مع ذكر تجارب التكتلات الاقليمية الأخرى التى وصلت الى مرحلة الاتحاد الجمركى ، لتوضيح تأثير تحديد التعريفة الجمركية التى تم الاتفاق عليها على علاقاتها التجارية مع الدول العربية .

وانطلاقاً من ذلك تعرضنا للمراحل السابقة للاتحاد الجمركى العربى ، لنصل الى الأسباب التى أدت الى تأخر التكامل العربى ، مقارنة بالاتحاد الأوربى ، فقد لاحظنا تزامن الفترة الزمنية التى بدأ فيها تنفيذ التكامل الاقتصادى العربى والأوربى باعلان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية واعلان السوق العربية المشتركة للجانب العربى ، واتفاقية الفحم والصلب ومعاهدة روما للاتحاد الأوربى .

ومن خلال الدراسة توصلنا الى أن هناك فرقاً شاسعاً بين ما انجزه الاتحاد الأوربى ، وما وصل اليه التكامل العربى ، الذى لا يزال متردداً وبطيئاً ، حيث نلاحظ فشل اتفاقية الوحدة العربية فى تحقيق التكامل العربى ، حتى تم الاعلان عن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى ١٩٩٨ ، ليبدأ تنفيذ مراحل التكامل ، فى حين نرى الجانب الأوربى نجح فى تنفيذ اتفاقية روما وبدأ فى تنفيذ منطقة التجارة الحرة ١٩٦٠ ، ليتم الاعلان عن الاتحاد الجمركى ١٩٦٨ .

ويرجع سبب فشل اتفاقية الوحدة الاقتصادية لعدد من الأسباب تم عرضها تخوفاً من ترحيلها الى مرحلة الاتحاد الجمركى ، خاصة وأنه لم يتم القضاء على معظمها أثناء تنفيذ مرحلة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، وهو ما أدى الى التراجع البين فى التكامل الاقتصادى العربى .

حيث يلاحظ أن دول السوق الأوربية المشتركة توصلت الى تعريفة جمركية فى غضون عشر سنوات ١٩٥٨ – ١٩٦٨ ، فى حين استغرق هذا الأمر خمسة وعشرين عاماً بين دول مجلس التعاون الخليجى ، ولم يتم الاعلان عن الاتحاد الجمركى العربى حتى تاريخ الانتهاء من البحث اكتوبر – ٢٠١٤.

ويهمنا فى هذا المقام أن نوضح بأن الاتحاد الأوربى ، لم يكن أفضل حظاً من الدول العربية حتى وصل الى قمة التكامل الاقتصادى كما يعتقد البعض ، لكنه تعرض لأزمات داخلية وعالمية كانت نتائجها أسوأ من المشكلات التى يمر بها الوطن العربى حالياً .

لكن مع اختلاف الارادة السياسية ، والتنسيق بين الأجهزة الأوربية مع وضع سياسة أوربية مشتركة وتنفيذ جاد من قبل الدول الأعضاء ، استطاع الاتحاد الأوربى تخطى جميع المشكلات التى اعترضت وصوله الى تحقيق التكامل فى فترة الازمات التى مر بها .

و نود أن نستخلص العبر من تجربة الاتحاد الأوربى حين تعرض لازمات اقتصادية ، فضلت اغلب الدول الأوربية الانفصال عن منطقة " الافتا " لتكون اتحاد أوربى جاد ، تم فيه ازالة التعريفات الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء ، واعلان اتحاد جمركى مفاده الحفاظ على المنتجات الأوربية من منافسة منتجات الدول غير الأعضاء ، مع اتخاذ سياسة تجارية موحدة .

ونقصد من ذلك القول بأنه ، ليس فى حالة انفصال بعض الدول عن التكتل العربى معناه انهيار التكامل ، لكن ننظر الى المصالح العربية والتكتل العربى الذى يضم عدداً اكبر من الدول العربية ، نستطيع بمقتضاه استكمال مراحل التكامل ، حتى يستعيد الوطن العربى مكانته بين الأمم فى ظل عالم اقتصادى لا يعترف الا بالتكتلات الاقتصادية القوية ، التى تجمع بينها سياسة مشتركة جادة .

النتائج التى توصل اليها البحث

١- عدم تحديد جهة مختصة بالتفاوض فى الاتفاقات الدولية العربية، ترتب عليها تعدد الاتفاقات العربية سواء الاقليمية أو العالمية ، مما أدى الى

تضارب التزامات الدول العربية لعدم وجود تنسيق فى علاقاتها الاقليمية والعالمية ، وهو الأمر الذى أثر على نجاح التكامل الاقتصادى العربى ، وينبىء عن تأخر اعلان مرحلة الاتحاد الجمركى .

٢- توجد اتفاقات متعددة مع طرف واحد ومتعلق بموضوع واحد " اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوربى " تولدت عنها اختلافات فى التزامات الدول العربية ، تجاه الاتحاد الأوربى ناتجة عن اختلاف قواعد المنشأ ، وهو ما أثر على عدم الاتفاق على قواعد منشأ تفصيلية عربية ، وهو ما يؤدى بالطبع الى استحالة وصول منتج عربى الى الاتحاد الأوربى .

٣- صعوبة الاتفاق على اعلان الاتحاد الجمركى العربى ٢٠١٥ ، نتيجة تفاوت التعريفة الجمركية بين الدول العربية واختلاف ظروفها الاقتصادية وتنوع اعتماد الدول على سلع ومنتجات محددة ، بجانب وجود مصالح لبعض الدول فى تكتلات اقليمية أخرى ، كذلك تحديد دول مجلس التعاون الخليجى لتعريفة جمركية منخفضة عن التعريفة المطبقة فى أغلب الدول العربية .

التوصيات

١-لابد من تحديد جهاز عربى مختص مسئول عن مناقشة الاتفاقات العربية مع الأطراف الأخرى ، على أن تكون القرارات الصادرة عنه ملزمة .

٢-تلتزم الدول العربية بتوحيد تطبيق قواعد المنشأ المتفق عليها مع الاتحاد الأوربى ، لأجل الحصول على منتج عربى يتم تصديره الى الاتحاد الأوربى .

٣-الاعلان عن الاتحاد الجمركى فى موعده، ليضم أغلب الدول التى تتقارب تعريفتها الجمركية وظروفها الاقتصادية